

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دور عرض النقد والتسهيلات  
الائتمانية في الاقتصاد الاردني

اعداد

أحمد ابراهيم ملاوي

آب ١٩٨٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الاردني

احمد ابراهيم ملاوي عبد الهادي  
دبلوم مهمد مملين رياضيات (١٩٧٩م)  
بكالوريوس اقتصاد (١٩٨٦م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة  
الماجستير في جامعة اليرموك/قسم الاقتصاد

الدكتور حسين طلافعة. ~~.....~~ (مشرفاً)

الدكتور عبد الرزاق بني هاني. ~~.....~~ (عضواً)

الدكتور نادر مريان. ~~.....~~ (عضواً)

آب ١٩٨٩

الاهـداء:

-الى والـديّ اللـذين غرـمـا في نفسي الأمل والطمـوح

-الى أشقائي وشقيقاتي

-الى زوجتي المـزيـزة

-الى ابنتي لـبنـى.

## شكر وتمديير

لا يسعني بعد ان اذيت هذه الرسالة بحمد الله الا ان اتقدم  
بجزيل شكري وعظيم امتنانني الى اساتذتي الااضل الذين  
اسهموا في تطويرها: الدكتور حسين طلافحة، السذي اشرف على هذه  
الرسالة وحرس على قراءة كل كلمة فيها وتابعها من بدايتها حتى نهايتها،  
وقدم لي النصح والارشاد في كل خطوة من خطواتها. والدكتور  
عبد الرزاق بنسي هانسي الذي لم يأل جهدا في تقديم ما احتجت اليه  
من معلومات باعدتني كثيرا في بلورة فكرة الدراسة والانطلاق بها.  
والدكتور نادر مريان الذي تفضل مشكورا بالمشاركة في ادجاز هذه  
الرسالة، وساهم بما ابداء من ملاحظات قيمة في تحسينها.

واتقدم بالشكر والتمديير الى جميع اساتذتي في جامعة  
اليرموك الذين قدموا كسل ما هو ممكن، سواء اثناء هذه  
الرسالة او ما قبلها واخص بالذكر الدكتور عبد الله شامية السذي  
كان لتوجيهاته وملاحظاته اثرا كبيرا في اثناء هذه الرسالة.

واتقدم بالشكر الى الأخ عبدالله درادكة والاخ شفيق اساعيل  
حمزة اللذين كان لهماهما في مراجعة وتدقيق هذه الرسالة أثرا  
كبيراً في ادجازها. واشكر موظفي دائرة الاحصاءات العامة وموظفي  
البناء المركزي الاردني ومن ساهم في طباعة هذه الرسالة.

واتقدم بجزيل شكري الى زوجتي العزيزة لما تحملته من جهد  
في نسخ بعض فصول هذه الرسالة وحثها وتشجيعها لي على العمل  
المتراسل لادتها من اعدادها، فلها مني كل الحب والوفاء.

واخيرا، اتقدم بوافر شكري الى جميع من ساهم في اخراج هذه  
الرسالة الى حيز الوجود وخاصة الاخ طلال القاسم والاخ محمد عطا  
الله والاخ ابراهيم الطيان.

الباحث

احمد ابراهيم صلاوي

١٩٨٩م

قائمة الجداول والملاحق  
ملخص

الفصل الاول : المقدمة

- ٣ - أهمية الدراسة  
٤ - هدف وتسلسل الدراسة  
٥ - الاطار النظري  
٦ - مصادر المعلومات  
٧ - الهوامش

الفصل الثاني: الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

- ٨ - هيكل الجهاز المالي والمصرفي في الاردن  
٩ - البنك المركزي الاردني  
٩ - البنوك التجارية في الاردن  
١٢ - مؤسسات الاقراض المتخصصة  
٢٨ - الشركات المالية ومؤسسات الادخار العقاري  
٢٢ - مؤسسات التمويل والادخار التعاوني والمؤسسات المالية الاخرى  
٢٧ - سوق عمان المالي  
٤٤ - الهوامش  
٤٩

\* الفصل الثالث: دور الجهاز المالي والمصرفي في التنمية الاقتصادية من  
الناحية النظرية

- ٥٣ - تعريف البنك التجاري  
٥٤ - دور الجهاز المالي والمصرفي في التنمية الاقتصادية  
٥٤ - الهوامش  
٦٧

الفصل الرابع: أثر الجهاز المالي والمصرفي في الاردن على الاقتصاد  
الاردني

- ٧٠ - تقدير رأس المال  
٧٢ - عنصر العمل  
٧٤ - تقسيم الاقتصاد الاردني الى قطاعات  
٧٤

رقم الصفحة

٧٤

- تأنج تقدير المعادلات

٩٣

- تأنج هذا الفصل

٩٥

- الهوامش

٩٧

الفصل الخامس: التأنج والتوصيات

٩٨

- التأنج

١٠١

- التوصيات

١٠٣

الملاحق

١١٢

مصادر البحث:

١١٣

- المصادر العربية

١١٥

- المصادر الاجنبية

١١٨

ملخص (باللغة الانجليزية)

قائمة الجداول  
والملاحق

رقم الصفحة

- ١٣ - جدول (١/٢): موجودات البنك المركزي الاردني من الذهب والعملات الاجنبية (بالالف دينار) .
- ١٤ - جدول (٢/٢): توزيع البنوك التجارية العاملة في الاردن حسب الجنسية .
- ١٧ - جدول (٣/٢): مطلوبات البنوك التجارية (نسب مئوية) .
- ١٨ - جدول (٤/٢): تصنيف ودائع البنوك التجارية طبقا للجهة المودعة (نسب مئوية) .
- ١٩ - جدول (٥/٢): تصنيف ودائع البنوك التجارية طبقا لانواعها الرئيسية (نسب مئوية) .
- ٢١ - جدول (٦/٢): مقارنة بين ودائع المقيمين وودائع غير المقيمين طبقا لانواعها الرئيسية (نسب مئوية) .
- ٢٤ - جدول (٧/٢): موجودات البنوك التجارية (نسب مئوية) .
- ٢٥ - جدول (٨/٢): قيمة شيكات القاصة وودائع تحت الطلب ومعدل دورانها السنوي في الاردن خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٨٨م) .
- ٢٧ - جدول (٩/٢): توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية (نسب مئوية) .
- ٣٠ - جدول (١٠/٢): موجودات مؤسسات الاقراض المتخصصة في المملكة خلال سنوات مينة في الفترة (١٩٦٧-١٩٨٧م) .

- ٣١ - جدول (١١/٢): مطلوبات مؤسسات الاقراض المتخصصة في المملكة خلال سنوات معينة في الفترة (١٩٦٧-١٩٨٧).
- ٣٢ - جدول (١٢/٢): رصيد القروض لمؤسسات الاقراض المتخصصة في المملكة خلال عامي ١٩٧٤، ١٩٨٧ م.
- ٣٦ - جدول (١٣/٢): موجودات الشركات العالية ومؤسسات الادخار العقاري خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨ م).
- ٣٨ - جدول (١٤/٢): مطلوبات الشركات العالية ومؤسسات الادخار العقاري خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨ م).
- ٤٠ - جدول (١٥/٢): موجودات ومطلوبات صندوق التاعبد في بعض السنوات خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٧ م) بالمليون دينار.
- ٤٢ - جدول (١٦/٢): موجودات ومطلوبات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في بعض السنوات (بالمليون دينار).
- ٤٣ - جدول (١٧/٢): موجودات ومطلوبات شركات التأمين العاملة في الاردن في بعض السنوات (بالمليون دينار).
- ٤٦ - جدول (١٨/٢): حجم التداول في سوق عمان المالي بالمليون دينار والاهمية النسبية لهذا الحجم حسب القطاعات.
- ٤٧ - جدول (١٩/٢): عدد الاسهم المتداولة بالمليون سهم موزعة قطاعيا خلال عامي ١٩٧٨، ١٩٨٧ والاهمية النسبية لهذا التوزيع.



- ٧٥ - جدول (١/٤): دالة الناتج المحلي حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م): المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي GDP والمتغيرات المستقلة هي:  $mm, K, L, time$
- ٧٩ - جدول (٢/٤): دالة الناتج المحلي حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م): المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي GDP والمتغيرات المستقلة هي:  $G, G, K, L, time$
- ٨٢ - جدول (٣/٤): دالة الناتج المحلي حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م): المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي GDP والمتغيرات المستقلة هي:  $G, G_{t-1}, K, L, time$
- ٨٤ - جدول (٤/٤): دالة الناتج المحلي حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م): المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي GDP والمتغيرات المستقلة هي:  $G, K, L, time$
- ٨٦ - جدول (٥/٤): دالة الناتج المحلي حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م): المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي GDP والمتغيرات المستقلة هي:  $K, L, time$
- ٨٨ - جدول (٦/٤): دالة (الناتج المحلي / عنصر العمل)  $\left(\frac{GDP}{L}\right)$  حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م): المتغير التابع هو  $\frac{GDP}{L}$  والمتغيرات المستقلة هي:  $\frac{M/P}{L}, \frac{K}{L}, time$
- جدول (٧/٤): دالة (الناتج المحلي / عنصر العمل)  $\left(\frac{GDP}{L}\right)$  حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م): المتغير التابع هو  $\frac{GDP}{L}$

والمتغيرات المستقلة هي :  $\frac{GG}{L}, \frac{K}{L}, \text{time}$

- جدول (٨/٤) : الانتاجية الحديدية للدينار الاردني

الواحد المقدم كتسهيلات اثمانية من الجهاز المالي والمصرفي في الاردن للاقتصاد الاردني وعلى المستوى القطاعي خلال بعض السنوات في الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م) .

- ملحق (١) : التوزيع القطاعي للنتاج المحلي

الاجمالي (GDP) بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م) (بالمليون دينار) .

- ملحق (٢) : صافي التكوين الرأسمالي (NI) وعرض

النقد (M) في الاقتصاد الاردني بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م) (بالمليون دينار)

- ملحق (٣) : قانس التشغيل (π) حسب القطاعات

الاقتصادية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م) (بالمليون دينار) .

- ملحق (٤) : عوائد العاملين بأجر (L) حسب

القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م) (بالمليون دينار) .

- ملحق (٥) : رأس المال المقدر (K) حسب

القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م) (بالمليون دينار) .

- ١٠٩ - ملحق (٦) : إجمالي التسهيلات الأثمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الاردن (بما فيها بنك الاسكان) ومؤسسات الاقراض المتخصصة (GG) حسب القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م) (بالمليون دينار) .
- ١١٠ - ملحق (٧) : إجمالي التسهيلات الأثمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الاردن (بما فيها بنك الاسكان) (G) حسب القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م) (بالمليون دينار) .
- ١١١ - ملحق (٨) : إجمالي التسهيلات الأثمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الاردن (بما فيها بنك الاسكان) ومؤسسات الاقراض المتخصصة (GG) حسب القطاعات الاقتصادية خلال بعض السنوات في الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م) (نسب مئوية) .

## ملخص

يسرى بعض الاقتصاديين ان عرض النقد يشكل عنصرا هاما من عناصر الاتحاج بالاضافة الى عنصري العمل ورأس المال، وتزى نظرية الثروة بالاضافة الى ما سبق ان الكمية المعروضة من النقد تعتبر جزءا هاما من ثروة المجتمع. وتهدف هذه الدراسة بشكل اساسي الى اختبار فرضيات هذه النظرية في الاقتصاد الاردني للفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م).

ولسوءية توزيع عرض النقد على المستوى القطاعي، تم استبدال عرض النقد بالتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية من قبل الجهاز المالي والمصرفي في الاردن كمتغير ممثل لعرض النقد على المستوى القطاعي (Proxy Variable).

وكانت النتائج مطابقة لفرضيات نظرية الثروة، حيث تبين ان الاتحاجية الحدية لعوامل الاتحاج الثلاثة هي موجبة، وان زيادة كمية أي عنصر من عناصر الاتحاج المذكورة يؤدي بدوره الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاردن.

كما تبين ان معدل الاتحاجية الحدية للدينار الاردني الواحد المقدم كتسهيلات ائتمانية خلال فترة الدراسة الى قطاعي الصناعة والزراعة بلغ (١٩٦٢) دينار و(١٩٥٥) دينار على التوالي، بينما كان هذا المعدل منخفضا في قطاعي الخدمات والانشاءات، حيث بلغ فيهما (٠٦٤) دينار و(٠١٧) دينار على الترتيب.

وعلى الرغم من ارتفاع الاتحاجية الحدية في قطاعي الصناعة والزراعة، الا ان نسيبهما من اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي في الاردن كان قليلا بالمقارنة مع كسل من نسيب قطاع الخدمات ونسيب قطاع الانشاءات. فخلال فترة الدراسة كان معدل النسب المئوية لعتي قطاعي الصناعة والزراعة من هذه التسهيلات (١٤٤٧)٪، (٧٧)٪ على التوالي، وبالمقابل كان هذا المعدل في قطاعي الخدمات والانشاءات (٥٤)٪، (٢٢٦)٪ على الترتيب. ان هذا يعود الى عدم وجود ضمانات كافية في القطاعين الاولين لاسترداد هذه التسهيلات الائتمانية، لوجود عنصر المخاطرة في قطاع الزراعة من حيث تذبذب عوائده من جهة واعتماده على الطرق البدائية في

الانتاج وعلى مياه الامطار من جهة اخرى. اما قطاع الصناعة فيحتاج  
ببنيته الى قروض لآجال طويلة والى دراسات جدوى اقتصادية  
مبته.

وقدمت هذه الدراسة التوصيات المبينة على نتائجها والتي تدعو  
بشكل اساسي الى ضرورة توسيع وتطوير وتحسين نوعية الخدمات  
المصرفية في المملكة، وزيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعي  
الصناعة والزراعة لاجل زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في  
المملكة، وضرورة قيام الحكومة بدور الكفيل للتسهيلات الائتمانية  
المقدمة لهذين القطاعين من قبل البنوك التجارية ومؤسسات اقرض  
القطاع الخاص.

الفصل الأول

المقدمة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## الفصل الأول

### المقدمة

تسعى الدول النامية والمتطورة الى زيادة الرفاه الاقتصادي لابناء مجتمعاتها بزيادة الدخل القومي لها وبالتالي زيادة مستوى الدخل الفردي لابنائها، ولذلك تضع الخطط المختلفة التي يحتاج تنفيذها الى مصادر التمويل بنوعها الداخلية والخارجية. ولكن الدول النامية غالباً ما تصطدم بعقبات تعوق سير هذه الخطط، ومنها عدم توفر التمويل الداخلي الذي يقع على عاتق الجهاز المالي والمصرفي في البلد. فتلجأ تلك الدول الى الاقتراض الخارجي لتغطية النقص في التمويل، إلا أن هذا الدين قد يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة المقترضه، إذ يمثل التزاماً يتوجب تسديده في تاريخ الاستحقاق المحدد مضافاً اليه ما يترتب عليه من فوائد، ناهيك عن المغالاة في شروط اقتراضه. ولذلك يفضل بعض الاقتصاديين زيادة الاعتماد على الجهاز المالي والمصرفي في البلد، الذي بدوره يساهم في زيادة عرض النقد إما عن طريق إصدار نقود جديدة أو عن طريق منح التسهيلات الائتمانية الى مختلف القطاعات الاقتصادية، وبذلك تتوفر السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات الداخلية بمصادر تمويل داخلية. هذا بالإضافة الى أن الجهاز المالي والمصرفي يقوم بتمويل الاستهلاك، فقد يعجز الافراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية بواسطة دخلهم الجاري، فلذلك يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة الائتمان الذي يمنحه هذا الجهاز، مما يساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم يساهم في زيادة حجم السوق وزيادة حجم الاستثمار والاتاج. كما أن هذا الجهاز يقوم بتسوية المبادلات وإبراء الذمم التي تظهر اهميتها من خلال مكنونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من اجمالي مكنونات عرض النقد على شكل شيكات يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة

كما هو شأن في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً.

إن الوظائف التي يقوم بها الجهاز المالي والمصرفي تنعكس آثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي عموماً وعلى بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خصوصاً، وفي مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي والاتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها تعالج موضوعاً يعتبره الاقتصاديون من المواضيع الهامة في الاقتصاد من ناحية، فمثلاً يرى جولد سميث (Raymond W. Goldsmith) (1) أن هناك علاقة أحضائية موجبة قوية بين درجة النمو الاقتصادي في البلد وبين تطور النظام المالي في ذلك البلد، كما تعود أهميتها من ناحية أخرى إلى عدم وجود دراسات كافية حول هذا الموضوع في الأردن. ولعلم الباحث يوجد دراستان لأثر التسهيلات الائتمانية على الاقتصاد الأردني. ركزت الأولى على اتاجية التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي في الأردن، واستخدمت نموذجاً مؤشرياً يبين العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وحجم الائتمان الممنوح، ولكنها أهملت عنصري العمل ورأس المال. أما الدراسة الثانية فركزت على الأسلوب الوصفي التحليلي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في الأردن من قبل البنوك التجارية العاملة في المملكة، إلا أنها لم تستخدم مقياساً لقياس اتاجية هذه التسهيلات سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو على المستوى القطاعي.



وتختلف هذه الدراسة عن الدراستين السابقتين في منهجية البحث التي استخدمت فيها، فبدلاً من إهمال عنصري العمل ورأس المال في الأولى وعدم وجود مقياس لقياس الانتاجية في الثانية قامت هذه الدراسة على المعلومات الاحصائية الرسمية والمنشورة. واستخدمت السلاسل الزمنية في تقدير دالة الانتاج من نموذج كوب - دوغلاس (Cobb - Douglas) على مستوى الاقتصاد الأردني وعلى المستوى القطاعي. حيث أمكن حساب الانتاجية الحدية لكل دينار أردني ممنوح على شكل تسهيلات ائتمانية من قبل البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة في الأردن.

هدف وتسلسل الدراسة:

-----

تتعرض نظرية الثروة (The Wealth View) أن عرض النقد يعتبر من عناصر الانتاج الهامة بالإضافة الى عنصري العمل ورأس المال، وأن انتاجية كل عنصر من عناصر الانتاج الثلاثة موجبة بالنسبة للاقتصاد. ولذلك تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر عرض النقد بالإضافة الى العنصرين الآخرين على الاقتصاد الأردني الكلي وعلى المستوى القطاعي خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦) م، ونظراً لصعوبة توزيع عرض النقد على المستوى القطاعي، استخدمت الدراسة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة للاقتصاد الأردني ككل، ولكل قطاع اقتصادي على انفراد، وتم قياس انتاجية كل دينار مقدم من هذه التسهيلات. وبالتالي قدمت النتائج والتوصيات اللازمة.

ويقسم هذا البحث الى خمسة فصول، الفصل الثاني منها يلقي الضوء على هيكل الجهاز المالي والمصرفي في الأردن مع التركيز على البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة العاملة في الأردن. ويتعرض مستخدماً أسلوب التحليل الوصفي الى موجودات ومطلوبات كل منها والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من كل منها للاقتصاد الأردني.

وفي الفصل الثالث تستعرض الدراسة أهمية عرض النقد وأهمية الجهاز المالي والمصرفي في الاقتصاد من الناحية النظرية.

وفي الفصل الرابع تستعرض هذه الدراسة أهمية عرض النقد والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المالي والمصرفي الأردني للاقتصاد الأردني عن طريق تقدير دالة الانتاج باستخدام عناصر الانتاج الثلاثة: عنصر العمل، عنصر رأس المال، وعنصر عرض النقد (أو التسهيلات الائتمانية المقدمة من

البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة). وتقيس اتاجية كل دينار منفق على كل عنصر من عناصر الانتاج الثلاثة. وتبين أن هذه الانتاجية موجبة. كما يبين طريقة تقدير رأس المال في الأردن وتقييم الاقتصاد الأردني الى أربعة قطاعات اقتصادية.

أما الفصل الأخير، فيلخص نتائج هذه الدراسة، ويقدم التوصيات المبنية على النتائج لعلها تقدم آراء لمتخذي القرارات في هذا البلد.

### الاطار النظري:

تعرض نظرية الثروة كما ذكرنا أن عرض النقد يعتبر عنصرا مهما من عناصر الانتاج في دالة الانتاج بالاضافة الى عنصري العمل ورأس المال تصبح العلاقة

$$Y = F(L, K, \frac{M}{P}) \quad (1:1)$$

حيث Y : الناتج المحلي الاجمالي

L : عنصر العمل

K : عنصر رأس المال.

$\frac{M}{P}$  : عرض النقد الحقيقي

كما تعرض النظرية أن اتاجية كل عنصر من عناصر الانتاج الثلاثة موجبة اي أن :

$$\frac{\delta Y}{\delta L} > 0, \quad \frac{\delta Y}{\delta K} > 0, \quad \frac{\delta Y}{\delta M/P} > 0$$

وتقسمة طرفي المعادلة رقم (1:1) على L تصبح

$$\frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, \frac{M/P}{L}\right) \quad (2:1)$$

$$\frac{M/P}{L} = m, \quad \frac{K}{L} = k, \quad \frac{Y}{L} = y$$

وعلى افتراض أن

$$y = f(k, m)$$

فإن المعادلة رقم (٢:١) تصبح على الشكل

$$\frac{\delta y}{\delta k} > 0, \quad \frac{\delta y}{\delta m} > 0 \quad \text{وأن}$$

ضمن هذا الإطار النظري تقدم هذه الدراسة تحليلاً أكثر جدياً لأنسج الجهاز المالي والمصرفي (التسهيلات الائتمانية) على الاقتصاد الأردني ككل وعلى المستوى القطاعي.

مصادر المعلومات:

-----

تعتمد هذه الدراسة على المعلومات الإحصائية والرسمية المنشورة والصادرة من البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة، كما تعتمد على الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع الدراسة. ولعدم توفر تفصيلات كاملة عن رأس المال المستخدم في الاقتصاد الأردني، لجأ الباحث إلى تقدير عنصر رأس المال في الاقتصاد الأردني وتوزيعه على المستوى القطاعي بالاعتماد على أسلوب معتمد في الأدبيات الاقتصادية وسوضح هذه الطريقة في حينها.

الهوامش

---

(1) Raymond W. Goldsmith, Financial Structure and Development,  
In Wai, U. Tun edited "Economic Essays on Developing  
Countries". Washington, D.C. September 1979.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الفصل الثاني

الجهاز المالي والمصرفي في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الفصل الثاني

### "الجهاز المالي والمصرفي في الأردن"

يعتبر النشاط المالي والمصرفي في المملكة من بين الأنشطة التي حققت تطورا كبيرا خلال ربع القرن الأخير. فخلال فترة بسيطة نما الجهاز المالي والمصرفي الأردني من مرحلة بدائية إلى مرحلة متطورة، وأصبح يباهي ما حققته دول أخرى خلال أضعاف هذه المرحلة الزمنية. ويستعرض هذا الفصل هيكل هذا الجهاز في الأردن بمؤسساته المختلفة.

هيكل الجهاز المالي والمصرفي في الأردن:

-----

يتألف الجهاز المالي والمصرفي الأردني من مؤسسات مختلفة يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- ١- البنك المركزي الأردني.
- ٢- البنوك التجارية.
- ٣- مؤسسات الاقراض المتخصصة.
- ٤- الشركات المالية ومؤسسات الادخار العقاري.
- ٥- مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية والمؤسسات المالية الأخرى.
- ٦- سوق عمان المالي.

وفيما يلي دراسة لكل منها مع التركيز على البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة كونها موضوع البحث.

البنك المركزي الأردني:

-----

ظل مجلس النقد الفلسطيني يتولى إصدار الجنيه الفلسطيني الذي كان العملة القانونية المتداولة في كل من فلسطين وشرق الأردن في الفترة (١٩٢٧ - ١٩٥٠) م. لكن بعد إعلان الأردن ملكة مستقلة سنة ١٩٤٦ م، بدأ التفكير في إصدار نقد وطني فصدر القانون المؤقت للنقد الأردني رقم (٢٥) لسنة ١٩٤٩ م، وبموجب هذا القانون تشكل مجلس النقد الأردني الذي صار السلطة

الوحيدة المخولة بالاشراف على شؤون النقد في الأردن من حيث الاصدار والتنظيم، وكان مقره لندن، وأصبحت وحدة النقد هي الدينار الأردني الذي طرح للتداول في ١ / ٧ / ١٩٥٠م، وتوقف تداول الجنيه الفلسطيني في المملكة اعتباراً من ٢٠ / ٩ / ١٩٥٠م. وفي عام ١٩٥٧م نقل مقر هذا المجلس من لندن الى عمان حيث أعيد تشكيله (١)، ويمكن القول أن السياسة النقدية في عهد مجلس النقد الأردني لم تكن تتعدى وظيفة الحفاظ على سعر الدينار الأردني مساوياً لسعر الجنيه الاسترليني والاحتفاظ باحتياطي من الجنيهات الاسترلينية مساوياً لقيمة النقد المصدر، وقد كان السلاح الوحيد المستعمل آنذاك يتمثل في نصوص قانون مراقبة العملة الأجنبية الذي كان يهدف الى الحفاظ على مستوى احتياطي مناسب من تلك العملة الأجنبية في المملكة كغطاء للنقد المصدر، وتمويل حاجة المملكة من المستوردات. أما بالنسبة لتنظيم عملية الائتمان فيمكن القول أنه خلال تولي مجلس النقد الأردني زمام السلطة النقدية في البلاد لم تكن هناك سياسة ائتمانية محددة المعالم، فقد كانت البنوك التجارية تتصرف بوحى من ذاتها بشكل يحقق مصلحتها الذاتية وتحفظ في سياساتها الائتمانية ولا تتوسع في منح القروض وتحفظ بنسب عالية من السيولة للحفاظ على مآلاتها وسمعتها الجيدة في السوق وتحقيق مركز مالي مرموق، ويمكن ارجاع ذلك الى أسباب منها: (٢)

١- عدم وجود بنك مركزي يقوم بدور المقرض الأخير في ذلك الوقت.

٢- أن البنوك التجارية كانت تحفظ بودائع الحكومة والجهات الرسمية المعرضة للسحب المفاجئ.

٢- عدم وجود سوق نقدي تتعامل البنوك التجارية من خلاله بالأوراق المالية بيعها وشراؤها.

وبقي الأمر على هذه الحال حتى تأسس البنك المركزي الأردني في عام ١٩٦٤م بموجب قانون خاص ليتولى مهام ووظائف مجلس النقد الأردني بالانضافة الى الوظائف الأخرى المعروفة للبنوك المركزية. ولكنه ظل مرتبطاً في اصدار أية تعليمات أو أنظمة بوزارة المالية مما جعل البنك المركزي عاجزاً عن القيام بدوره الفعال في الاشراف على السياسة النقدية، مما دعا الى تعديل قانونه في عام ١٩٦٦م، وأصبح مستقلاً يتمتع بشخصية اعتبارية ومشدا للسلطة النقدية في المملكة (٢)، حيث نص القانون الذي أنشئ بموجبه على ( أن أهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة) (٤).

وقد تطورت مهام البنك المركزي الأردني وواجباته منذ انشائه بحيث أصبحت الآن تشمل كلا من: (٥)

- (أ) إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه.
- (ب) الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
- (ج) تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.
- (د) اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المحلية.
- (هـ) العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.
- (و) مراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمان حقوق المودعين والمساهمين.
- (ز) العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها.
- (ح) تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها.
- (ط) القيام بأية وظيفة أو تعامل مما تقوم به البنوك المركزية عادة وبأية واجبات أنيطت به بتمتضي قانون البنك المركزي الأردني أو أي قانون آخر أو أي اتفاق دولي تكون الحكومة طرفاً فيه.

وقد أنجز البنك المركزي الأردني العديد من وظائفه المهمة، وكان له دور مباشر وآخر غير مباشر في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية. فدوره المباشر يتمثل في إنشاء العديد من المؤسسات الادخارية مثل بنك الاسكان وسندوق التقاعد الأردني والشركة الأردنية للأوراق المالية. وسوق عمان المالي، كما أسهم أيضا بجذب المدخرات الوطنية وتوجيه الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية بما يخدم التنمية، فساهم في إصدار الأوراق المالية، حيث شرع بإصدار أذونات الخزينة عام ١٩٦٩م لتشكل نواة السوق المالي الأردني، ثم أصدر سندات التنمية عام ١٩٧٧م بدلا من سندات الانشاء والتعمير التي أصدرت لأول مرة في الأردن عام ١٩٧١م، كما قام البنك المركزي الأردني بإدارة إصدارات اسناد القروض التي قامت بطرحها بعض المؤسسات العامة في الأردن مثل مؤسسة المواصلات السلوكية والاملاكية، أما دوره في انشاء سوق عمان المالي فظهر من خلال تعاونه مع مؤسسة التمويل الدولية في انجاز الدراسات المتعلقة بجدوى انشاء السوق المالي في الأردن (٦)، وعلاوة على ذلك فان البنك المركزي الأردني لم يتوان عن تقديم القروض والسلف لمؤسسات الاقراض المتخصصة لتعزيز قدرتها على تمويل المشاريع التنموية في المملكة.



أما دوره الاخر فيتمثل في تأثيره على نشاطات البنوك التجارية والمؤسسات المالية العامة في المملكة وبشكل خاص تنظيم كمية الائتمان المصرفي ونوعيته وكلفه. كما تبنى هذا البنك بعض السياسات النقدية كالاحتفاظ باحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية، تلك السياسات التي من شأنها تعزيز الثقة الداخلية والخارجية في متانة مركز النقد الأردني واستقراره، وبالتالي تدعيم الروح الادخارية بين المواطنين وتوسيع حافز استثمار هذه المدخرات في استثمارات مجدية ومأمونة، وكذلك في استقطاب الاستثمارات من الخارج والحد من أي توجهات محتملة لخروج رأس المال الوطني والأجنبي من الأردن. وتشمل هذه السياسات النقدية أيضا استحداث البنك المركزي حساب غير المقيمين بالعملات الأجنبية لتشجيع المدخرين من خارج البلاد على تحويل مدخراتهم الى داخل المملكة باطمئنان كامل سواء بالنسبة الى امكانية سحبها وتحريكها أو الى مردودها (٧).

وقد رافق تطور وظائف وصلاحيات البنك المركزي الأردني نمو في قدرته المالية، ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور توزيع موجوداته كما هي موضحة في الجدول رقم (١/٢) خلال الأعوام ١٩٦٤م، ١٩٧٤م، ١٩٨٤م، ١٩٨٨م:-

حيث نلاحظ بأن الموجودات الاجنبية قد ارتفعت من (٢٥ر٨) مليون دينار أردني عام ١٩٦٤م الى (٢٧٧ر٢) مليون دينار عام ١٩٨٨م، بمعدل نمو سنوي مقداره (١١ر٢)٪، كما ارتفع مجموع الموجودات من (٢٥ر٩) مليون دينار عام ١٩٦٤م الى (١٢٠ر٢) مليون دينار عام ١٩٨٨م، وذلك بمعدل نمو سنوي مقداره (١٦)٪.

البنوك التجارية في الأردن:

يرجع وجود البنوك التجارية في الأردن الى عام ١٩٢٥م، حيث بدأ البنك العشمانسي (٨) بمزاولة أعماله في البلاد، وكان البنك العربي الذي تأسس عام ١٩٢٤م في القدس ونقل مركزه الرئيسي الى عمان بعد حرب عام ١٩٤٨م هو أول البنوك الوطنية، تلاه البنك الأهلي الأردني في عام ١٩٥٥م، وفي عام ١٩٦٠م تم تأسيس بنكين وطنيين جديدين هما بنك الأردن وبنك القاهرة عمان، وبعد ذلك توالى افتتاح عدد من البنوك الوطنية والأجنبية الى أن أصبح عدد البنوك التجارية العاملة في الأردن في نهاية عام ١٩٨٠م ولغاية الآن خمسة عشر بنكا، ثمانية منها أردنية، ثلاثة عربية، وأربعة أجنبية، هذا بالإضافة الى بنكين استثماريين أردنيين هما البنك الاسلامي للتمويل والاستثمار وبنك الاستثمار العربي الأردني كما هو موضح في الجدول رقم (٢/٢).

الجدول رقم (١/٢)

موجودات البنك المركزي الأردني من الذهب والمعمولات الأجنبية

١٩٨٨		١٩٨٤		١٩٧٤		١٩٦٤		نهاية ١٩٦٤	
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٢٥٩	٢٥٩	٤٤,٤٢٢	٥٩	٤٦,٣١٥	٤٦,٣	٢٣,٥٠٢	٤٦,٧	٢٥,٣٧	٤٦,٧
٢٥٩	٢٥٩	٢٩١,٧٩٢	٢٨٩	٧١,٢٨٢	٢٩	٧١,٢٨٢	٢٩	٧١,٢٨٢	٢٩
٢٥٩	٢٥٩	٦,١٢٢	٠,٨	٢,٨٢٨	١,٩	٢,٨٢٨	٠	٠	٠
٥٤٩	٥٤٩	٦٩,٧٢٤	٩٢	٨٤	٠	١٣,٤٦	٠	٠	٠
٢١٤	٢١٤	٤١٢,٦١	٥٤,٩	٧١,٦	٧١,٦	١١٠,٢٥	٩٩,٦	٢٥,٧٧٧	٩٩,٦
٦٨٦	٦٨٦	٣٣٨,٧٦٦	٤٥,١	٢٨٤	٢٨,٤	٤٢,٦٥٩	٠,٤	٠	٠
١٠٠	١٠٠	٧٥٠,٢٢٧	١٠٠	١٥٢,٩٠٩	١٠٠	١٥٢,٩٠٩	١٠٠	٢٥,٨٨٢	١٠٠

المصدر :

(١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٢) ، عدد خاص ، ١٩٨٤ ، الجدول رقم (٦)

(٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد (٢٥) ، العدد (١) ، كانون ثاني ١٩٨٩ ،

الجدول رقم (٨) .

الجدول رقم ( ٢ / ٢ )

توزيع البنوك التجارية العاملة في الاردن حسب الجنسية لغاية ١-٦-١٩٨٩م

عدد الفروع		عدد البنوك	جنسية البنوك
خارج عمان الكبرى	في عمان الكبرى		
٧٨	٩٨	١٠	البنوك المحلية
٦	١٠	٣	البنوك العربية
٦	١٦	٤	البنوك الاجنبية
٩٠	١٢٤	١٧	المجموع

المصدر : البنك المركزي الاردني ، دائرة مراقبة البنوك .

ويقوم نظام البنوك التجارية في الاردن على اساس البنوك ذات المركز الرئيسي في العاصمة والفروع في مدن وقرى المملكة، وتخضع البنوك التجارية الى الترخيص من قبل البنك المركزي الاردني لكي تتمكن من مزاولة أعمالها، كما يجب أن تتقيد بتعليماته في مزاولة نشاطاتها والنسب التي يحددها في مجال الائتمان والاحتياطي والسيولة ورأس المال، ولا يحق لأي بنك تجاري أن يمتدح فرعاً جديداً أو يندمج مع أحد البنوك القائمة الا بموافقة البنك المركزي.

ويتم تأسيس البنوك التجارية الأردنية عادة عن طريق تجمع هيئة تأسيسية للبنك المنوي انشاؤه تساهم بجزءه من رأس المال (لا يزيد عن ٧٥%) على أن يطرح الباقي للاكتتاب العام، أما بالنسبة للبنوك الأجنبية، فيتم اقتراح فروع لبنوك أجنبية مركزها الرئيسي خارج الأردن.

وتقوم البنوك التجارية العاملة في الأردن بقبول الودائع على اختلاف أنواعها، فهي تقبل هذه الودائع من المواطنين المقيمين وغير المقيمين (١) ومن الأجانب المقيمين في المملكة وذلك بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، كما تقوم البنوك التجارية بفتح الاعتمادات المستندية للمستوردين الأردنيين سواء أكانت من مقيم لسالغ غير مقيم أو العكس، وتتعامل أيضا بالعملة الأجنبية عن طريق شرائها وبيعها بالإضافة الى احتفاظها ببعض الودائع بالعملة الأجنبية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني، وتقدم هذه البنوك القروض والسلف قصيرة ومتوسطة الأجل الى مختلف القطاعات الاقتصادية (١٠).

أما في الآونة الأخيرة، فقد توسعت البنوك التجارية بمنح القروض طويلة الأجل من خلال المشاركة في قروض التجمع البنكي والاكتتاب في اسناد القروض التجارية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة، ولكن بدرجة أقل من درجة توسعها بمنح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل، وهذا يعود الى مبدأ الربحية بالدرجة الأولى. كما قامت بعض البنوك مؤخراً بإصدار شهادات الايداع وطرح بطاقات الائتمان، ويجري الاعداد حالياً لإصدار سندات المقارضة التي تستند الى مفهوم المشاركة طبقاً لأسول وأحكام الشريعة الاسلامية (١١).

والبنوك التجارية في الأردن تملك ملكية خاصة، كما أنها تتنافس مع بعضها على الزبائن سواء بالتنافس في تقديم خدمات مصرفية جديدة أو بتقديم جوائز تشجيعية للمدخرين. فالطابع التنافسي هو الطابع المميز لهذه البنوك في الأردن.

ولبيان نشاطات البنوك التجارية العاملة في الأردن، لابد من تحليل  
مطلوباتها وموجوداتها والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها.

مطلوبات البنوك التجارية في الأردن:

يبين الجدول رقم (٢/٢) مطلوبات هذه البنوك خلال سنوات مختارة  
بين عامي ١٩٦٤، ١٩٨٨م، حيث نلاحظ من الجدول بأن الودائع بأنواعها  
المختلفة شكلت أكثر من (٨٠%) من مطلوبات البنوك التجارية عام ١٩٨٨، بينما  
استحوذت ودائع القطاع الخاص (المقيمين) على نصيب الأسد من هذه النسبة،  
فارتفعت من (٤٤ر٥) عام ١٩٦٤، الى أن وصلت (٥٢ر٨) عام ١٩٨٨م،  
وصالت الى الثبات خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، بينما تزايدت ودائع غير  
المقيمين باضطراد فيما عدا فترات الحروب التي مرت على الأردن خلال الفترة  
(١٩٦٧ - ١٩٧٤م)، ويعود هذا التزايد الى زيادة تحويلات الأردنيين العاملين  
في دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية بعد منتصف السبعينات وأوائل  
الثمانينات مما يعكس وضع الازدهار الاقتصادي الذي مرت به الدول النفطية خلال  
تلك الفترة. كما يبين نفس الجدول انخفاض نسبة الودائع من البنوك  
الأجنبية بالرغم من أن بعض هذه البنوك مثل بنك تشيس منهاتن وبنك سيتي  
بنك لها مكاتب في عمان تقوم أسما بتقديم خدمات الى الأجانب  
الموجودين في الأردن.

وتشكل ودائع القطاع الخاص من المقيمين كما ذكرنا الجزء الأكبر من  
ودائع البنوك التجارية كما يبين الجدول رقم (٤/٢)، حيث بلغت نسبتها الى  
اجمالي الودائع (٥٧ر٨) عام ١٩٦٤م، ارتفعت الى (٧٤ر٥) عام ١٩٨٨م،  
بينما شكلت ودائع القطاع الخاص من غير المقيمين (٢ر٤) عام ١٩٦٤م،  
ارتفعت هذه النسبة بالتدريج وخاصة بعد منتصف السبعينات وفي الثمانينات الى  
أن وصلت الى (١٨) عام ١٩٨٨م، ويعود ذلك الى زيادة تحويلات الأردنيين  
العاملين في الدول النفطية.

ويغلب على الودائع شكل الودائع لأجل، حيث شكلت حوالي (٤٦ر٤)  
من مجموع الودائع عام ١٩٦٤م، ارتفعت هذه النسبة الى (٦٩ر١) عام  
١٩٨٧م والى (٦٨ر٢) عام ١٩٨٨م وذلك كما يبين الجدول رقم (٥/٢).  
بينما كانت الودائع تحت الطلب هي الودائع الشائعة في الأردن قبل عام ١٩٦٠م  
وذلك لحاجة الناس لسحب أموالهم لتلبية احتياجاتهم اليومية، فالتعامل  
بالشيكات لتضاء هذه الحاجات غير شائع في الأردن كما هو الحال في جميع الدول  
النامية بالمقارنة مع درجة انتشاره في دول أوروبا الغربية ودول شمال أمريكا. ففي عام

الجدول رقم ( ٢ / ٢ )  
مطلوبات البنوك التجارية ( حسب مشوبة )

مجموع المطلوبات	مطلوبات البنوك التجارية ( حسب مشوبة )											رأس المال	نهاية الفترة
	مطلوبات أخرى	مطلوبات غير المقيمين	الودائع من البنوك الأجنبية	البنك المركزي والبنوك المحلية	الودائع البنوية المحلية	الودائع القطاع الخاص (مقيم)	الودائع الحكومية	الاحتياطيات	رأس المال	نهاية الفترة			
١٣	٨٧	٢١	٢١	٤١	٤٤	٢٩١	١٨	٥٨	١١٢٤				
٧١	١١٨	٢١	٠	١٠	١٠	١٣٢	٢٨	١٦	١١٦٨				
٩١	٩٠	١٠	٠	٠	١٤	١٠٠	٢٠	٤١	١١٧٢				
٣٢٤	١٤	١٠	٠	٠	١١	٧٠	١٢	٤١	١١٧٦				
١٠٧٦	٩٠	١٢	١٠	١٠	٥٤	٨٨	٢٠	٥٢	١١٨٠				
١٣٢١	٩٠	١٠	١٠	١٠	٥٤	٩١	٢٠	٤٧	١١٨١				
١٥٥٤	٨١	١١	١٠	٢٠	٥١	٧٢	٢٠	٥٢	١١٨٢				
١٨١٢	٨١	١١	١٠	٢٠	٥١	٧٨	٢٠	٤٢	١١٨٣				
٢١٢٦	٨٠	١٢	١٠	٢٠	٥٤	٧٢	٢٠	٢١	١١٨٤				
٢٢٩٢	٨٧	١٢	١٠	٢٠	٥٢	٧٠	٢٠	٤٢	١١٨٥				
٢١٢٥	٨٢	١١	١٠	٢٠	٥٤	٨٢	٢٠	٢١	١١٨٦				
٢٨٩٩	٩٠	١٠	١٠	٢٠	٥٤	١٠	٢٠	٢١	١١٨٧				
٢٢٥١	٩٠	١٢	١٠	٢٠	٥٢	٩٠	٢٠	٢١	١١٨٨				

ملاحظات : (١) الودائع الحكومية تشمل الودائع الحكومية وشبه الحكومية ، وودائع البلديات والمؤسسات المسماة -

(٢) الودائع من البنوك الأجنبية = وودائع البنوك من خارج المملكة .

(٣) المطلوبات أخرى تشمل على شيكات ومسويات برسم الدفع .

المصدر : (١) البنك المركزي الأردني ، بيانات احتياطية شهرية ( ١٩٦٤ - ١٩٨٣ ) ، عدد خاص ، ١٩٨٤ ، الجدول رقم ( ٩ )

( ٢ ) البنك المركزي الأردني ، الشرة الاحتياطية الشهرية ، المجلد (٢٥) ، العدد (١) ، كانون ثاني ١٩٨٩ ، الجدول رقم (١١)

الجدول رقم (٤/٢)

تصنيف وداشع البنوك التجارية طبقاً للجهة المودعة (نسب مئوية)

نهاية الفترة	الوداشع الحكومية	وداشع القطاع الخاص (مقيم)	وداشع القطاع الخاص (غير مقيم)	مجموع الوداشع	
				%	بملايين الدينار الاردنية
١٩٦٤	٢٨٨	٥٧٨	٢٣٤	١٠٠	٤٩
١٩٦٨	١٧٤	٧٩٢	٢٣٤	١٠٠	٥٤
١٩٧٢	١٣٢	٨٤٠	٢٨	١٠٠	٧٣
١٩٧٦	١٠٠	٨١٩	٨١	١٠٠	٢٥٠
١٩٨٠	١١٧	٧١٨	١٦٨	١٠٠	٨٠٨
١٩٨١	١٣١	٧٢٢	١٤٧	١٠٠	٩٧٨
١٩٨٢	٩٨	٧٥٨	١٤٧	١٠٠	١١٦٩
١٩٨٣	١٠٤	٧٤١	١٥٨	١٠٠	١٣٩٨
١٩٨٤	٩٨	٧٣٠	١٧٢	١٠٠	١٦٠٣
١٩٨٥	١٠٢	٧٢٩	١٦٩	١٠٠	١٧٤٧
١٩٨٦	١١١	٧٣٢	١٥٧	١٠٠	١٩٤٦
١٩٨٧	٨٣	٧٧٧	١٤٠	١٠٠	٢١٤٢
١٩٨٨	٧٨	٧٤٨	١٨٠	١٠٠	٢٣٤٦

ملاحظات (١) الوداشع الحكومية تشمل الوداشع الحكومية وشبه الحكومية + وداشع البلديات والمؤسسات العامة.

المصدر: ١- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣ م)، عدد خاص، ١٩٨٤، الجدول رقم (١١).

٢- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٢٥)، العدد (١)، كانون ثاني، ١٩٨٩ م.

الجدول رقم (١٦).

الجدول رقم ( ٥ / ٢ )

تصنيف وداشع البنوك التجارية طبقا لانواعها الرئسية ( لسبب منسوبة )

نهاية الفترة	وداشع تحت الطلب	وداشع لاجل*	وداشع التوفير	مجموع الوداشع	
				%	مليون دينار اردني
١٩٦٤	٤٧٢	٤٦٤	٦٤	١٠٠	٤٩
١٩٦٨	٥٦١	٣٥١	٧٢	١٠٠	٥٤
١٩٧٢	٥٤١	٣٢٨	١٢١	١٠٠	٧٣
١٩٧٦	٥٦١	٢٤٣	١٩٦	١٠٠	٢٥٠
١٩٨٠	٣٥١	٤٨٤	١٦٠	١٠٠	٨٠٨
١٩٨١	٣٢٤	٥١١	١٦٨	١٠٠	٩٧٨
١٩٨٢	٣٠٢	٥٢١	١٦١	١٠٠	١١٦٩
١٩٨٣	٢٧٧	٥٦١	١٥٤	١٠٠	١٣٩٨
١٩٨٤	٢٥٦	٥٩٧	١٤٧	١٠٠	١٦٠٣
١٩٨٥	٢١٤	٦٤١	١٣٧	١٠٠	١٧٤٧
١٩٨٦	١٩١	٦٧٨	١٣١	١٠٠	١٩٤٦
١٩٨٧	١٧٧	٦٩١	١٣٢	١٠٠	٢١٤٢
١٩٨٨	١٨٨	٦٨٣	١٣٢	١٠٠	٢٣٤٦

ملاحظات : (٥) الوداشع لاجل' تشمل الوداشع لأجل الخاصة لأعمال والوداشع لأجل التي تستحق الدفع في تواريخ معينة

المصدر : (١) البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ( ١٩٦٤ - ١٩٨٣ ) ، عدد خاص ، ١٩٨٤ ، الجدول رقم ( ١٢ )

(٢) البنك المركزي الاردني ، العشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد ( ٢٥ ) ، العدد ( ١ ) ، كانون ثاني ١٩٨٩ ، الجدول رقم ( ١٦ )



١٩٦٤م كادت الودائع تحت الطلب في الأردن تشكل (٤٧٢\*٤) من مجمل الودائع، ارتفعت الى (٥٦٩\*٥) عام ١٩٦٨م، ثم بدأت بالتراجع الى أن وصلت (١٨٥\*١) عام ١٩٨٨م. ان هذا الانخفاض في نسبة ودائع تحت الطلب كان يقابله كما ذكرنا ارتفاع في نسبة الودائع لأجل وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفوائد على هذا النوع من الودائع. ولكي يوفق الأشخاص الذين يفضلون الودائع لأجل بين هذا النوع من الودائع وبين سيولة أموالهم قضاء حاجاتهم، أخذوا يفتحون عدة ودائع لأجل بتواريخ مختلفة ولأجل مختلفة مما يضمن سيولة أموالهم مع مرور الوقت. كما أن نسبة ودائع التوفير ارتفعت أيضا من (٦٤\*١) عام ١٩٦٤م الى (١٢٢\*١) عام ١٩٨٨م، وخاصة أن هذا النوع من الودائع ملائم لسفار المدخرين الذين يقبضون رواتب شهرية ويدفعون دفعات منتظمة شهريا.

وتباين اتجاهات المقيمين وغير المقيمين نحو الودائع، فميل غير المقيمين نحو الودائع لأجل أكبر من ميل المقيمين نحوها، فكما يبين الجدول رقم (٦/٢) شكلت الودائع لأجل عند غير المقيمين (٨٤٨\*٨) من مجمل ودائعهم في عام ١٩٨٨م، بينما كانت هذه النسبة (٦٢١\*٦) عند المقيمين في نفس السنة، وهذا يعود الى حاجة المقيمين لأموالهم لتلبية احتياجاتهم اليومية، بينما لا يتمكن غير المقيمين من اجراء السحب اليومي من ودائعهم، بل يستطيعون التوفيق بين مواعيد رجوعهم للأردن ومواعيد استحقاق ودائعهم لأجل، وبذلك يستفيدون من أسعار الفوائد العالية على هذا النوع من الودائع.

كما أن اقبال المقيمين على ودائع التوفير أكبر من اقبال غير المقيمين كما يبين نفس الجدول رقم (٦/٢)، فقد شكلت ودائع التوفير ما نسبته (١٧٢\*١) من اجمالي ودائع المقيمين في عام ١٩٨٨م، بينما كانت تشكل (٢\*١) من اجمالي ودائع غير المقيمين في نفس السنة، ويعود هذا الى انخفاض مردود هذا النوع من الودائع بالمقارنة مع مردود الودائع لأجل.

ويلاحظ انخفاض نسبة ودائع تحت الطلب للمقيمين وغير المقيمين على السواء مع مرور الزمن، فقد انخفضت هذه النسبة للمقيمين من (٥٢٨\*٥) عام ١٩٦٤م الى (١٩٧\*١) عام ١٩٨٨م، بينما انخفضت لغير المقيمين من (٥٤٩\*٥) عام ١٩٦٤م الى (١٢٢\*١) عام ١٩٨٨م، وهذا يعود الى ارتفاع معدلات الفوائد على الأنواع الأخرى من الودائع والى نجاح الجوائز والحوافز التشجيعية التي تقدمها هذه البنوك للمدخرين والى زيادة الوعي المصرفي عند المواطنين. حيث أن زيادة هذا الوعي المصرفي يظهر من نقصان نسبة النقد المتداول الى ودائع تحت الطلب في الأردن من (٢٥٨\*٢) عام ١٩٧٠م الى (٢٢٨\*٢) عام ١٩٨٨م، بينما كانت هذه النسبة (٢٠٤\*٢) عام ١٩٧٤م، وان كانت مرتفعة مقارنة مع الدول المتقدمة التي لم تتجاوز فيها هذه النسبة (٤٢\*٢) عام ١٩٧٤م، وتنخفض الى (٢٥\*٢) في

جدول رقم (٦١/٢) مقارنة بين ودائع المقيمين وودائع غير المقيمين طبقاً لآراءها الرئيسية (نسب مئوية)

سلاسل الدائمين الإئتمانية	مجموع ودائع غير المقيمين		مجموع ودائع المقيمين		ودائع التوظيف		ودائع لأجل		ودائع تحت الطلب		نهاية الفترة
	%	ملايين الدنانير الإئتمانية	%	ملايين الدنانير الإئتمانية	مقيسم	غير مقيسم	مقيسم	غير مقيسم	مقيسم	غير مقيسم	
٢	١٠٠	٢٨	١٠٠	٢٨	١١٠	٠	٤٥٥	٢١٦	٥٤٩	١٩٦٤	
٢	١٠٠	٤٢	١٠٠	٤٢	٩٠	٠	٢١٦	٢٨٠	٧٨٦	١٩٦٨	
٢	١٠٠	٦١	١٠٠	٦١	١٥٥	٠	٢٤٤	٣٢٩	٦٥٦	١٩٧٢	
٢٠	١٠٠	٢٠٥	١٠٠	٢٠٥	٢٢٦	٢٢	٢٢٦	٢٤٢	٦٤٧	١٩٧٦	
١٢٢	١٠٠	٥٨١	١٠٠	٥٨١	١١٧	١٧	٦١٢	٤٠٦	٣٧٢	١٩٨٠	
١٤٤	١٠٠	٧٠٦	١٠٠	٧٠٦	٢١٧	٤٥	٧٨٧	٢٩٨	١٦٧	١٩٨١	
١٧٢	١٠٠	٨٨٢	١٠٠	٨٨٢	٢٠٤	٤٠	٧٦٢	٤٦٠	١٩٧	١٩٨٢	
٢١٧	١٠٠	١٠٢٥	١٠٠	١٠٢٥	٢٠٠	٢٠	٨١٧	٤٨٦	١٤٨	١٩٨٢	
٢٧٧	١٠٠	١١٧٠	١٠٠	١١٧٠	١٩٢	٢١	٧٨٩	٥١٨	١٨٠	١٩٨٤	
٢٩٤	١٠٠	١٢٧٤	١٠٠	١٢٧٤	١٨٠	٢٨	٨٢٦	٥٩٠	١٢٦	١٩٨٥	
٣٠٥	١٠٠	١٤٢٥	١٠٠	١٤٢٥	١٧٢	٢٥	٨٦٩	٦١٧	١٠٦	١٩٨٦	
٣٠١	١٠٠	١٦٦٤	١٠٠	١٦٦٤	١٦٥	٢٨	٨٦٢	٦٤٧	١٠٩	١٩٨٧	
٤٢٢	١٠٠	١٧٤٧	١٠٠	١٧٤٧	١٧٢	٢٠	٨٤٨	٦٢٦	١٢٦	١٩٨٨	

ملاحظات : (١) الودائع لأجل تشمل الودائع لأجل الخافضة لائتمار والودائع لأجل التي تتحقق الدفوع في توزيع معينة .

المصدر : (١) البنك المركزي الأردني ، بيانات اعتمادية شوية (٢٤-١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، الجدول رقم (١٦٦)

(٢) البنك المركزي الأردني ، البنية الإحصائية للشيرة الإئتمانية ، المجلد (٢٥) ، العدد ١١ ، كانون الثاني ١٩٨٩ ، الجدول رقم (١٦٦) .

الولايات المتحدة في نفس العام (١٢) .

ويمكن القول أن انخفاض نسبة الودائع تحت الطلب وزيادة نسبة الودائع الادخارية بمعدلات مرتفعة يعود الى استمرار التباطؤ الاقتصادي في الأردن الذي أثر بشكل واضح على القرارات الاستثمارية والادخارية للأفراد. فمع استمرار ضعف النشاط التجاري في البلاد، قلت الحاجة الى الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في الحسابات التجارية بسبب عدم جدواها نظراً لانعدام المردود عليها من جهة، كما ظل المعاند على الاستثمارات الحقيقية متديناً وغير مجدي من جهة أخرى، ونتيجة لذلك، فقد كان من الطبيعي أن يتجه الأفراد لتوظيف أموالهم على شكل ودائع ادخارية وليس على شكل ودائع تجارية، الأمر الذي يفسر تراجع نسبة الودائع تحت الطلب لصالح الودائع الادخارية (١٢) .

وبالرغم من انخفاض نسبة الودائع تحت الطلب الى مجمل الودائع مع مرور الزمن، إلا أنها ارتفعت من (٢٢) مليون دينار عام ١٩٦٤م الى (٢٥٢٧) مليون دينار عام ١٩٨٨م وبمعدل نمو سنوي مقداره (١١٤)٪، بينما ارتفعت ودائع التوفير ولأجل من (٢٥٧) مليون دينار عام ١٩٦٤م الى (١٤٥٩٢) مليون دينار عام ١٩٨٨م وبمعدل نمو سنوي مقداره (١٦٨)٪، مما يعطي مؤشراً قوياً على زيادة التعامل مع البنوك (١٤)، وبالرغم من زيادة رصيد البنوك التجارية العاملة في الأردن من هذه الودائع، إلا أن ظروف الكساد العالمي بشكل عام وظروف الكساد في منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص في بداية الثمانينات أثرت على القرارات الاستثمارية الفردية لتدني المعائد على الاستثمارات الحقيقية ولذلك لم تزيد الاستثمارات الداخلية بنفس نسب زيادة الودائع.

كما سبق يمكننا القول بأن البنوك التجارية العاملة في الأردن قد نجحت بدرجة كبيرة في جذب الودائع من غير المقيمين وأكدت زعم الاقتصاديين الذي يقول "بمقدار ما تنجح البنوك التجارية باجتذاب أكبر مقدار ممكن من الودائع بمقدار ما تؤدي دورها الفعال في الاقتصاد" (١٥) . فتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج الى داخل المملكة زادت بشكل ملحوظ خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، وخاصة أن معظم هذه التحويلات يتم ايداعه في البنوك التجارية التي تقبل الودائع بالعملة المحلية والأجنبية، مما يعطي المودعين الفرصة لتلافى أخطار تذبذب أسعار الصرف ويطمئنهم على قيم ودائعهم .

موجودات البنوك التجارية في الأردن :-

تتكون موجودات البنوك التجارية من : النقد في الصندوق ، الارصدة لدى البنك المركزي والبنوك المحلية ، كمبهالات واسناد مخصومة ، سلفات وقروض ، استثمارات محلية ، اذونات وسندات حكومية ، شيكات ومحوبات برسم القبض ، موجودات اجنبية ، عقارات واثاث بالاضافة الى موجودات اخرى . حيث تزايدت هذه الموجودات خلال العقدين الماضيين بشكل ملحوظ ، فارتفعت من (٦٣) مليون دينار عام ١٩٦٤م الى (٩٦) مليون دينار عام ١٩٧٢

والى (١٠٧٠) مليون دينار عام ١٩٨٠م، واستمرت في الارتفاع الى أن بلغت (٢٢٥١) مليون دينار عام ١٩٨٨م، حيث بلغ معدل النمو السنوي في هذه الموجودات حوالي (١٦٤%) في الفترة (١٩٨٨ - ١٩٦٤) كما يدل الجدول رقم (٧/٢).

ويبين نفس الجدول أن السلفات والقروض تشكل أكثر من ثلث موجودات هذه البنوك، وقد تناقصت هذه النسبة من (٥١٢%) عام ١٩٧٦ الى (٤٥٥%) عام ١٩٨٤، حتى بلغت (٤١٩%) عام ١٩٨٨م. أما الموجودات الأجنبية فتحتل نسبة مساهمتها المرتبة الثانية بعد السلف والقروض، فارتفع سعر الدولار بالنسبة للعملة الأخرى ومنها الدينار الأردني يزيد من هذه الموجودات الأجنبية. كما يبين نفس الجدول بأن البنوك التجارية لا تقوم بتمويل الدولة بالشكل المطلوب لأغراض التنمية مقارنة بالاقراض والتمويل الخارجي، ففي عام ١٩٨٨ كانت نسبة مساهمة هذه البنوك في الاستثمارات المحلية لا تتجاوز (١٢%)، وهذا يعود الى أن هذه الاستثمارات تحتاج عادة الى قروض طويلة الأجل مما يتعارض مع مبدأ الربحية لهذه البنوك من ناحية، كما أن هناك مؤسسات اقراض متخصصة تدعم هذا النوع من الاستثمارات من ناحية أخرى، وذلك على الرغم من أنه يوجد في الأردن أسباباً وظروفاً مشجعة لتقديم القروض طويلة الأجل والابتعاد عن النظام التقليدي الذي يشجع الائتمان قصير الأجل. فوجود البنك المركزي الأردني الذي يستطيع أن يدعم سيولة البنوك التجارية في أوقات الضرورة يمكن أن يطمئن هذه البنوك. كما أن تغير هيكل وطبيعة ودائع البنوك التجارية الذي شهده الأردن خلال السنوات القليلة الماضية لصالح الودائع الأكثر استقراراً على حساب الودائع تحت الطلب يمكن أن يشجع هذه البنوك على منح قروض لأجل طويلة. هذا بالإضافة الى أن طبيعة الودائع تحت الطلب في الأردن التي تمتاز بانخفاض معدلات دورانها السنوية (١٦)

(Annual Turnover of Velocity of Demand Deposits)

بالمقارنة مع كل من الدول المتقدمة والنامية يمكن أن يحفز هذه البنوك أيضاً على تقديم قروض لأجل طويلة. حيث بلغ معدل الدوران السنوي لودائع تحت الطلب في الأردن خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٨) حوالي (١٢٩)، كما بينه الجدول رقم (٨/٢). وهذا يعني أن هذه الودائع قد استخدمت من قبل مودعيها مرة كل (٢٨) يوماً تقريباً خلال فترة الدراسة (١٧). بينما بلغ هذا المعدل حوالي (٩٨) في الأردن خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٧٩)، وفي غانا (١٩٥)، والسفال (٢٢٥)، وسيلان (٢٦١)، وبيرو (٢٩٨) وفي أمريكا بلغ (٨٤١) خلال نفس الفترة (١٨). ان هذا يدل على استقرار ودايع تحت الطلب في الأردن بالمقارنة مع الدول الأخرى.

وبمقارنة الموجودات الأجنبية مع المطلوبات الأجنبية للبنوك التجارية العاملة في الأردن يتبين بأن المطلوبات الأجنبية كانت (٢٧٧) مليون دينار في عام

جدول رقم (٧/٢)

موجودات البنك التجارية (نسب مئوية)

مجموع الموجودات	بنك تجاري												
	موجودات	موجودات حرة	موجودات مضمونة	موجودات مضمونة	موجودات مضمونة	موجودات مضمونة	موجودات مضمونة	موجودات مضمونة	موجودات مضمونة	موجودات مضمونة	موجودات مضمونة	موجودات مضمونة	موجودات مضمونة
٦٣	٢٣	١٣	٢٩	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٧١	٢٧	٢١	٨٩	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٩٦	١٧	٢٣	٢٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٣٣٤	٣	١٣	٥٨	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٠٧٠	١٩	١٧	١٩٢	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٢٣١	٢٣	٢٣	١٧٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٥٥٤	٢٣	٢٣	١٦٤	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٨١٣	٢٣	٢٣	١٦٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢١٣٦	٢٣	٢٣	١٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٢٩٢	٢٣	٢٣	١٦١	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٦٣٥	٢٤	٢٣	١٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٨٩٩	٢٣	٢٣	١٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٣٢٥١	٢٧	٢٤	١٧١	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣

ملاحظات (x) احتياطيات = النقد في الصندوق + الإرسدة لدى البنك المركزي

(\*\*\*) سلفيات وقروض = القروض والسلف + جاري مدين.

المصدر : (١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣) ، عدد خاص ، ١٩٨٤ ، الجدول رقم (٨)

(٢) البنك المركزي الأردني ، الشفرة الإحصائية الشهرية ، المجلد (٢٥) ، العدد (١) ، كانون ثاني ١٩٨٩ ، الجدول رقم (١١)

جدول رقم (٨/٢)

قيمة شيكات المقاصة وودائع تحت الطلب وسعدل دورانها السنون (١٩) في الأردن خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٨)

السننة	قيمة شيكات المقاصة (بالمليون دينار)	ودائع تحت الطلب (بالمليون دينار)	الدوران السنوي لودائع تحت الطلب
١٩٦٥	١٤٩,٥٢	٢٤,٥٠	٩,٢
١٩٦٦	٢١٩,٤٤	٣٠,٩٤	١٠,٦
١٩٦٧	١٦٥,٩١	٣١,٥٩	٧,٩
١٩٦٨	١٥٢,٢٩	٣٠,٨٠	٧,٥
١٩٦٩	١٦٦,١٥	٣٢,٤٤	٧,٧
١٩٧٠	١٥٨,٣٧	٣٠,٨٠	٧,٧
١٩٧١	١٦٣,٧٦	٣٠,٤٣	٨,١
١٩٧٢	٢٠٤,٧٠	٣٩,٤٤	٧,٨
١٩٧٣	٢٨٠,١٤	٤٧,٤٤	٨,٩
١٩٧٤	٣٩٩,٢٨	٦٤,٧٥	٩,٢
١٩٧٥	٦٦٠,٥٩	٩٨,٦٨	١٠,٥
١٩٧٦	١١٨٦,٣٢	١٤٠,١٥	١٢,٧
١٩٧٧	١١٩٩,١٣	١٦٥,٨٥	١٠,٨
١٩٧٨	١٥٣٩,٩٣	١٧٢,٦٠	١٣,٤
١٩٧٩	٢٢٠١,٥٧	٢١٣,١٥	١٥,٥
١٩٨٠	٢٧٩٧,٧٤	٢٨٨,١٠	١٤,٦
١٩٨١	٢٨٣٧,٧٧	٣١٦,٥١	١٨,٢
١٩٨٢	٤٧٢٥,٧٠	٣٥٤,٥٠	٢٠,٠
١٩٨٣	٥٠٦٧,٠٩	٣٨٧,٧٦	١٩,٦
١٩٨٤	٥١١٧,٧٥	٤٠٩,٦٤	١٨,٧
١٩٨٥	٥١٣٤,٠٣	٣٧٤,٦٠	٢٠,٦
١٩٨٦	٤٣٤٤,٢٠	٣٧٠,٦٥	١٧,٦
١٩٨٧	٤٢٣٣,٩٦	٣٧٩,٩٢	١٦,٧
١٩٨٨	٤٦٢٣,٤٦	٤٣٤,٨٩	١٥,٩
المعدل			١٢,٩

المصدر : (١) البنك المركزي الأردني ، بيانات احصائية سنوية (٦٤ - ١٩٨٣) ، عدد خاص ،

١٩٨٤ ، الجدول رقم (١٦) والجدول رقم (١٢)

(٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد (٢٥) ،

العدد (١) ، كانون ثاني ١٩٨٩ ، الجدول رقم (١٦) والجدول رقم (٢٤)

١٩٦٤م، ارتفعت الى (٥٥٢٢) مليون دينار عام ١٩٨٨ . بينما كانت الموجودات الأجنبية حوالي (٢٤٧) مليون دينار عام ١٩٦٤م، ارتفعت الى (٥٧٢٦) مليون دينار عام ١٩٨٨م. وبذلك تكون نسبة المطلوبات الأجنبية الى الموجودات الأجنبية عام ١٩٦٤م حوالي (١١)٪، ارتفعت الى (٩٦)٪ عام ١٩٨٨م. ان هذا الارتفاع بهذه النسبة يعتبر من المؤشرات الصحية التي تدل على زيادة فعالية وقدرة هذه البنوك على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الى المملكة (٢٠)، وخاصة ودائع غير المقيمين التي شكلت ما نسبته (٧٧)٪ من مجمل المطلوبات الأجنبية في عام ١٩٨٨م (٢١).

#### التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية:

توسعت البنوك التجارية العاملة في الأردن في منح التسهيلات الائتمانية بشكل كبير، فقد ارتفع حجم هذه التسهيلات من (٢٩) مليون دينار عام ١٩٦٤م الى (١٦٢٤) مليون دينار عام ١٩٨٨م وبمعدل نمو سنوي مقداره (١٦٨)٪، الا أن النشاطات الاقتصادية والقطاعات الانتاجية الرئيسية في الأردن قطاعي الصناعة والزراعة لا زالت تعاني من نقصان نصيبها من هذه التسهيلات الائتمانية بالمقارنة مع قطاعي الخدمات والانشاءات، فخلال سنوات الدراسة لم تتجاوز حصة قطاع الزراعة (٢)٪ وحصة قطاع الصناعة (١٦)٪ من اجمالي هذه التسهيلات، بينما يذهب أكثر من نصف هذه التسهيلات الى قطاع الخدمات، وحوالي ربعها لقطاع الانشاءات كما يبين الجدول رقم (٩/٢). وهذا يعود الى وجود مؤسسات اقراض متخصصة تقوم باقراض القطاعات الانتاجية من ناحية والى عدم رغبة هذه البنوك في منح قروض لأجل طويلة من ناحية أخرى.

ويلاحظ أن الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات قد انخفضت بعد عام ١٩٨٠ لسالغ قطاع الصناعة والتعدين، ويمزى ذلك الى الاجراءات الاقتصادية العديدة التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الصناعات المحلية كالحماية الاغلاقية واعفاء بعض الصناعات من ضريبة الانتاج وغيرها.

ويبين نفس الجدول رقم (٩/٢) أن نسبة حظ اصحاب المهن والأفراد ارتفعت خلال فترة الدراسة من (٥١)٪ عام ١٩٦٤م الى (١٢٤)٪ عام ١٩٨٨م، معظمها قروض يقترضها الأفراد لشراء سيارات أو لاكمال مشاريع زواج وغيرها، وعادة لا تكون مخاطرة البنوك كبيرة في مثل هذه القروض لأن غالبية المقترضين لهم رواتب منتظمة يقبضونها من البنك الذي يمنحهم القرض، ويقوم البنك باجراء عملية الخصم مباشرة من الراتب كل آخر شهر.

الجدول رقم (١٩/٢)

توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية (نسب مئوية)

مجموع التسهيلات الائتمانية	الآخرى	المهين والافراد	المؤسسات المالية	الساحة والبنائى والطعام	خدمات النقل	البناء وات	التجارة الداخلية والخارجية (المصارف)	الصناعة	التدبير	الزراعة	المباني والمنشآت العامة	نهاية الفترة
٢٩	٠٥	٠٥	٠٥	٠٥	٠٥	٠٥	٤٩٦	١١٤	٠٧٦	٢٩	٥٥	١٩٦٤
٤١	٩٩	٧١	٥٥	٤٢	٤٢	١٤٩	٤١٧	٩٥	٠٧٢	١٦١	٩٠	١٩٦٥
٥١	٢٧	٧٧	٠٧	١٥	٤٥	٢٠٧	٤٢٢	٨٦	٢١٠	١٦١	٧١	١٩٧٢
٢٠٧	١٦	٥٥	٠٧	١٥	٢٥	٢٤٢	٢٩٦	١٠٥	٢٣٠	٢٥	٥١	١٩٧٦
٥٦٤	٢٦	٧٩	١٥	١٥	٢٦	٢٢١	٢٩٦	١٢٦	٠٥٥	٢٠٢	١٥٥	١٩٨٠
٧٢١	٤٤	٨٤	١٢	٢٢	٢٢	٢٧٩	٢١٢	١١٤	٠٩	٢٧	٧١	١٩٨١
٨٨٧	٤٦	٧٥	٢٢	٢٢	٢٧	٢٤٤	٢٢١	١١١	١٦١	٢٥	٧٢	١٩٨٢
١٠٣١	٤٢	١٠٥	٢٥	٢٥	٤٩	٢٦٢	٢٦٥	١١٥	٢٠٢	٢٥	٧٢	١٩٨٣
١١٨٥	٤٢	١٠٣	٢٥	٢٥	٤٩	٢٧٢	٢٥٥	١١٢	٢٢٢	٢٥	٧٢	١٩٨٤
١٢٧٤	٤٢	١٠٥	٢٥	٢٥	٥٥	٢٦٥	٢٤٢	١٢٢	٢٥	٢٥	٩٢	١٩٨٥
١٢٩٥	٢٥	٩٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥٢	٢٤٢	١٢٧	٢٢٢	٢٥	١٠٢	١٩٨٦
١٥١٢	٤٢	١٠٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٢٧	٢٤٢	١١٦	٢٠٢	٢٥	١٢٥	١٩٨٧
١٦٢٤	٢٥	١٢٢	١٥	١٥	٢٢	٢٢٩	٢٤٢	١١٥	٢٠٢	٢٥	١٢٢	١٩٨٨

المصدر : (١) البنك المركزي الاقليمي ، بيانات احوال شحيرة (٦٤-١٩٨٢) ، عدد خاص ، ١٩٨٤ ، الجدول رقم (١٢) .

(٢) البنك المركزي الاقليمي ، الشحيرة الاحصائية الشهرية ، المجلد (٢٥) ، العدد (١) ، كانون ثاني ١٩٨٩ ، الجدول رقم (١٩) .



ان الغالبية العظمى من التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات تذهب لتمويل التجارة، ففي عام ١٩٦٤م شكلت نسبة التسهيلات المقدمة للتجارة العامة (٤٩٢%) من اجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية، انخفضت هذه النسبة الى (٢٤٦%) عام ١٩٨٨ . ويمكن أن يعزى ذلك الى اجراءات البنك المركزي التي هدفت الى تخفيف العبء في الميزان التجاري في الأردن الناتج عن زيادة تمويل المستوردات من ناحية، والى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي تعرض لها الأردن في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من ناحية أخرى (٢٢).

#### مؤسسات الاقراض المتخصصة:

-----

نشأت هذه المؤسسات لسد ثغرة كبيرة في التمويل المصرفي، ألا وهو التمويل متوسط وطويل الأجل الموجه للمشاريع الانمائية، تلك المشاريع التي تحجم البنوك التجارية عن تمويلها، وقد تأسست هذه المؤسسات الواحدة تلو الأخرى حتى بلغ عددها ست مؤسسات وهي:-

١- مؤسسة الاقراض الزراعي: وهي مؤسسة حكومية تأسست عام ١٩٥٩م بهدف تشجيع وتنمية القطاع الزراعي وذلك بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لهذا القطاع.

٢- بنك الانماء الصناعي: وهذا البنك يمتلك أسهمه كل من القطاعين العام والخاص، وقد تأسس عام ١٩٦٥، وذلك بهدف تشجيع قطاعات الصناعة والتعدين والسياحة سواء بتقديم القروض أو المشورة الفنية، وعادة تكون القروض التي يقدمها هذا البنك لأجل قصير ومتوسطة. وهذا البنك حل محل صندوق الانماء الصناعي الذي أنشئ عام ١٩٥٧م.

٣- بنك الاسكان: ويمتلك أسهمه كل من القطاعين العام والخاص وقد تأسس عام ١٩٧٤م بهدف مواجهة أزمة السكن في المملكة والتي يعاني منها ذوي الدخل المحدود بوجه خاص عن طريق قيامه بمنح القروض لشراء أو بناء المنازل والشقق السكنية سواء للأفراد أو لمؤسسة الاسكان وللشركات التي تقوم ببناء المشاريع السكنية.

٤- بنك تنمية المدن والقرى: وهو مؤسسة حكومية تأسس عام ١٩٧٩م بهدف تقديم القروض لأجل طويلة ومتوسطة للمجالس البلدية والقروية لتنفيذ مشاريعها التنموية، كما يقدم أحيانا المشورات الفنية. وهذا البنك حل مكان صندوق

قروض البلديات والقري الذي أنشئ عام ١٩٥٧م .

٥- المنظمة التعاونية الأردنية: تأسست عام ١٩٦٨م، وهي مؤسسة حكومية تهدف الى نشر الحركة التعاونية في الأردن ورفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لأعضاء الجمعيات والمجتمعات التعاونية في الأردن، وتقدم هذه المنظمة من خلال البنك التعاوني القروض الى الجمعيات التعاونية في الأردن لمختلف الأقاليم، كما أن البنك التعاوني يؤدي جميع الخدمات المصرفية لأعضاء الجمعيات التعاونية كقبول الودائع والحوالات والاعتمادات والكفالات وغيرها .

٦- مؤسسة الإسكان: وهي مؤسسة حكومية تأسست عام ١٩٦٥م لتسهم في حل أزمة السكن في المملكة من خلال توفير المساكن لموظفي الحكومة والمؤسسات العامة وخصوصا ذوي الدخل المتدنية والوسطى مثل مشروع مدينة "أبو نيسر" السكنية.

وتقوم هذه المؤسسات بمنح القروض بشروط سهلة لقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وصغار الحرفيين والبلديات والمجالس القروية والجمعيات التعاونية وذلك بهدف تشجيع تنمية وتطويع هذه القطاعات .

مطلوبات وموجودات مؤسسات الاقراض المتخصصة:-

ارتفعت موجودات هذه المؤسسات من (١٤ر٥) مليون دينار عام ١٩٦٧م الى (٧٢) مليون دينار عام ١٩٧٦، ثم تزايدت باضطراد الى أن وصلت الى (٨٢١ر٨) مليون دينار عام ١٩٨٧ . وبذلك تكون قد نمت بمعدل سنوي مقداره (٢٠٪) خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٨٧م) كما يبين الجدول رقم (١٠/٢) . وما يلفت النظر في هذا الجدول أن مجمل القروض كان البند الوحيد الذي انخفضت نسبته من مجمل الموجودات خلال الفترة المشار إليها بالرغم من أن اجمالي القروض الممنوحة من هذه المؤسسات قد ارتفعت من (١٢ر١) مليون دينار عام ١٩٦٧م الى (٥٠٢ر١) مليون دينار عام ١٩٨٧م بمعدل نمو سنوي مقداره (١٨ر٦٪) ، بينما القروض المقدمة للقطاع الخاص شكلت ما نسبته (٦٨٪) من اجمالي القروض عام ١٩٨٧م . ان هذا الانخفاض في نسبة القروض الى مجمل الموجودات يعني أن هناك امكانية حقيقية أمام هذه المؤسسات للتوسع في سياسة الاقراض .

ويرد في جانب مطلوبات هذه المؤسسات في الجدول رقم (١١/٢) ما حققته هذه المؤسسات من نجاح بارز في زيادة الموارد المالية المتاحة لها،

جدول رقم (١٠/٢)

موجودات مؤسّسات الاقراض المتضمّنة في السلكة خلال سنوات ممتدّة من الفترة (١٩٦٧ - ١٩٨٧)

الفترة	الموجودات المتداولة		مجموع القروض		القروض المقدّمة للقطاع الخاص		الموجودات الثابتة		موجودات أخرى		مجموع الموجودات
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٩٦٧	٧٤	١٣,٧	٠	١,١	٨٣	١٢,١	٨٣	٠	٠	٠	١٤٤٤٩
١٩٧١	٢٣	١٢,٧	١	٧,١	٧٧	١٤,٩	١٠	١,١	١	١	١٩,١٣٨
١٩٧٦	٩١	١٣,٣	٥	٧,٣	٧٤	١٤,٩	٥٨	٢,٨	١	١	٧٢,٠٣١
١٩٨١	٨٠	٢٤,٣	٣٣	٩,١	٥٨	١٩,٦	٤٦	٣,٨	٢	٢	٣٢٤,٠٣١
١٩٨٢	٥٥	١٣,٧	٥٢	١٣,٣	٦٢	١٤,٩	١٨٤	٥,١	٢	٢	٤٠٥,٠٣١
١٩٨٣	٥١	١١,٧	٧٣	١٤,٣	٦٢	١٤,٩	٤٢	٤,١	٦	٦	٥٠٨,٠٣١
١٩٨٤	٥٠	٨,٣	١١١	١٨,٩	٦٢	١٤,٩	٢٨٤	٥,١	٤	٤	٥٩١,٠٣١
١٩٨٥	٧٠	١٠,٣	١٢٧	١٩,١	٤١١	٤١,٦	٢٨٥	٤,١	١٩	١٩	٦١٧,٠٣١
١٩٨٦	٩٢	١٢,٣	١٤٧	٢٠,٣	٥٩٨	٤٤,٣	٦١١	٤,١	٢	٢	٧٣٨,٠٣١
١٩٨٧	١١٤	١٤,٩	١٤٥	١٧,٣	٥٠٢	٥٠,٣	٢٤١	٤,١	٢	٢	٨٣١,٠٣١

ملاحظات : - قيم الموجودات بالعملة اللبنانية -  
 (٤) القروض المقدّمة للقطاع الخاص جزئياً من مجمل القروض .

المصدر : (١) السلك المركزي الإذني بمؤسسات ائتمانية لفترة (١٩٦٢ - ١٩٨٢) ، عدد خاص ، ١٩٨٤ ،  
 الجدول رقم (١٧)

(٢) السلك المركزي الإذني للقطاع الإئتماني ، المجلد (٢٥) ، العدد (١) ، كانون الثاني ،  
 ١٩٨٩ ، الجدول رقم (١٢)

الجدول رقم ( ١١/٢ )

مطلوبات صواتات الاقتراض المتختم في المملكة خلال سنوات معينة في الفترة ( ١٩٦٧ - ١٩٨٧ م ) .

مجموع المطلوبات %	مطلوبات أخرى		مطلوبات اقتراض		مساعدات الهيئات والمؤسسات		السوداات		الاحتياطيات والمخيمات		رأس المال المدفوع		نهاية الفترة
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٠٠	١٤٢	٣٩	٢١٦	٣١	٤٢	٠٨	—	—	٢٢	٠٢	٦٠	٨٨	١٩٦٧
١٠٠	١٩١	٥٧	٣١٦	٦٦	٦٦	١٨	—	—	٢٩	٠٢	٥٨	١١٦	١٩٧١
١٠٠	٣١١	٤٧	٦١٢	٢٠	١٢٦	٢٢	٠٨	٣١	٢٢	١٠	٣٩	١٥٣	١٩٧٤
١٠٠	٧٢٠	٥٨	١٢٧٠	٢٧	١٩٢	٢٦	١٦	٢٢	٢٦	١٦	٣١	٢٢٢	١٩٧٦
١٠٠	٣٢٤٠	٧٢	٤٧٨٩	٢٣	٧٨٩	٢٠	٥٠	١٧٠	٤٢	١٤	١٣	٤٥٤	١٩٨١
١٠٠	٤٠٥٦	٩٨	٦٨٢٨	٢٨	١١٥٧	٢٨	٤٤	١٧٨٩	٤٦	١٨	١٢	٥٢٢	١٩٨٢
١٠٠	٥٠٨٢	٩٠	١٥٩٣	٣١	١٥٩٣	٣٠	٤٤	٢٢٤٢	٤٢	٢٢	١١	٥٦٦	١٩٨٣
١٠٠	٥٩١١	٨٢	١٨٤٣	٣١	١٨٤٣	—	٤٥	٢٧٠٨	٤٩	٢٨	١٠	٥٩١	١٩٨٤
١٠٠	٦٦٧٢	١٢٦	٢٠٢٩	٣٠	٢٠٢٩	٢٠	٤٣	٢٩١٢	٤٢	٢٨	٩	٦٠٦	١٩٨٥
١٠٠	٧٢٨٨	١٣٢	٢١٧٦	٢٩	٢١٧٦	٢٠	٤٤	٣٢٥٣	٤٢	٢٢	٨	٦٢٨	١٩٨٦
١٠٠	٨٣١٨	١٥٨	٢٢٥٤	٢٧	٢٢٥٤	٢٠	٤٥	٣٧٤٢	٤٢	٢٧	٧	٦٣٢	١٩٨٧

ملاحظات : - قسم المطلوبات بالمليون دينار .

- ١) البنك المركزي الأردني ، بيانات احصائية سنوية ( ١٩٦٤ - ١٩٨٣ ) ، عدد خاص ، ١٩٨٤ ، الجدول رقم ( ١٨ ) .  
٢) البنك المركزي الأردني ، الفترة الاحصائية الشهرية ، المجلد ( ٢٥ ) ، العدد ( ١ ) ، كانون ثاني ١٩٨٩ م ، الجدول رقم ( ١٣ ) .

فبينما كان مجمل رأسمالها المدفوع يشكل نحو (٦٠١×) من اجمالي مطلوباتها عام ١٩٦٧م، أصبح لا يشكل سوى (٧٦×) من هذه المطلوبات عام ١٩٨٧م. ويرجع ذلك الى سياسة بنك الاسكان الخاصة بقبول الودائع، وهو ما يؤكد ضرورة قيام مؤسسات الاقراض المتخصصة الأخرى بالمدول عن سياساتها الحالية المتمثلة في عدم قبول الودائع، واتباع سياسة داعية الى العمل على اجتذاب الودائع من أجل توفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الانمائية في المملكة. فودائع هذه المؤسسات ارتفعت قيمتها من (٢١) مليون دينار عام ١٩٧٤م (٢٢) الى (٢٧٤٢) مليون دينار عام ١٩٨٧ وبمعدل نمو سنوي مقداره (٢٧×)، كما شكلت هذه الودائع من اجمالي المطلوبات ما نسبته (٤٥×) عام ١٩٨٧م، بينما لم تكن تشكل سوى (١٠×) عام ١٩٧٤ كما يبين نفس الجدول رقم (١١/٢).

ان التبصر في الجدول رقم (١٢/٢) الخاص برصيد القروض لمؤسسات الاقراض المتخصصة يكشف بوضوح تام عن الأهمية التي اكتسبها بنك الاسكان خلال فترة وجوده، حيث يلاحظ بأن رصيد قروض هذا البنك شكل ما نسبته (٥٥١×) من اجمالي رصيد القروض لهذه المؤسسات عام ١٩٨٧م، كما أن رصيد قروض مؤسسة الاقراض الزراعي لم يتجاوز (١٢٥×) من رصيد قروض بنك الاسكان عام ١٩٨٧م، وذلك بالرغم من قدم هذه المؤسسة وأهمية النشاط الاقتصادي الذي تموله. وتنطبق الملاحظة ذاتها على بنك الانماء الصناعي، حيث أن رصيد قروضه لم يتجاوز (١٧×) من رصيد قروض بنك الاسكان خلال نفس العام. ان هذا يدل على أن التوسع الذي تم في الاقراض الاسكاني كان على حساب نشاطات الاتحاج المادي.

الشركات المالية ومؤسسات الادخار العقاري:

شهد الأردن خلال النصف الثاني من عقد السبعينات تطوراً ملحوظاً على الصعيد المالي والمصرفي تمثل في انشاء العديد من المؤسسات المالية والمصرفية لتكون رديفاً ومكملاً للمؤسسات المالية التي كانت قائمة، وذلك بتقديمها خدمات مالية ومصرفية لم تكن معروفة في السوق الأردني، وقد كان من أبرز ملامح هذا التطور ظهور الشركات المالية المرخصة بنوعيتها: الوساطة المالية والادخار العقاري.

أ- شركات الوساطة المالية وتشمل:

- ١- المؤسسة المالية العربية (الأردن)
- ٢- الأردنية للأوراق المالية.

الجدول رقم (١٢/٢)

رصيد القروض لمؤسسات الاقراض المتخزمة في المملكة خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٨٧

معدل النمو السنوي ( % )	١٩٨٧		* ١٩٧٤		مؤسسة الاقراض
	%	القيمة	%	القيمة	
١٦,٨	١١,٤	٤٩,٥٠٨	٢٤,٩	٥,٥٩١	بنك تنمية المدن والقرى
١٧,٨	٩,٣	٤٠,٢٧٨	١٧,٧	٣,٩٨٥	بنك الائتماء المناعي
٢٣,٤	١٣,٧	٥٩,٣٠٠	١٢,٦	٢,٨٣٤	مؤسسة الاسكان
١٠,٣	٧,٠	٣٠,٣٤٩	٢٥,٥	٧,٩٧٦	مؤسسة الاقراض الزراعي
١٧,٩	٢,٧	١١,٥٨٠	٥,٠	١,١٢٩	المنظمة التعاونية الاردنية
٤٢,٥	٥٥,٩	٢٤٢,٥٦٩	٤,٣	٠,٩٧٢	بنك الاسكان
٢٢,٨	١٠٠	٤٣٣,٨١٤	١٠٠	٢٢,٤٨٧	المجموع

ملاحظات : ١) قيم القروض بالمليون دينار

\* عمل الباحث مقارنة عام ١٩٨٧ مع عام ١٩٧٤ م. لأن بنك الاسكان أنشئ عام ١٩٧٤ م.

المصدر : ١) البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (٦٤ - ١٩٨٣) ، عدد خاص ، ١٩٨٤ ، الجدول رقم (١٩)

٢) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد (٢٥) ، العدد (١) ، كانون ثاني ١٩٨٩ ،

الجدول رقم (٢٠) .

- ٢- الأهلية للاستثمارات العامة.
- ٤- بيت التمويل الأردني.
- ٥- بيت الاستثمار الاسلامي.
- ٦- المال والاقتصاد.
- ٧- الأردن للاستثمار والتمويل.

حيث أنشئت هذه الشركات كحلقة جديدة من حلقات الجهاز المصرفي الأردني لتعمل بشكل أساسي على حشد المدخرات القومية وتشجيع الاستثمارات المحلية. وتعمل هذه الشركات على تحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها من خلال ممارستها للأعمال التالية (٢٤) :-

أولاً : عمليات السوق النقدي: تقوم هذه الشركات بتحويل ودائع المقيمين المتوسطة والطويلة الأجل بالدينار الأردني وبالعملة الأجنبية، أما بالنسبة لغير المقيمين فلا تقبل ودائعهم إلا إذا كانت بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل، كما تقوم هذه الشركات بإصدار شهادات الإيداع وأدوات الائتمان المماثلة والتعامل بها، فضلاً عن تعاملها بأذونات الخزينة والسندات الحكومية الصادرة بالدينار الأردني، وعلاوة على ذلك، يسمح للشركات المالية بالتعامل بالعملة الأجنبية والصرافة على أساس الأسعار الآنية والأسعار الآجلة.

ثانياً: عمليات السوق المالي: تقوم الشركات المالية بالعمل كوسيط في سوق عمان المالي. وضمن هذا الإطار فإنها تتعامل بالأسهم والسندات المدرجة في السوق لحسابها الخاص أو لحساب عملائها. ويمكنها العمل على تسجيل وإدراج أسهم الشركات المالية وامنادها في السوق المحلية والخارجية، كما تسهم هذه الشركات أو تشارك في تغطية وتمهيد إصدارات الأوراق المالية وامناد القرض والقروض المجمعة المحلية.

ثالثاً: عمليات التمويل والاستثمار: بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي بالطرق غير المباشرة من خلال تقديم القروض أو تشجيع التعامل بالأدوات المالية والنقدية المتاحة فإن الشركات المالية تعمل على تشجيع الاستثمارات المحلية بشكل مباشر عن طريق الاستثمار المباشر لأموالها في المجالات التالية:

- أ- تأسيس المشروعات والشركات المستقلة.
- ب- تأسيس المشروعات والشركات التابعة أو المتفرعة.
- ج- المساهمة في التمويل المباشر للمشروعات الاقتصادية في ضوء دراسة جدواها الاقتصادية.
- د- تملك المعدات والآليات واستئجارها وإعادة تأجيرها للغير.

رابعاً: التسهيلات الائتمانية: حيث أن هذه الشركات المالية تقوم بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية (باستثناء الجاري مدين) لغايات تمويل المشاريع التنموية المختلفة، ويشترط في هذه التسهيلات أن تكون لأجل متوسطة وطويلة ولا تقل مدتها بأي حال من الأحوال عن ستة أشهر. وتمول هذه الشركات في حالات خاصة عمليات التجارة الخارجية المستندة الى نشاطات استيراد أو تصدير مكفولة من المؤسسات الرسمية المتخصصة في الخارج أو مؤسسات ضمان التصدير. كما أن هذه الشركات تمول أيضاً استيراد وتجارة المعدات الرأسمالية العائدة للمشاريع الممولة بقروض الشركة وتسهيلاتهما، فضلاً عن إصدار الكفالات المصرفية لغايات تسهيل أعمال المشروعات الممولة بقروض الشركة وتسهيلاتهما الائتمانية.

خامساً: أعمال أخرى: بالإضافة الى الأعمال السابقة، فإن الشركات المالية تقوم بفتح حسابات الاستثمار المشترك وإدارتها بتفويض مطلق أو محدود من أصحابها وحسب أهدافهم. وتقوم بإدارة الأمانات والوسايل والارث وسناديق الادخار والضمان وما مائل ذلك، كما تستثمر موجوداتها حسب رغبات أصحابها، فضلاً عن جمع المعلومات وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات والبحوث حول الاستثمارات المجزية.

ب- مؤسسات الادخار العقاري: وتشمل مؤسسة ريفكو ومؤسسة داركو ومؤسسة عقاركو ومؤسسة بيتنا. ويقصد بمؤسسات الادخار العقاري تلك الشركات المالية المرخصة من قبل البنك المركزي والتي يسمح لها بتلقي الأموال لغايات الادخار أو التوفير الوظيفي أو التعاقدية.

وقد أنشئت هذه المؤسسات لغايات قبول حسابات التوفير ضمن برامج مسبقة وافق عليها البنك المركزي. كما أنها تمنح القروض والسلف لتمويل بناء المساكن والمنشآت العقارية والتطوير العقاري بشكل عام الى جانب تملكها للعقارات والسندات والاسهم وييمها. وبالإضافة الى إصدار الكفالات المصرفية العقارية تقوم هذه المؤسسات بتأسيس الشركات والمشروعات المستقلة أو التابعة ضمن قطاع الاسكان، وإقامة وإدارة المؤسسات السياحية والفنادق والاستراحات والمنتزهات. هذا ويمكن لمؤسسات الادخار والتوفير التي تؤسس بشكل جمعيات تسليف تعاوني أن تقدم لأعضائها القروض والسلف. كما يمكن لمؤسسات الادخار والتوفير التي تؤسس بشكل شركات منفعة متبادلة أو استثمار مشترك أن تقوم بأعمال الاستثمار وإصدار الشهادات والاسهم.

أما بالنسبة لمطلوبات وموجودات هذه الشركات المالية ومؤسسات الادخار العقاري فان الجدول رقم (١٢/٢) يبين الموجودات بينما يبين الجدول



الجدول رقم ( ١٣ / ٢ )  
 موجبات الشركات المالية ومؤامات الأذخار العقارية خلال الفترة ( ١٩٨٢ - ١٩٨٨ ) .

مجموع الموجودات	موجبات أخرى	الموجودات الثابتة		موجبات متداولة		أخرى		قروض الي القطاع الخاص		أدوات الخزينة والسندات		ودائع لدى البنوك التجارية		الموجودات الأجنبية		النقد في الصندوق		نهاية الفترة
		%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
٤٨,٧٥٤	٢٠,٢٨	٢٠	٠,٩٥٧	٦٨	٢,٣٩٩	٦٠,٣	٢٩,٣٩٩	١٧,٨	١,٢٣٦	١٧,٨	٨,٣٧٠	٨,٣	٤,٠٥٥	٠,١١٠	١٩٨٢			
١٣٠,٨٤٢	١,٦١	١,٢٤	٢,٧٠٨	١٢,٢	١٥,٩٨١	١٢,٢	٦٦,٧٥٢	٥١	٧,٣٦٠	١٤,٣	١٨,٩٩٣	١٢,٧	١٦,٦٢٦	٠,٧٢٢	١٩٨٣			
١٦٦,٧٨٢	٢,٠١	٢,٠١	٢,٩٧٢	١٢,٨	٢١,٣٧٥	١٢,٨	٨٢,٣٥٢	٤٩,٣	٨,٨٥١	١٢,٩	٢٢,٣٤٨	١٣,٧	٢٢,٨٥١	٠,٣٧٨	١٩٨٤			
٢٠١,٨٣٧	٢,١٩	٢,١٩	٢,٨١٥	١١,٩	٢٢,٩٥٨	١١,٩	٩٤,٤٠٨	٤٦,٨	١٠,٣٤١	٢٢,٨	٤٦,٧٠٠	٨,٧	١٧,٣٠٤	٠,٤٢٢	١٩٨٥			
٢٢٢,١٤٦	١,٩١	١,٩١	٤,٤٢٢	١٠,٠	٢٢,٣٠٩	١٠,٠	١١٠,٩٣٤	٤٧,٨	١٣,٣٢٧	٢٥,١	٥٨,١٨٩	٧,٤	١٧,١٧٠	٠,٣٦٨	١٩٨٦			
٢٦٠,٤٥٨	٢,٤٣	٢,٤٣	٥,١١٠	١٠,٠	٢٧,٤١٤	١٠,٠	١٢٠,٦٤٢	٤٦,٣	١٨,٣٤٧	٢٠,٩	٥٤,٣٩٠	١٠,٣	٢٧,٣٨٦	٠,٤٠٩	١٩٨٧			
٢٨٨,٣٥٢	٢,٠١	٢,٠١	٥,٣٥٩	١١,٤	٢٢,٨٧٥	١١,٤	١٣١,٢١٠	٤٥,٣	١٣,٠٠٤	٢٠,٨	٦٠,٩٦٦	٨,٤	٢٤,٢٣٩	٠,٣٨٩	١٩٨٨			

ملاحظات : (١) : أخذ الباحث الفترة ٨٢ - ١٩٨٨ لأن معظم هذه الشركات والمؤسسات تأسس بعد عام ١٩٨١ .  
 - قسم الموجودات بالمليون دينار .

المصدر : (١) البنك المركزي الأردني البثيرة الإحصائية الشهرية ، المجلد (٢٥) ، العدد (١) ، كانون ثاني ١٩٨٩ ، الجدول رقم (١٤) .  
 (٢) البنك المركزي الأردني البثيرة الإحصائية الشهرية ، المجلد (٢٣) ، العدد (١) ، كانون ثاني ١٩٨٧ ، الجدول رقم (١٤) .

رقم (١٤/٢) المطلوبات لهذه الشركات والمؤسسات. فالموجودات كما نلاحظ ارتفعت من (٤٨,٧٥٤) مليون دينار عام ١٩٨٢م الى (٢٨٨,٣٥٢) مليون دينار عام ١٩٨٨م بمعدل نمو سنوي مقداره (٢٠٪) بحيث شكلت القروض المقدمة الى القطاع الخاص الغالبية العظمى من هذه الموجودات، حيث كانت تشكل (٦٠,٢٢٪) عام ١٩٨٢م، وأصبحت تشكل (٤٥,٥٥٪) عام ١٩٨٨م، بينما ارتفعت نسبة الموجودات الأجنبية من (٨,٢٢٪) عام ١٩٨٢، الى (١٢,٧٧٪) عام ١٩٨٤ مما يدل على زيادة قدرة هذه الشركات على اجتذاب العملات الأجنبية لداخل المملكة في تلك الفترة، بينما انخفضت هذه النسبة الى (٨,٤٤٪) عام ١٩٨٨.

ان الودائع تشكل المصدر الرئيسي لأموال هذه المؤسسات كما يظهر في جدول المطلوبات رقم (١٤/٢)، ففي عام ١٩٨٨م شكلت هذه الودائع (٥٨,٨٥٪) من اجمالي المطلوبات، وبالمقابل انخفضت نسبة رأس المال لاجمالي المطلوبات من (١٧,٧٧٪) عام ١٩٨٢م الى حوالي (١٢,٥٥٪) عام ١٩٨٨م.

مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية والمؤسسات المالية الأخرى:

١- مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية وتشمل:

أولاً: صندوق التوفير البريدي: تأسس هذا الصندوق عام ١٩٧٤م بهدف تجميع واجتذاب المدخرات صغيرة الحجم من المواطنين، واستثمارها في مشاريع التنمية الاقتصادية، وتم توسيع نشاطه ومد فروعه في كافة أنحاء المملكة بحيث تزايد عدد عملائه من (٨٢,٠٨) عميلاً في نهاية عام ١٩٧٤م الى (٢٢٧,٠٠٠) عميل في نهاية عام ١٩٨٨م. كما بلغ اجمالي ودائعهم لدى الصندوق (٨,٥٢) مليون دينار في نهاية عام (١٩٨٨م) مقابل (٠,٧٨) مليون دينار عام ١٩٧٤م أي بمعدل نمو سنوي (٢٤٪) . (٢٥)

وفي مجال تميز دور الصندوق في اجتذاب المزيد من الودائع يقوم الصندوق بتقديم حوافز تشجيعية، كما قام باستحداث وسائل توفير جديدة كبرنامج التوفير من أجل التعليم، ويدفع الصندوق فوائد لعملائه على ودائعهم.

أما بالنسبة لاستثمارات الصندوق فقد بلغت حوالي (٥,١٥) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨م، منها (٠,١٥) مليون دينار كمشاركة في قروض التجمع البنكي، و (٥) مليون دينار استثمارات أخرى. بينما كانت هذه الاستثمارات عام ١٩٧٨م حوالي (١,٨٦) مليون دينار منها (٠,٦٤) مليون دينار كأسهم شركات و (١,٢٢) مليون دينار كسندات حكومية (٢٦).

مطلوبات الشركات المالية ومؤشرات الأضرار - مقصدي خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٨ م)  
الجدول رقم (١٤/٢)

مجموع المطلوبات	مطلوبات الأخرى		الاحتياطيات		رأس المال		مجمول الاضرار		مطلوبات اجنبية		الودائع		تباينة الفترة
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
٤٨٠٧٥٤	٩٦	٤٦٦٨٢	٥٦	٢٠٦١٨	١٧٠٧	٨٠٦١١	٨١	٢٠٦٧٢	٢٥	٢٠٦٤٤	٥٤٦	٢٦٦٢٥	١٩٨٢
١٢٠٨٤٢	١١٨	١٥٤٤٩	٢٦	٥٠٨٨	٢٠٠٠	٢٦٠١١٩	١٢٠	١٧٠٢٤	٢٤	٢٠١١٢	٤٨٩	٢٤٠٠٠	١٩٨٢
١١٦٠٧٨٢	٧٤	١٢٤٦٥	٢٤	٥٢٢٧	١٦٠٠	٢٦٠٧٤٩	١٥٩	٢٦٦٤٠	٩٠	١٥٠١٧٦	٤٨١	٨٠٢٥٥	١٩٨٤
٢٠١٨٢٧	٨٢	١٦٨٢٢	٢٢	٦٠١٤	١٥٠٠	٣٠٢٦٦	٧٦	١٥٢٤٤	٧٨	١٥٠٢٦٢	٥٨٠	١١٧٠١٨	١٩٨٥
٢٢٢٠٤٦	٧٦	١٧٦٤٤	٢٥	٨٠٨٤	١٢٢٠	٣٠٨٠١	٦٦	١٥٢٨٩	١١٦	٢٧٠٠٠	٥٧٥	١٢٢٤٢٨	١٩٨٦
٢٦٠٤٥٨	٨٨	٢٢٨٨٢	٢٦	٩٢٢١	١٢٢٠	٢٤٤٤٩	٩٠	٢٢٠٦٧	٨٠	٢١٠١٧١	٥٧١	٢٤٨٦٢٨	١٩٨٧
٢٨٨٢٥٢	٨٢	٢٤٠٠٢	٢٧	١٠٦٥٤	١٢٠٠	٢٥٠١٦٦	٧٤	٢١٠٢٢٧	٩٧	٢٧٠٩٨٩	٥٨٥	٢٦٨٦٨٤	١٩٨٨

ملاحظات : قيس المطلوبات بالمليون دينار

(١) اخذ الباحث الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٨) لان معظم هذه الشركات والمؤسسات تأسس بعد عام ١٩٨١ م .

(٢) البنك المركزي الأردني للفترة الاحصائية الشريفة المجلد (٢٥) ، العدد (١) كانون ثاني ١٩٨٩م الجدول رقم (١٤)

(٣) البنك المركزي الأردني للفترة الاحصائية الشهرية المجلد (٢٢) ، العدد (١) كانون ثاني ١٩٨٧ ، الجدول رقم (١٤) .

ثانياً: صندوق التواعد: تأسس عام ١٩٧٦م، وبأشرع عمله في اليوم الأول من عام ١٩٧٧م بهدف تحمل الالتزامات المالية المترتبة أو التي ستترتب على الحكومة بموجب أحكام قوانين التواعد المدنية والعسكرية في المملكة، ويقوم الصندوق باستثمار أمواله في المشاريع الانتاجية التي تتضمنها الخطط الانمائية للمملكة مع مراعاة عاملي الضمان والربح، حيث يتمتع الصندوق بشخصية اعتبارية مستقلة. كما يساهم الصندوق في انشاء الشركات الصناعية ويشجع على اقامة المشاريع الجديدة، واقامة المشاريع الأردنية - الأجنبية المشتركة والترويج لها داخل المملكة وخارجها، حيث بلغت استثماراته في أسهم الشركات والسندات الحكومية حوالي (١٤٧) مليون دينار عام ١٩٧٧م، ارتفعت هذه الاستثمارات باضطراد الى (٢٦١) مليون دينار عام ١٩٨٠ حتى بلغت (٤٥) مليون دينار عام ١٩٨٧م، وذلك بمعدل نمو سنوي مقداره (١١٢%) خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٧م) كما يظهر من الجدول رقم (١٥/٢).

أما رأس المال المدفوع كما يظهر من نفس الجدول فإنه يشكل الغالبية العظمى من اجمالي المطلوبات، حيث بلغت نسبة مساهمته حوالي (٩٨٧%) في هذه المطلوبات عام ١٩٧٧م، انخفضت هذه النسبة الى (٧٦١%) عام ١٩٨٧م.

ثالثاً: مؤسسة الضمان الاجتماعي: أنشئت عام ١٩٧٨م كمؤسسة مستقلة مالياً وادارياً ولها شخصية اعتبارية. وتعمل المؤسسة على تأمين العيش الكريم للمواطن وأفراد أسرته في حياته ومن بعد مماته عن طريق توفير راتب تقاعدي، وبذلك تسمى توفير الاستقرار المادي والنفسي للمؤمن عليه ولأسرته، الأمر الذي يساهم في زيادة الانتاج. كما تقوم بالمساهمة في رفع المستوى الصحي للمجتمع بتطبيق التأمين ضد اسبابات العمل وأمراض المهنة والتأمين الصحي للعاملين ولأفراد أسرهم. وتمارس مختلف أنواع التأمينات الاجتماعية كالتأمين ضد اسبابات العمل وأمراض المهنة والتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة (٢٧). كما تساهم أيضاً في مشاريع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات المردود والجدوى والأرباحية في مختلف قطاعات الانتاج والخدمات والسياحة والاسكان. فاستثمارات هذه المؤسسة في الأسهم والسندات بلغت حوالي (٦٤٦) مليون دينار من اجمالي موجوداتها البالغة (٢٢٢٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٧م. وبذلك تكون هذه الاستثمارات قد شكلت حوالي (٢٧٦%) من اجمالي الموجودات. بينما لم تتجاوز هذه الموجودات (٤٧) مليون دينار عام ١٩٨٠م، ولذلك تكون الموجودات قد نمت بمعدل سنوي مقداره (٥٦%) خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧م). كما أن حجم القروض الممنوحة من قبل هذه المؤسسة كانت حوالي (٠٥) مليون دينار عام ١٩٨٠م، ارتفعت الى (٨٢٤) مليون دينار عام ١٩٨٧م وبمعدل نمو سنوي مقداره (٧٢%) كما يظهر من

الجداول رقم ( ٢ / ١٥ )

موجودات ومطلوبات امن التدقيق التقاعد في بعض السنوات خلال الفترة  
( ١٩٧٧ - ١٩٨٧ م ) بالمليون دينار

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٧٧	نهاية الفترة البنود
					الموجوبات :-
٧٢	٧٩	٧٤	٣٧	٠٧	أرصدة وودائع لدى البنوك
			٣٩	٦٢	سندات الحكومة والمؤسسات العامة
٠٩	١٠	٠٤	٠١	—	اسناد القروض
٤٤٠	٤٢٨	٤٨٠	٣٢٢	٨٠	أسهم الشركات
٢٨	٢٠	٢١	٦٢	٠٢	أخرى
٥٥٢	٥٥٢	٥٩٤	٤٦١	١٥٦	مجموع الموجودات = مجموع المطلوبات
					المطلوبات :-
٤٢٠	٤٢٠	٤١٤	٢٩٤	١٥٤	رأس المال المدفوع
٩	٩٧	٨٣	٢١	٠٤	الاحتياط المصمم
٢٨	٣٠	٧٠	١٢٤	—	أقساط أسهم غير مستحقة
٠٩	—	٢٧	٢٢	١٦	أخرى

المصدر : (١) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الرابع والعشرون لعام ١٩٨٧ ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان .  
(٢) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الثامن عشر لعام ١٩٨١ ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان .

رابعاً: شركات التأمين: تعتبر شركة التأمين الأردنية التي تأسست عام ١٩٥١م أول شركة أردنية للتأمين في الأردن، تبعتها بعد ذلك شركات أردنية وأجنبية حتى بلغ عددها في نهاية عام ١٩٨٧م حوالي (٢٦) شركة منها (١٨) شركة أردنية والباقي فروع لشركات أجنبية (٢٨) .

وتمارس هذه الشركات جميع أنواع نشاطات التأمين فهي تقوم بالتأمين على السيارات والتأمين البحري والتأمين ضد الحرائق والحوادث العامة، وبمض هذه الشركات يمارس التأمين على الحياة . وتساهم هذه الشركات في المشاريع الاقتصادية عن طريق استثماراتها، ففي عام ١٩٧٩م بلغ حجم ما استثمرته حوالي (٦٦) مليون دينار، ارتفع الى (٢٠٤) مليون دينار عام ١٩٨٦م، بمعدل نمو سنوي مقداره (١٦٦٪) . بينما ارتفعت موجوداتها من (٢٢١) مليون دينار عام ١٩٧٩ م الى (٦٢٩) مليون دينار عام ١٩٨٦ بمعدل نمو سنوي مقداره (١٤٥٪) كما يبين الجدول رقم (١٧/٢) ، وبذلك تكون الاستثمارات قد شكلت حوالي ثلث الموجودات عام ١٩٨٦م .

ب- المؤسسات المالية الأخرى وتشمل:

أولاً: مكاتب التمثيل: توثيقاً للعلاقات المالية والبنكية ما بين الأردن والبنوك والشركات المالية الأجنبية فقد عمد البنك المركزي الأردني الى اصدار نظام خاص لترخيص ومراقبة أعمال مكاتب التمثيل والشركات المالية الأجنبية في المملكة . وبموجب هذا النظام يجوز للبنوك والشركات المالية الأجنبية التي لا يوجد لها فروع عاملة داخل المملكة، وبترخيص من البنك المركزي الأردني، أن تتج لها مكاتب تمثيل في الأردن تكون مهمتها تمثيل البنك أو الشركة المالية الأجنبية أمام السلطات الرسمية، وتتولى رعاية مصالح البنك أو الشركة المالية الأجنبية في المملكة دون أن تكون غاية هذه المكاتب تحقيق الربح . وتتلخص أهم الأعمال التي تقوم بها مكاتب التمثيل في نقل المعلومات المالية والتجارية في المملكة الى الجهة التي يمثلها المكتب، وتدعيم الصلة والتعامل بين الجهة التي يمثلها المكتب والبنوك والشركات المالية المحلية . وقد بلغ عدد مكاتب التمثيل المرخصة للعمل في المملكة تسعة مكاتب حتى نهاية عام ١٩٨٧م . (٢٩) .

ثانياً: السرافون: يتم انشاء مكاتب الصرافة في المملكة وفقاً لترخيص من البنك المركزي الأردني، وذلك بموجب قانون أعمال الصرافة المعمول به . ولا يمنح

الجدول رقم (١٦/٢)

موجودات ومطلوبات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في بعض السنوات (بالمليون دينار)

1987	1986	1985	1980	نهاية الفترة البنك
838	712	413	36	الموجودات المتداولة
822	493	64	0.5	القروض
646	577	180	0.6	الاستثمارات في الاسهم والسندات
33	16	0.9	0.04	موجودات اخرى
2339	1798	665	47	الموجودات = المطلوبات
2223	1785	662	46	الفائض المدور
116	13	0.3	0.1	المطلوبات الاخرى

المصدر: (١) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الرابع والعشرون لعام 1987،

دائرة الابحاث والدراسات، عمان.

(٢) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثامن عشر لعام 1981، دائرة

الابحاث والدراسات، عمان.

الجدول رقم (١٧/٢)

موجودات ومطلوبات شركات التأمين العاملة في الاردن في بعض السنوات

بالمليون دينار

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٢	١٩٧٩	نهاية الفترة البنود
١٦ر٢	١٤ر٢	١٣ر٣	٦ر٦	الارصدة النقدية والودائع
١٢ر٦	١١ر٠	١٥ر٢	٤ر٧	الذمم المدينة
٢٠ر٤	٢٢ر٠	١٣ر٤	٦ر٦	الاستثمارات
١٤ر٧	١٢ر٢	٩ر٤	٥ر٢	موجودات اخرى
٦٣ر٩	٥٩ر٤	٥١ر٣	٢٣ر١	الموجودات = المطلوبات
٢١ر٣	٢١ر٤	١٨ر٥	٦ر٤	رأس المال المدفوع والاحتياطيات
٨ر١	٥ر٨	٤ر٣	٣ر٠	الذمم الدائنة
٣ر٨	٣ر٥	٢ر٦	٢ر٢	المخزونات
٢٣ر١	٢٢	٢٢ر٦	١٠ر٠	الاحتياطيات الفنية
٧ر٦	٦ر٧	٣ر٣	١ر٥	مطلوبات اخرى

المصدر : (١) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الرابع والعشرون لعام ١٩٨٧،

دائرة الابحاث والدراسات، عمان .

(٢) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثامن عشر لعام ١٩٨١،

دائرة الابحاث والدراسات، عمان .



الترخيص لتعاطي أعمال الصرافة في المملكة الا لفتنين من الشركات هما الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخصوصية التي لا يقل رأسمالها عن خمسين ألف دينار، والشركات العادية العامة التي لا يقل رأسمالها عن خمسة وعشرين ألف دينار (٢٠). أما عدد الصرافين في الأردن فكان حوالي (٧٢) مكتباً في نهاية عام ١٩٨٧، منها (٢٤) مكتباً في مدينة عمان والباقي خارج مدينة عمان. ومن الجدير بالذكر أن الصرافين يقومون بجزء كبير من عمليات تبديل العملات الأجنبية في المملكة حتى نهاية عام ١٩٨٨. وقد أُلغِيَ ترخيص جميع شركات الصرافة بتاريخ ٨ / ٢ / ١٩٨٩ م (٢١).

سوق عمان المالي:

بأشر السوق أعماله في مطلع عام ١٩٧٨م كمؤسسة مالية عامة لها شخصيتها الاعتبارية واستقلالها المالي. ويعتبر سوق عمان المالي بمثابة سوق تبادل الأوراق المالية من أسهم وسندات، بالإضافة الى كونه هيئة مراقبة، وهو مسؤول عن تطوير وترويج كل من سوق الأوراق الأولية والثانوية في الأردن، وتنظيم عمل المشاركين في السوق وتقديم الخبرات اللازمة لهم، وبشكل عام فان سوق عمان المالي يهدف الى:

أ- تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني.

ب- تنظيم ومراقبة اسدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صفار المدخرين.

ج- جمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة لتحقيق الغايات المذكورة ونشرها. ولقد حقق سوق عمان المالي بعض أهدافه وساهم في تنمية الادخار القومي من جهة، وفي زيادة تحويلات المقيمين الأردنيين من جهة أخرى.

ان تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني يعتبر من الأهداف الرئيسية التي يسعى السوق الى تحقيقها، لذلك فان هذا السوق قد أوجد منفذاً مغرياً للادخارات الساكنة وخاصة صغيرة الحجم. حيث مكنتها من الدخول اليه على الرغم من صعوبة دخولها في مجالات استثمارية أخرى. ويمكن القول أن هذا السوق قد ساهم في زيادة الوعي الادخاري لدى المواطنين، مما أدى الى زيادة اقبال الناس على

الاستثمار في الأوراق المالية. حيث أن هذا السوق استطاع جذب أعداد متزايدة إليه من المستثمرين من خلال المعلومات التي ينشرها عبر وسائل الاعلام المختلفة مثل الصحف والاذاعة والتلفزيون.

كذلك تمكن السوق من تهيئة المناخ الملائم لتأسيس العديد من الشركات المالية التي تمكنت من تحقيق أجزاء هامة من أهدافها والتمثلة في تنشيط السوق المالي الأردني من خلال قيامها بمهام الاشراف وادارة وتغطية وتسويق الاسدارات الجديدة من أسهم واسناد، فضلا عن انها قامت بخلق بعض هذه الأدوات مثل أسناد القروض، وقامت تلك الشركات بدور رائد ومميز في مجال ادارة قروض التجمعات المصرفية، حيث وفرت هذه القروض مصادر تمويل جديدة ورخيصة نسبيا وفي نفس الوقت تتمتع بالاستقرار والثبات لأنها محلية المصدر (٢٢).

أما بالنسبة لحجم التداول، فالجدول رقم (١٨/٢) يبين أن حجم تداول الأسهم في سوق عمان المالي انخفض في بداية الثمانينات، كما تدهورت أسعار الاسهم المتداولة، وربما يعود ذلك الى السببين التاليين (٢٢):-

أولا : الركود العالمي وأحداث المنطقة، وهي خارجة عن السوق.  
ثانيا: أسباب داخلية، أدت الى عمق الركود في هذا السوق مثل التلاعب المالي على مستوى الادارة العليا والمتوسطة في بعض الشركات المالية والصناعية والتجارية، واتخام السوق بشركات لا حاجة لها في قطاع التجارة والخدمات والصناعات المشابهة، وبيع المؤسسات الاستثمارية وسناديها الادخار ما في حقائبها من أسهم في فترة ازدهار السوق واعراضها عن الشراء في فترة ركود.

كما يبين نفس الجدول ارتفاع الأهمية النسبية لتداول أسهم قطاع الصناعة في بداية الثمانينات من (١٧) عام ١٩٨٢ الى (٦٤) عام ١٩٨٧ وذلك على حساب الأهمية النسبية لتداول أسهم قطاع البنوك والمؤسسات المالية التي انخفضت من (٧٢) عام ١٩٨٢ الى (٢٨) عام ١٩٨٧ وربما يعود ذلك الى الاجراءات الاقتصادية العديدة التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الصناعة المحلية ودعمها كالحماية الاغلاقية لبعض الصناعات وتخفيض ضريبة الدخل على إنتاج بعض هذه الصناعات أيضا.

يبين الجدول رقم (١٩/٢) عدد الأسهم المتداولة بالمليون سهم موزعة قطاعيا خلال عامي ١٩٧٨، ١٩٨٧م. حيث نلاحظ بأن اجمالي الأسهم المتداولة ارتفع من (٢٤) مليون سهم عام ١٩٧٨م الى (٨٥٨) مليون سهم عام ١٩٨٧م، وبمعدل نمو سنوي مقداره (٤٠)، وأن هذا الارتفاع كان لصالح قطاع الصناعة

الجدول رقم (١٨/٢)

حجم التداول في سوق عمان المالي بالمليين دينار والاهمية النسبية لهذا الحجم حسب القطاعات

القطاع	نهاية الفترة		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	حجم التداول	%	حجم التداول	%	حجم التداول	%	حجم التداول	%	حجم التداول	%	حجم التداول	%	حجم التداول	%	حجم التداول	%	حجم التداول	%
المجموع	٥٦	١٠٠	٤١٤	١٠٠	١١٩٦	١٠٠	٥٣١	١٠٠	٦٤٣	١٠٠	٦٤٨	١٠٠	١٤٢١	١٠٠	١٤٢١	١٠٠	١٤٢١	١٠٠
قطاع التأمين	٢	٣	١٩	٤	٥٢	٤	٢٦	٥	٢٦	٤	٤٦	٦	٣٤	٥	٣٤	٥	٣٤	٥
قطاع الخدمات	٠٦	١١	٥٥	١٣	٦٦	٦	٢٨	٥	٣١	٤	٣١	٥	٣٦	٥	٣٦	٥	٣٦	٥
قطاع البنوك والمؤسسات المالية	١٩	٣٤	١٧١	٤١	١٤٦٩	١٢٨	٣٣٠	٦٢	١٤٦٣	٢٢٨	٢٢٦	٣٥	١٦٢٦	١١٢	١٦٢٦	١١٢	١٦٢٦	١١٢
قطاع الصناعة	٢٩	٥٢	١٧١	٤١	٢٠٩	١٨	١٤٦١	١٢٨	١١١	١٧	١٧٣	٢٦	١١٦	١٧	١١٦	١٧	١١٦	١٧

المصدر : سوق عمان المالي، البيانات الاحصائية، خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧) عمان، ١٩٨٨

الجدول رقم (١٩/٢)

عدد الاسهم المتداولة بالمليون سهم موزعة قطاعيا خلال عامي ١٩٧٨ ، ١٩٨٧ ، والاهمية النسبية لهذا التوزيع

١٩٨٧		١٩٧٨		نهاية الفترة
%	عدد الاسهم	%	عدد الاسهم	القطاع
٦٩	٥٩٣	٣٧	٠٩	قطاع المئاعقة
٢١٤	١٨٤	٤١	١٠	قطاع البنوك والمؤسسات المالية
٥٩	٥١	٢٠	٥	قطاع الخدمات
٣٥	٣٠	٣	٠٨	قطاع التأمين
١٠٠	٨٥٨	١٠٠	٢٤	المجموع

المصدر : سوق عمان المالي ، البيانات الاحصائية ، خلال الفترة

(١٩٧٨ - ١٩٨٧) ، عمان ، ١٩٨٨ م

كما ذكرنا ، اذ ارتفعت الأهمية النسبية لعدد أسهمه المتداولة من ( ٢٧\* ) عام ١٩٧٨ م الى ( ٦٩\* ) عام ١٩٨٧ ، وذلك على حساب قطاعي البنوك والخدمات . بينما حافظ قطاع التأمين على أهميته النسبية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الهوامش

(١) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي الأردني خلال عشرين عاما (١٩٦٤ - ١٩٨٤م)، منشورات البنك المركزي الأردني، عمان، نيسان ١٩٨٥م، ص ٤ .

(٢) علي محمد رجا الصمادي، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٢م، ص ٢٠ - ٢١ .

(٣) يوسف ابراهيم عبدالحق، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، عين شمس، ١٩٧٩م، ص ٣٢٦ .

(٤) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، منشورات دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٦م، ص ٨ - ٩ .

(٥) للخوض في تفصيلات أكثر عن هذه المهام يمكن الرجوع الى: البنك المركزي الأردني خلال عشرين عاما (٦٤ - ١٩٨٤م)، مرجع سابق، ص ٤٢ - ١١٦ .

(٦) طلال محمد قاسم جوارنة، سوق عمان المالي وأهميته في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٤م، ص ٢٦ .

(٧) محمد سعيد النابلسي، دور البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية، البنك المركزي الأردني، منشورات البنك المركزي الأردني، عمان، أيلول ١٩٨٢م، ص ٢٠ .

(٨) أصبح يعرف باسم بنك كرنديز ليتمد في أواسط السبعينات .

(٩) غير المقيم:

- أ- الأجنبي المقيم خارج المملكة بصورة دائمة .
- ب- الأردني المقيم خارج المملكة بصورة دائمة، أو مضى على اقامته في الخارج مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية .
- ج- الأجنبي المقيم في المملكة ولم تمض على اقامته مدة ثلاث سنوات متتالية .
- د- السفارات والمفوضيات والقنصليات وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها الموجودة في

المملكة وموظفوها الأجانب.  
- الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ مشاريع في المملكة.

و- البنوك العاملة في خارج المملكة  
أنظر: أحمد نبيل النمري، دراسات في الثقة المصرفية، عمان، ١٩٨٤، ص ١٢١

(١٠) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، مرجع سابق ص ١٧ - ٢٠.

(١١) البنك المركزي الأردني، الأردن طاقات وامكانيات، عمان، نيسان ١٩٨٦م، ص ٢٢.

(١٢) يوسف عبد الحق، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

(١٢) أديب حداد، التطورات الاقتصادية في الأردن، البنك المركزي الأردني، عمان، كانون ثاني ١٩٨٧م، ص ١١.

(١٤) فيما يتعلق بأرقام هذه الفقرة يمكن الرجوع الى:  
أولاً: البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (٦٤ - ١٩٨٢)، عدد خامس، ١٩٨٤، الجدول رقم (١٢).  
ثانياً: البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٢٥)، العدد (١)، كانون ثاني، ١٩٨٩م، الجدول رقم (١١).

(15) Rodney Wilson , "The Role of Commercial Banking In The Jordanian Economy" in The Economic Development Of Jordan . ed.B.Khader & A.Badran, (London:Croom ,Helm ,1987) p.48.

(١٦) معدل الدوران السنوي : هو عدد المرات التي تستخدم فيها الودائع خلال سنة، ويستخرج عن طريق إيجاد خارج قسمة اجمالي الشيكات المسحوبة على الودائع تحت الطلب خلال السنة على حجم هذه الودائع.  
أنظر: ضرورة اتجاه البنوك التجارية في الأردن نحو الائتمان طويل الأجل، جمال صلاح، البنك المركزي الأردني، عمان، تموز ١٩٨١، ص ٢١.

٢٦٥  
---- = ٢٨٢ يوماً (١٧)  
١٢٩

(١٨) جمال صلاح، مرجع سابق، ص ٢١ .

(١٩) تم حسابه باستخدام المعادلة التالية:-

معدل الدوران السنوي لودائع تحت الطلب في السنة  $i$  =

معدل القيمة شيكات المقاصة في السنة  $i$

ودائع تحت الطلب في السنة  $i$

انظر: جمال صلاح، مرجع سابق، ص ١٨ - ٢٢

(٢٠) يوسف عبد الحق، مرجع سابق، ص ٢٥٢ .

(٢١) احتسبت أرقام هذه الفقرة من النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني، المجلد (٢٥)، العدد (١)، كانون ثاني ١٩٨٩م، الجدول رقم (١١) .

(٢٢) علي الصمادي، مرجع سابق، ص ١٢١ .

(٢٣) اعتبرت سنة بداية المقارنة عام ١٩٧٤م، حيث قبلها لم يكن هناك ودائع،  
بنك الامكان الذي بدأ بقبول الودائع تم تأسيسه عام ١٩٧٤م .

(٢٤) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، مرجع سابق، ص  
٢٤ - ٢٦ .

(٢٥) أرقام عام ١٩٧٤م في هذه الفقرة أخذت من كتاب الدكتور يوسف ابراهيم  
عبد الحق، ص ٢٦٢، أما أرقام ١٩٨٨ فأخذت من النشرة الاحصائية الشهرية الصادرة  
من البنك المركزي الأردني، المجلد (٢٥)، العدد (١)، كانون ثاني ١٩٨٩م، الجدول  
رقم (٢٥) .

(٢٦) أخذت أرقام هذه الفقرة من النشرة الاحصائية الشهرية الصادرة عن البنك  
المركزي الأردني، المجلد (٢٥)، العدد (١)، كانون ثاني ١٩٨٩م، الجدول رقم  
(٢٥) .

(٢٧) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، مرجع سابق،



(٢٨) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والعشرون، ١٩٨٧م . دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، ص ٢٢ .

(٢٩) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والعشرون، ١٩٨٧م، مرجع سابق، ص ٥٥ .

(٣٠) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، مرجع سابق، ص ٢٨ .

(٣١) البنك المركزي الأردني، دائرة مراقبة البنوك .

(٣٢) طلال جوارنة، مرجع سابق، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣٣) جميل بركات، مال واقتصاد، الجزء الأول، سوق عمان المالي في الميزان، آذار ١٩٨٦، عمان، ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

## الفصل الثالث

دور الجهاز المالي والمصرفي في التنمية  
الاقتصادية من الناحية النظرية

© Arabic Digital Library - Yamouk University

### الفصل الثالث

#### دور الجهاز المالي والمصرفي في التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية

مع زيادة درجة التقدم الاقتصادي في المجتمع تزيد درجة استخدام النقود بدلا من المقايضة، ومع زيادة تطور الاقتصاد القومي تستبدل النقود بالحسابات المصرفية ويزيد الطلب على الخدمات المصرفية التي يؤديها الجهاز المصرفي، وبذلك يزيد الدور الذي يؤديه هذا الجهاز في النشاط الاقتصادي، فيزيد التعامل مع البنوك وتحل الودائع الجارية محل النقود. يقدم هذا الفصل الخلفية النظرية لدور الجهاز المالي والمصرفي في التنمية الاقتصادية، حيث يركز على اثر عرض النقد من ناحية والقروض من ناحية أخرى كجزء من ثروة المجتمع على الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي.

تعريف البنك التجاري:

تد عرف المشرع الفرنسي البنوك التجارية على أنها "المؤسسات التي تقوم - على سبيل الاحتراف - بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان وفي العمليات المالية" (١). أما في قانون البنوك الأردني فان عبارة (البنك المرخص) تعني "الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون" وتعني عبارة "الأعمال المصرفية" بأنها (جميع الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالاقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها هذا القانون) (٢).

دور الجهاز المالي والمصرفي في التنمية الاقتصادية:

يرى واي ( U. Tun Wai ) (٢) بأن الأسواق والمؤسسات المالية (٤) تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية من خلال:

١- توجيه المدخرات الى الاستثمارات: حيث تقوم الاسواق المالية من خلال دور الوساطة الذي تؤديه بتجميع المدخرات وتضعها تحت طلب المستثمرين على شكل

قروض وسلفيات لأجل مختلف، وبذلك يتم توفير المبالغ اللازمة للاستثمارات مما يعمل بدوره على زيادة حجم الاستثمارات.

ب- تنويع الاستثمارات: حيث أن بعض المؤسسات المالية مثل بنوك التنمية ترشد رجال الأعمال لاختيار أفضل المشروعات من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها ومن خلال تقديمها الاستشارات والنصائح فيما يتعلق بأنواع المشروعات المفضلة، وبذلك تضمن هذه المؤسسات استرجاع ديونها عن طريق استثمارها في مشاريع قليلة المخاطرة.

ويرى باتريك (H. T. Patrick) (٥) بأن توفير الموارد المالية الكافية للاستثمارات من قبل البنوك التجارية يفتح آفاق تفكير رجال الأعمال ويحدث استجابات خلاقية عندهم وينجر طاقاتهم ويجعلهم يفكرون بشكل أفضل في إنشاء مشاريع جديدة وفي توسيع مشاريعهم الموجودة، وبذلك يحتاج رجال الأعمال لمزيد من القروض ويتقل الوضع الاقتصادي من حالة سيطرة العرض (Supply leading) الى حالة متابعة الطلب (demand following) أي أن زيادة المعروض من القروض يتسبب في زيادة الطلب عليها وهذا يتفق مع قانون ساي (Say) الذي يقول بأن العرض يخلق الطلب، ومن الأمثلة على ذلك اليابان. كما يرى باتريك بأن تأثير النظام المالي في النمو الاقتصادي يكون من النواحي الثلاثة التالية:

أ- وجود المؤسسات المالية يعمل على إعادة توزيع الثروة الموجودة بشكل يوفر الأموال اللازمة للاستثمارات: ففي الدول النامية التي يقل دور المؤسسات المالية فيها نجد أن ثروة الأفراد تكون على شكل أراضي أو مواشي أو على شكل مخزون من الحبوب وأحياناً على شكل معادن ثمينة كالذهب والفضة وغيرها، بينما وجود المؤسسات المالية يعمل على إعادة توزيع الثروة لتتخذ أشكالاً أخرى مثل المدخرات (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، حسابات التوفير) أو أسهم وسندات.

ب- وجود المؤسسات المالية يعمل على إعادة توزيع الاستثمارات الجديدة من القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية القليلة الى القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية: فهذه الناحية تقترح بأن المدخرين أنفسهم ربما ليسوا هم بأفضل المستثمرين وأكثرهم فعالية وذلك لأن الادخار يعتمد على الدخل بينما توزيع الاستثمارات بشكل فعال يعتمد على مواهب رجال الأعمال وخبرتهم ومدى تحملهم للمخاطرة. ففي الدول النامية وخاصة في المناطق الريفية منها نجد بان المدخرين يستثمرون أموالهم في أسول ذات إنتاجية قليلة، كالعقارات أو كمخزون من المواد الغذائية والحبوب، وبذلك لا يجد رجال الأعمال الموارد المالية

الكافية لتمويل استثماراتهم. بينما في حالة توفر المؤسسات المالية، فإنه يتم جذب المدخرات الى المستثمرين لاستثمارها في مشاريع أكثر اتاجية وهذا بدوره يشجع النمو الاقتصادي. وهذا الرأي يتفق مع رأي جالبس (Galbis) (٦) في أن اقتصاديات الدول النامية هي غالباً ما تكون اقتصاديات مجزأة، أي تعتمد على منشآت صغيرة، كما يوجد تباين في هذه الاقتصاديات بالنسبة الى معدلات العائد على الاستثمارات، وتوفر المؤسسات المالية يعمل على إعادة توزيع الموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أن القطاعات الاقتصادية ذات الاتاجية المنخفضة تفضل الحصول على عوائد أعلى عن طريق استثمارها لأموالها في البنوك بأسعار فائدة أعلى من معدلات عاندها، في حين أن القطاعات الاقتصادية ذات الاتاجية العالية تقتصر تلك الأموال من البنوك بأسعار فائدة أقل من معدل عاندها وهذا بدوره يعمل على زيادة مستوى الدخل القومي في البلد.

ج- تعمل المؤسسات المالية على زيادة معدلات تراكم رأس المال وذلك عن طريق تقديم حوافز للمدخرين سواء بتنويع طرق الادخار أو بتقديم هدايا وجوائز للمدخرين أو بالتنافس على تقديم معدلات عالية من أسعار الفائدة، أو بتقديم حوافز للمستثمرين وذلك من خلال عملية تغطية الحسابات المكشوفة (السحب على المكشوف) (Overdraft)، حيث أن البنوك التجارية تسمح للأفراد الموثوق بهم والمنشآت ذات السمعة الجيدة بسحب مبالغ أكبر من رصيدها في تلك البنوك على شرط أن تستردها تلك البنوك في المستقبل. وهذا بدوره يشجع المستثمرين على زيادة اتاجهم ومخزونهم من البضائع وذلك استعداداً لحالات الطوارئ وتقلبات الطلب وعدم توفر المواد الأولية لاتاجهم بشكل مستمر، مما يعمل على زيادة الطلب على عناصر الاتاج ومن بينها العمالة ويزيد الاتاج القومي وبالتالي تزيد درجة النشاط الاقتصادي في البلد.

ويسرى راندو كامرون (Rondo Cameron) (٨) بأن النظام البنكي بالاضافة الى القدرة التنظيمية (entrepreneurship) هما مفتاح عملية التنمية الاقتصادية، وأن مساهمة البنوك التجارية في عملية التنمية الاقتصادية تظهر من خلال الوظائف التالية للبنوك:-

١- تعمل البنوك كوسيط بين المدخرين والمقترضين.

٢- تعمل على زيادة عرض النقد وذلك عن طريق خلق الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية.

٣- أصحاب البنوك ربما يستخدمون الأموال المتوفرة لديهم بكفاءة في مشاريع

صناعية وتجارية أو أية نشاطات إنتاجية أخرى كاستثمارها في سوق رأس المال عن طريق شراء الأسهم والسندات.

ولذلك سيتم عرض هذا الفصل لهذه الوظائف الثلاثة بإيجاز مع التركيز على الوظيفة الثانية منها.

فمن خلال تعريف عرض النقد لدى البنك المركزي (٩) :-

٢٤ = النقد المتداول + ودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي والبنوك التجارية وبنك الاسكان + شبه النقد (ودائع التوفير ولأجل).

تساهم البنوك التجارية في زيادة عرض النقد سواء عن طريق خلق الودائع أو عن طريق منح القروض المختلفة للأفراد والوحدات الاقتصادية، وتعمل على توفير الأموال اللازمة للتمويل وبذلك تساعد على زيادة درجة التعميق المالي (Financial deepening) والذي يقصد به ادوارد شاو (Edward S. Shaw) (١٠) بأنه عبارة عن الزيادة في نسبة الأصول المالية في البلد إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP). تتركز الأصول المالية التي تجذبها البنوك على شكل مدخرات يزود ويمول الأصول الحقيقية بالقروض اللازمة مما يشجع عملية التنمية الاقتصادية، ويزيد من مساهمة هذه البنوك في زيادة النشاط الاقتصادي، حيث أنها تعمل على توفير التدفقات المالية اللازمة للتمويل والتي عادة ما يكون مصدرين لهذه التدفقات المالية وهما:-

(أ) التدفقات المالية من الخارج والتي تكون عادة على شكل تحويلات من الخارج، أو على شكل قروض خارجية أو منح ومساعدات خارجية أو عن طريق الاستثمار المباشر من الخارج.

(ب) التدفقات المالية من الداخل والتي تتخذ عادة شكل القروض والسلف التي يقدمها الجهاز المصرفي الداخلي والممثل عادة بالبنوك التجارية والجمعيات التعاونية وغيرها من المؤسسات المتخصصة بذلك، فإذا كانت هذه التدفقات كافية لتمويل الاستثمارات المحلية، فإن هذا يقلل من درجة اعتماد الاقتصاد المحلي على القروض الخارجية من جهة وعلى مصروفات الحكومة من جهة أخرى، مما يخفف من العبء الملقى على كاهل الدولة سواء من حاجتها إلى فرض ضرائب جديدة وعالية أو من تحملها لأعباء خدمة الديون الخارجية أو من حاجتها للاستثمارات المباشرة من الخارج (١١). وبذلك يحدث تنمية مالية ذاتية التي يراها جالبس بأنها متطلب أساسي وضروري للانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية الذاتية، كما يرى فراي (M. J. Fry) (١٢) بأن الإدخار المحلي يعتبر بمثابة بديل للإدخار الأجنبي

ويركز هذا البحث على التدفقات المالية الداخلية التي يعني زيادتها زيادة تقديم القروض من قبل الجهاز المصرفي للأفراد والمنشآت مما يعمل على زيادة الطلب الكلي وبالتالي على زيادة معدلات التضخم. وهنا لابد من التعرض لبعض وجهات النظر الاقتصادية والتي تتعلق بأثر النقود وزيادة المعروض منها على الاقتصاد القومي، وهنا يركز شاو (Shaw) على وجهتي نظر لجماعتين هما:-

أ- وجهة نظر أصحاب نظرية الثروة The Wealth View (WV)

ترى هذه الجماعة بأن الثروة تكون عادة على الأشكال التالية:

١- رأس المال المادي (Physical Capital) ويشمل رأس مال القطاع الخاص ورأس مال القطاع العام.

٢- الدين الحكومي غير النقدي، كالسندات الحكومية، حيث يمكن حفظها في القطاع البنكي أو في القطاع غير البنكي.

٣- الرصيد من النقد الحقيقي  $(\frac{M}{P})$ .

٤- قيمة الأرباح للحكومة أو للبنوك الخاصة الناتجة عن خلق النقود.

٥- الدين الخاص والاسهم أو السندات.

فهذه الجماعة تعتبر أن النقود ثروة سواء أصدرتها الحكومة أو البنوك التجارية، وتفضل النقود التي يتم إصدارها من غير تغطية كونها عديمة التكلفة وتشكل ثروة صافية في الميزانية الحكومية.

كما أن هذه الجماعة تعتبر النقود عاقل إنتاج في دالة الإنتاج بالإضافة إلى عنصر العمل ورأس المال حسب المعادلة التالية:-

$$Y = F(K, L, \frac{M}{P}) \dots \dots \dots (1:2)$$

حيث Y : الناتج المحلي، K : عنصر رأس المال، L : عنصر العمل،  $\frac{M}{P}$  :

المخزون من النقد الحقيقي سواء أصدرته السلطة النقدية أو البنوك التجارية ، وأن  
الاتاجية الحدية تكون موجبة لعوامل الاتاج الثلاثة السابقة ، أي أن

$$\frac{\delta Y}{\delta K} > 0, \quad \frac{\delta Y}{\delta L} > 0, \quad \frac{\delta Y}{\delta \frac{M}{P}} > 0$$

وذلك على افتراض ثبات التقدم التكنولوجي وثبات معدل النمو السكاني ، وعلى  
افتراض عدم اختلاف وحدات عنصر العمل (Homogeneous Labor) ، وافتراض  
ثبات العائد على الحجم (Constant Return to Scale) وبقسمة طرفي المعادلة  
رقم (١:٢) على  $L$  نحصل على معدل الاتاج للعامل الواحد كدالة في نسبة  
رأس المال للعمالة ونسبة عرض النقد الحقيقي للعمالة :-

$$\frac{Y}{L} = F \left( \frac{K}{L}, \frac{M/P}{L} \right) \dots\dots\dots (٢:٢)$$

وعلى افتراض أن  $m = \frac{M/P}{L}, k = \frac{K}{L}, y = \frac{Y}{L}$  تصبح المعادلة رقم

(٢:٢) كما يلي :

$$y = f(k, m) \dots\dots\dots (٢:٢)$$

وتفترض نظرية الثروة أن :

$$\frac{\delta y}{\delta m} > 0, \quad \frac{\delta y}{\delta k} > 0$$

فمن خلال المعادلة رقم (٢:٢) يظهر بأن زيادة نسبة التهود الى عنصر  
العمل ( $m$ ) يزيد امكانيات الاتاج لكل  $k$  ، كما أن معدل اتاجية العامل الواحد



يعتمد على حصته من كل من رأس المال والنقود الحقيقية.

ويتفق نجوين (Hong V. Nguyen) (١٣) مع رأي هذه الجماعة باعتبار النقود كعامل انتاج، حيث ذكر بان هناك دراسات عملية أجريت في أمريكا اعتبر فيها النقود كعامل انتاج مثل دراسة سناي وستوكس (Sinai and Stokes) عام ١٩٧٢، خان وكوري (Khan and Kouri) عام ١٩٧٥، كما أن هناك دراسة يو (You) عام ١٩٨١ التي أجريت على كندا واستخدم بها دالة الكوب - دوغلاس ووصل الى نتيجة تدعم القول بأن النقود هي عامل انتاج في دالة الانتاج، وبالإضافة الى ذلك فقد استخدم نجوين (Nguyen) عنصر النقود كعامل انتاج في دالة الكوب - دوغلاس، وذلك في دراسته التي أجراها على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٦٧) والذي قدر المعادلة:

$$Y = AL^{\alpha} K^{\beta} M^{\gamma} e^{\lambda t} U$$

حيث  $Y$  : الناتج المحلي ،  $K$  : عنصر رأس المال ،  $L$  : عنصر العمل ،  $M$  : عرض النقد ،  $t$  : الزمن ،  $U$  : الخطأ في التقدير.

واستنتج من خلال دراسته بأن للنقود دورا هاما جدا كعامل انتاج، حيث أن زيادة معدل نمو النقود يعمل على زيادة مستوى الانتاج، وعلى تقيض ذلك فقد ذكر ستارتز (Richard Startz) (١٤) بأن مرونة الانتاج بالنسبة للنقود (The Output elasticity of money) ( $e$ ) قليلة جدا وهي تتراوح بين (٠.٢ ×) و (١ ×) حيث أنه عبر عن هذه المرونة كما يلي:

$$e = \frac{\delta Y / Y}{\delta M / M} = \frac{\delta Y}{\delta M} \cdot \frac{M}{Y}$$

حيث  $M$  : المروض من النقد بقيمته الاسمية.  
 $\delta M$  : مقدار التغير في عرض النقد.  
 $Y$  : الناتج القومي المحلي بقيمته الاسمية.  
 $\delta Y$  : مقدار التغير في الناتج المحلي.

= سعر الفائدة الاسمي (i) :  $\frac{\delta Y}{\delta M}$  : الاتحاجية الحدية للنقود = تكلفة الفرصة الضائعة للنقود =

وبذلك تصبح المعادلة

$$e = i \cdot \frac{M}{Y}$$

واستنتج بأنه يمكن اهمال النقود كعامل اتحاج وذلك بعد قيامه بدراسة على دولتين ناميتين هما الهند والباكستان.

وترى جماعة الثروة (WV) أيضا أن زيادة عرض النقد وبالتالي زيادة حصة العامل الواحد من النقد الحقيقي له اثران هما:

أولا : اثر الاحلال:

ترى هذه الجماعة بأن كساد من النقود الحقيقية ورأس المال بديلان لبعضهما في محفظة الأوراق المالية، وأن أي زيادة في حصة العامل الواحد من النقد الحقيقي تكون على حساب نقصان حصته من رأس المال، أي أن اغناء النقد هو اقمار رأس المال. (Money enrichment is capital impoverishment) فإذا قلت حصة العامل الواحد من رأس المال فإن هذا يؤدي الى نقصان الاتحاج والذي يمكن تعويضه (زيادة الاتحاج الى ما كان عليه) عن طريق زيادة حصة العامل الواحد من النقد الحقيقي، وبالتالي فإن النقود تحافظ على مستوى التنمية الاقتصادية على الأقل ، وبذلك يمكن تعويض نقصان رأس المال بزيادة النقد الحقيقي.

ثانيا: اثر الدخل:

فكما ذكرنا بأن هذه الجماعة ترى أن الرصيد من النقد الحقيقي هو أحد أشكال الثروة، وأن أي اضافة له تعمل على زيادة تلك الثروة سواءً تجت عن زيادة عرض النقد (M) أو عن نقصان مستوى الأسعار (P)، فإذا افترضنا أن الدخل القومي هو Y فعند زيادة عرض النقد بمقدار  $(\Delta \left(\frac{M}{P}\right))$  فإن الدخل القومي الجديد يصبح Y كما يتضح من المعادلة التالية:

$$Y^* = Y + \Delta \left( \frac{M}{P} \right) \dots\dots\dots (4:2)$$

ويرى اصحاب نظرية الثروة (WV) ان زيادة عرض النقد (M) يؤدي الى زيادة الاستهلاك الفردي، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ويشجع عمليات الاستثمار مما يحفز عملية التنمية الاقتصادية .

ب- وجهة نظر اصحاب نظرية الوساطة The Debt-Intermediation View (DIV)

هذه الجماعة لا تعتبر اصدار النقد ثروة بل تعتبره ديناً على الاقتصاد، ولا تعتبر النمو في النقود الحقيقية كدخل للمجتمع ولا النقود الحقيقية كعامل انتاج، بل ان زيادة عرض النقد بأشكاله المعدنية أو الورقية أو على شكل ودائع يعتبر في نظر هذه الجماعة عبئاً أو ديناً على الاقتصاد ما لم يدعم بانتاج حقيقي كاف لتحويل النقود الجديدة التي تم اصدارها الى نقود حقيقية .

وترى هذه الجماعة بأن القطاع المصرفي يعتبر بمثابة وسيط مالي لجذب المدخرات، ثم يعيد توزيعها للاستهلاك الخاص أو للاستهلاك الحكومي، وبعضها للاستثمار الخاص أو للاستثمار الحكومي، أي أن هذا القطاع يحول الوحدات النقدية من الاستهلاك الى الاستثمار وبالتالي الى الانتاج مما يعمل على زيادة النقود الحقيقية نتيجة زيادة الانتاج بدلا من أن تبقى هذه النقود ديناً على الاقتصاد كما ذكرنا، وعمل هذا القطاع كوسيط بين المدخرين والمقرضين يساعد على جذب المدخرات من القطاعات التي يوجد فيها فائض (مدخراتها تزيد عن استثماراتها) ويوجهها الى القطاعات التي يوجد فيها عجز (استثماراتها تزيد عن مدخراتها) (10) بحيث أن القطاعات الأخيرة يمكن أن تعتبر ذلك بديلا عن اصدار أسهم جديدة، وبذلك فإنه يتم امتصاص المدخرات، كما أن دور الوساطة يشمل توسط القطاع المصرفي في المساعدة على توزيع المدخرات بين بدائل الاستثمار المختلفة، كما أنه يتوسط بين المدخرين الذين يرغبون بشراء الأسهم والسندات وبين المستثمرين الذي يرغبون ببيع هذه الأسهم والسندات .

ويقوم القطاع المصرفي بعمليات الاقتراض والاقتراض لأجل قصيرة ومتوسطة، وإذا وجد لديه فائضا من النقود فإنه يستغلها في شراء أسهم وسندات طويلة الأجل في أسواق رأس المال، وذلك لأن أسعار الفائدة في أسواق رأس المال تكون عادة أعلى منها في أسواق النقد، وبذلك فإن القطاع المصرفي

يساهم وبطريقة غير مباشرة في التمويل الطويل الأجل، وهذا يعني أن القطاع المصرفي يتوسط بانتقال رؤوس الأموال من المدخرين الى أسواق رأس المال.

ويتفق رأي هذه الجماعة مع رأي جماعة الثروة (WV) بأن وساطة القطاع المصرفي التي تعمل على زيادة المعروض من النقد وبالتالي زيادة امكانيات الاتحاج وزيادة الدخل القومي، وتتسبب هذه الوساطة في زيادة المدخرات مرة أخرى بسبب وجود علاقة طردية بين الدخل والادخار، وبالتالي تزيد الاستثمارات مرة أخرى ويزيد الاتحاج وهكذا بحيث تتوسع امكانيات الاتحاج في الأسواق وتتوسع حدود السوق مما يشجع تقدم عملية التنمية الاقتصادية.

من خلال التعرض لوجهات النظر الاقتصادية السابقة نستنتج بأن البنوك التجارية تقوم بدور تمتد المدخرات المتاحة لدى الأفراد بأشكال ضئيلة وتجعلها تتدفق في شكل رتيب منظم الى خزائنها لتتحول في النهاية الى مقادير كبيرة من رأس المال، وخاصة أن عمليات الاتحاج الحديثة تتطلب مقادير هائلة من المدخرات للحصول على المعدات والآلات الحديثة والمرتفعة الثمن، كما أنه يمكن أن تجد هذه البنوك لديها فائضا من النقود، ولذلك تلجأ الى استثمارها في سوق رأس المال عن طريق شراء الأسهم والسندات، وهذا بدوره يخدم الاستثمار طويل الأجل بطريقة غير مباشرة. فذلك تعتبر البنوك التجارية أداة هامة من أدوات تحقيق التوازن بين موارد الادخار وأوجه الاستثمار وخاصة أنها تعمل على تمويل الاستثمارات المحلية بالمدخرات المحلية وبذلك تخفف من الحاجة الى المساعدات والقروض الخارجية. وبالإضافة الى ذلك فان بورتير (R. C. Porter) (١٦) يرى بأن النظام البنكي يزيد من قدرة السلطات النقدية في التأثير على استقرار الاقتصاد، فالاقتصاديات المقايضة لا تتأثر بالسياسة النقدية سواء بزيادة أو تقليل عرض النقد، بينما الاقتصاديات التي تتعامل مع النقود والبنوك يمكن التأثير عليها بالسياسة النقدية سواء بنسبة الاحتياطي الاجباري التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية أو بوسيلة سعر الخصم، وبذلك فان توافر النقود والبنوك يعتبر طريقا يمكن أن تتحكم به السلطة النقدية للتأثير في الاقتصاد وللمحافظة على استقراره.

ولعلم الباحث يوجد دراستان ناقشتا أثر الجهاز المصرفي في الأردن على التنمية الاقتصادية، الأولى هي التسهيلات الائتمانية وأثرها على اتحاجية الاقتصاد الأردني (١٧)، والثانية هي دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الأردن (١٨).

حاولت الدراسة الأولى قياس أثر القروض المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي على اتحاجية الاقتصاد في الأردن بشكل عام وعلى اتحاجية كل قطاع

اقتصادي بشكل خاص للفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦)، حيث حددت نموذجاً قياسياً من معادلة واحدة تبين العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو القطاعي وحجم القروض المقدمة لكافة القطاعات الاقتصادية ولكل قطاع على حدة، هذه المعادلة هي:

$$GDP_{it} = e^{B_0} \cdot CD_{it}^{B_1} \cdot CD_{it-1}^{B_2} \cdot e^{U_{it}}$$

حيث  $e$  هي الأسس للوغاريتم الطبيعي  
 $GDP_{it}$  : الناتج المحلي في القطاع  $i$  للسنة  $t$   
 $CD_{it}$  : حجم القروض المقدمة للقطاع  $i$  للسنة  $t$   
 $CD_{it-1}$  : تعني وجود فترة انتظار للتأثير بين وقت صدور القروض وظهور أثره على اتساجية القطاع  $i$

كما قدرت الدراسة كلا من الاتساجية المتوسطة ( $A_p$ ) والاتساجية الحدية ( $M_p$ ) لكل دينار من القروض المقدمة لكل قطاع اقتصادي أردني على انفراد. وتبين من خلال الدراسة انخفاض الاتساجية الحدية والمتوسطة للدينار من القروض على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات وذلك خلال سني الدراسة، قد بلغت الاتساجية المتوسطة والحدية بالأسعار الجارية والثابتة حدتها الأدنى في قطاع التشييد والبناء، إذ بلغت ما بين (١٥٠ - ٢٠٠) فلس لكل دينار، وبلغت حدتها الأعلى في قطاع الخدمات إذ وصلت (١٢١٠ - ٢٧٢٠) فلس لكل دينار، كما وجد بأن قطاع الزراعة يأتي في المرتبة الثانية من حيث تدني تقديرات الاتساجية الحدية بعد قطاع التشييد.

ولما كان حجم القروض ليس هو عامل الاتساج الوحيد في كل قطاع اقتصادي، فإن نتائج هذه الدراسة ليست دقيقة وقد تكون متحيزة.

أما الدراسة الثانية فتعرضت الى دور البنوك التجارية ومدى مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠م)، واستخدمت أسلوب التحليل الوصفي في وصف التطورات المصرفية المحلية والتطور الهيكلي للجهاز المصرفي في الأردن واستثمارات البنوك التجارية في داخل المملكة وخارجها، وسياساتها الائتمانية وتوزيع تسهيلات قطاعها جغرافياً، كما حللت أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الجهاز المصرفي الأردني، وتعرضت الى نشأة البنوك التجارية في الأردن والرقابة على هذه البنوك ومصادر واستخدامات الأموال فيها، وخلصت الى مجموعة من النتائج منها:

١ - عدم كفاية المدخرات المحلية نتيجة لانخفاض معدلات الدخول الفردية،

ما يؤثر سلباً على مستويات الاستثمار.

٢- أن هناك تركيزاً واضحاً للنشاط المصرفي في المدن الرئيسية لا سيما في العاصمة عمان وذلك نتيجة للتركز السكاني الناجم عن تركيز الخدمات والمرافق العاصمة.

٣- أن تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ساهمت في زيادة أنشطة البنوك التجارية وشجعت على إنشاء بنوك جديدة وفتح فروع جديدة للبنوك القائمة، حيث عملت تلك التحويلات على رفد سيولة الاقتصاد الأردني بزيادة عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) عن طريق الزيادة في الودائع تحت الطلب أو زيادة عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بزيادة وداائع الادخار والأجل.

٤- أن حجم الائتمان المصرفي الممنوح بواسطة البنوك التجارية قد توسع كثيراً، فقد كان ينمو بمعدلات كبيرة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠م)، واتخذت هذه الزيادة مكانها في بند القروض في جانب الأصول ويند الودائع في جانب الخصوم.

٥- أن الوعي المصرفي في الأردن قد تطور مقارنة مع ما قبل الستينات، ويتضح ذلك من زيادة الاعتماد على الودائع بدلاً من النقد المتداول.

٦- أن توزيع أصول البنوك التجارية يتألف في معظمه من أصول قصيرة الأجل، مما يدعو تلك البنوك الى الاحتفاظ بنسب عالية من السيولة، الأمر الذي يؤثر على طبيعة العملية التمويلية لهذه البنوك بالتركيز على منح الائتمان القصير الأجل وتوجيهه الى قطاع الخدمات وقطاع التجارة العامة.

٧- أظهر الائتمان المصرفي للبنوك التجارية اتجاهات تضخيمية في بعض مني الدراسة مما ساعد على زيادة الضغوط التضخيمية في الأردن.

٨- انخفاض بندي الاستثمارات المحلية والخارجية الى اجمالي أصول هذه البنوك، وارتفاع نسبة مساهمة البنوك في الدين العام مما ساهم في رفع سيولة الاقتصاد المحلي وحدوث التضخم.

٩- أن معظم التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية كانت محصورة على الأجل القصير. علاوة على استمرار تركيز الائتمان المصرفي في أيدي

عدد قليل من المقترضين لا سيما داخل المدن الرئيسية خاصة عمان، مما يعني أن التوزيع الجغرافي لهذه التسهيلات كان سيئاً.

١٠- على الرغم من التغير البسيط الذي طرأ على توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية لصالح قطاعات الاتحاج (الزراعة والصناعة) إلا أن النسبة الكبرى من هذه التسهيلات لا زالت تتركز في تمويل قطاعات التجارة العامة والبناء وشراء الأراضي والمقارات.

ولما كانت هذه الدراسة مبنية على أسلوب التحليل الوصفي، وتمتد إلى مقياس معين لقياس الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية في الأردن، فإن نتائج هذه الدراسة أيضاً قد تكون غير دقيقة.

## الهوامش

(١) حسن كمال و حسن أحمد غلاب ، البنوك التجارية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤ .

(٢) البنك المركزي الأردني ، قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ م والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ م ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٢٢) تاريخ ١٥ / ١ / ١٩٧٥ م .

(3) U. Tun Wai , Economic Essays on Developing Countries, Washington, D.C. September 1979, p. 298.

(٤) الأسواق المالية تقسم الى قسمين:

أ- أسواق النقد: حيث تقوم بعمليات الاقتراض والاقتراض لأجال قصيرة ومتوسطة .

ب- أسواق رأس المال: تقوم بعمليات الاقتراض والاقتراض طويل الأجل بأسعار فائدة أعلى منها في أسواق النقد .

(5) H . T. Patrick , Financial Development and Economic Growth in underdeveloped countries. In Warren L. Coasts Jr. and Deena R. Khatkhate edited "Money and Monetary Policy in Less Developed Countries. A Survey of Issues and Evidence.", Pergamon Press. 1985, P. 37 - 51.

(6) بنفس المرجع السابق انظر  
V. Galbis , Financial Intermediation and Economic Growth in Less Developed Countries : A Theoretical Approach, P. 71 - 78.

(٧) هونفس حساب الجاري مدين .

(8) Rondo Cameron , Banking and Economic Development: Some Lessons of History , Oxford University Press - London, 1972 Toronto. P 6-7



(٩) البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد (٥)، أيار ١٩٨٧م.

(10) Edward S. Shaw , Financial Deepening in Economic Development, New York, Oxford University Press, London, 1973, P. 3-9

(١١) بعض الاقتصاديين يعتبرون أن الاستثمارات الخارجية لا تكون بديلة للاستثمارات المحلية بل مكملة لها، حيث أن الاستثمارات المحلية تركز على التشييد والبناء، بينما الاستثمارات الخارجية تركز على انشاء المشاريع الانتاجية.

(12) M.J.Fry . Money and Capital or Financial Deepening in Economic Developments? P. 108 - 109.

(13) Hong V. Nguyen , Money in the Aggregate Production Function, Journal of Money, credit and banking, Vol. 18, No. 2, May 1986, The Ohio State University Press, P. 142 - 144.

(14) Richard Startz , Can Money Matter? Journal of Monetary Economics , Vol. 13, No. 3, May 1984, North - Holland.

(١٥) في الدول النامية يعتبر القطاع المنزلي هو الذي يكون لديه فائض من المدخرات بحيث تعمل وساطة المؤسسات المالية على جذب تلك المدخرات الى القطاعات التي يوجد بها عجز والتي تكون عادة قطاع الحكومة والقطاع الخاص، بينما في الدول المتقدمة فان قطاع الحكومة والقطاع المنزلي يكون لديهما فائض. ففي دراسة قام بها باتريك (H. T. Patrick) على عينة من الدول الآسيوية النامية وجد أنه من نصف الى ثلثي إجمالي المدخرات تأتي من القطاع المنزلي، وبين نصف وثلاثة أرباع مدخرات القطاع المنزلي تكون عادة على شكل زيادة في الموجودات الحقيقية.

(16) R.C. Porter, The Promotion of the "Banking Habit" and Economic Development, P. 63 - 67.

(١٧) عبد الله شامية ، التسهيلات الائتمانية وأثرها على اتاجية الاقتصاد

الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (٥)، العدد (٢)، أريد، ١٩٨٩م.

(١٨) علي الصمادي، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية  
في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الفصل الرابع

اثر الجهاز المالي والمصرفي في  
الاردن على الاقتصاد الاردني

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## الفصل الرابع

أثر الجهاز المالي والمصرفي في الأردن على الاقتصاد الأردني \*

تدل فرضيات نظرية الثروة (The Wealth View) التي سبق ذكرها في الفصل الثالث على أن عرض النقد يعتبر عنصراً من عناصر الانتاج الى جانب عنصري العمل ورأس المال. لذلك فان تقدير أثر عرض النقد وبالتالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي في الاردن على الناتج المحلي الاجمالي يتطلب تقدير دالة الانتاج على مستوى الاقتصاد القومي وعلى المستوى القطاعي خلال فترة الدراسة (١٩٦٨ - ١٩٨٦م).

وبناء على ما تقدم في الفصل الثالث يمكن كتابة دالة الانتاج في الاقتصاد الأردني على الشكل (١):

$$GDP_{it} = (L)_{it}^{\alpha} (K)_{it}^{\beta} (e)^{\gamma mm_t} (e)^t e^u \dots \dots \dots (1:4)$$

حيث  $GDP_{it}$  : الناتج المحلي الاجمالي في القطاع  $i$  للسنة  $t$ .

$L_{it}$  : عنصر العمل المستخدم في القطاع  $i$  في السنة  $t$ .

$k_{it}$  : رأس المال المستخدم في القطاع  $i$  في السنة  $t$ .

$mm_t$  : معدل النمو في عرض النقد في السنة  $t$ .

$t$  : الزمن (time)

$e$  : الأساس اللوغاريتم الطبيعي.

$U$  : الخطأ في التقدير

$\alpha, \beta, \gamma$  : معالم النموذج التي سيتم تقديرها

ولتقدير المعادلة رقم (١:٤) يتم تحويلها الى الشكل الخطي بأخذ اللوغاريتمات الطبيعية لطرفيها :-

$$\text{LnGDP}_{it} = \alpha \text{Ln } L_{it} + \beta \text{Ln } K_{it} + \gamma \text{mm}_t + \text{time} + u \dots \dots \dots (٢:٤)$$

تقدير رأس المال:

تم تقدير رأس المال باستخدام طريقة الاضافة في رأس المال الى الانتاج (ICOR) (Incremental capital-output ratio) التي استخدمت في دراسات عدة (٢) والتي تعود الى أدلمان وتشنري (Adelman & Chenry) اللذان استخدمهما في دراستهما حول تجربة اليونان في التنمية.

تعتمد هذه الطريقة على حساب نسبة رأس المال الى الانتاج (ICOR) باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{ICOR} = \frac{\sum_r^n \text{NI}_t}{\text{GDP}_n - \text{GDP}_r} \dots \dots \dots (٢:٤)$$

حيث ICOR : الاضافة في نسبة رأس المال الى الانتاج

NI<sub>t</sub> : صافي التكوين الرأسمالي في السنة t .

GDP : الناتج المحلي الاجمالي .

n, r : بداية ونهاية فترة الدراسة على التوالي .

ويستخدم المعادلة رقم (٤:٢) يمكن تقدير نسبة رأس المال الى الانتاج (ICOR) للسنوات (١٩٦٨ - ١٩٨٦م) كما يلي:

$$ICOR (1968 - 1986) = \frac{\sum_{1968}^{1986} NI_t}{GDP_{1986} - GDP_{1968}} = \frac{4054.3}{731.1} = 5.545$$

وعليه فان رأس المال لسنة ١٩٦٨ م يساوي حاصل ضرب (٥٥٤٥) في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٦٨م، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي، يمكن حساب رأس المال لبقية السنوات حتى عام ١٩٨٦م، والذي يتناسب مع ما استخدم في الدراسات السابقة (٢).

ولأغراض هذه الدراسة استخدمت النسبة (٥٥٤٥) لتكون المتغير رأس المال (K).

ولتقدير رأس المال على المستوى القطاعي يمكن استخدام العلاقة التالية (٣):

$$K_{it} = \left( \frac{\pi_{it}}{\pi_t} \right) \cdot K_t \quad \dots \dots \dots (٤:٤)$$

حيث:-

$K_{it}$  : رأس المال المستخدم في القطاع  $i$  في السنة  $t$

$\pi_{it}$  : فأنس التشغيل في القطاع  $i$  في السنة  $t$

$\pi_t$  : فأنس التشغيل الكلي على مستوى الاقتصاد في السنة  $t$ .

$K_t$  : رأس المال الذي تم تقديره باستخدام المعادلة رقم (٤:٢) في السنة  $t$  للاقتصاد الكلي.

عنصر العمل:

يمكن استخدام العوائد الحقيقية للعاملين بأجر كميّار لعنصر العمل والتي استخدمت في بعض الدراسات (٤) وذلك على مستوى الاقتصاد القومي وعلى المستوى القطاعي.

تقسيم الاقتصاد الأردني الى قطاعات:

تم تقسيم الاقتصاد الأردني حسب مصادر الناتج المحلي الى أربعة قطاعات اقتصادية هي: قطاع الزراعة وسيدالاسماك، قطاع الصناعات التحويلية والامتخارجية ويشمل التعدين والمناجم والكهرباء واليما، قطاع الخدمات ويشمل التجارة والنقل والخدمات المصرفية والمالية وخدمات السياحة وغيرها، وقطاع الانشاءات. والملاحق (١)، (٢)، (٢)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧) تبيّن قيم جميع المتغيرات التي استخدمت في هذا الفصل بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة باعتبار سنة ١٩٨٠م كسنة أساس وذلك على مستوى الاقتصاد الأردني وعلى المستوى القطاعي خلال فترة الدراسة (١٩٦٨ - ١٩٨٦م).

كما استخدمت طريقة المربعات الصغرى (OLS) (Ordinary Least Square) لتقدير جميع المعادلات التي قدرت في هذا الفصل مع التعديل لشكلية الترابط المتسلسل (Autocorrelation) عند الحاجة.

نتائج تقدير المعادلات:

عند تقدير المعادلة رقم (٤:٢) كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (١/٤) الذي يوضح أن الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى كل قطاع اقتصادي على افراد يتأثر ايجابيا بزيادة عوامل الاتحاج الثلاثة: عنصر العمل (L)، عنصر رأس المال (K)، ومعدل النمو في عرض النقد (mm)، أي أن اشارات  $\alpha$ ،  $\beta$ ،  $\gamma$  كانت موجبة في جميع القطاعات، وهذا يتفق مع فرضيات نظرية الثروة. كما يبين نفس الجدول ما يلي:

جدول رقم ( ١١/٤ )  
 دالة الناتج المحلي حسب القطاعات للفترة ( ١٩٦٨ - ١٩٨٦ م )  
 المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي ( G D P ) والمتغيرات المستقلة هي :  
 mm . K . L . time

متغير	F-ratio	D	D <sup>2</sup>	المكونات المقصورة				time	متغير تابع
				mm	Ln K	Ln L	Ln time		
١٧٨,٨٦٨	١,٤٤	٠,٩٧٥	٠,٩٥٠	٠,٢٤ (٢,٦٨)	٠,٨٢ (٤,٣٧)	٠,٠٩ (١,١٨)	-	الاتصاف	
٢٩,١٤٥	١,٧٥	٠,٩٠٣	٠,٨٠٦٤ (١,٦١)	٠,٥٨ (٢,٤١)	٠,١٢ (١,١٥)	٠,٠٧ (٠,٤٤)	-	قطاع الزراعة	
٢٨٦,٤٠١	١,٦١	٠,٩٨٩	٠,٠٠٧٦ (٢,٦٢)	٠,٤٥ (٧,٠٩)	٠,٤٤ (٢,٧٨)	٠,١٢ (٠,٨٧)	-	قطاع الصناعة والتعدين	
٧٠٠,١٢٤	١,٨٢	٠,٩١٣	٠,٠٠٢٣ (١,٨٨)	٠,٢٢ (٢,١٩)	٠,٨٠ (٥,٢٨)	٠,١٢ (١,١٥)	-	قطاع الخدمات	
١٤٤,٧٢٧	١,٦٥	٠,٩٧٠	٠,٠٠٧٨ (٢,٠٥)	٠,٥٨ (٩,٣٦)	٠,١٢ (٠,٨٩)	٠,٠٢٤ (٢,٤٥)	-	قطاع الاتصاف	

ملاحظات : الإرقام بين الأقواس هي نسبة ت ( t - ratio ) عند الحاجة  
 تم الضم للجدول مشكلة الترتيب المتبادل ( autocorrelation )

• ذات دلالة إحصائية بمستوى ١ %  
 • ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٠ %



١- أن مرونة الناتج المحلي بالنسبة لعنصر العمل كانت (٠.٨٢) على مستوى الاقتصاد، (٠.٤٤) في القطاع الصناعي، و (٠.٨٠) في قطاع الخدمات، أي أن زيادة عنصر العمل بنسبة (١\*) يتبعه زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة (٠.٨٢\*) على مستوى الاقتصاد، (٠.٤٤\*) في القطاع الصناعي و (٠.٨٠\*) في قطاع الخدمات (Ceteris paribus). ولم تكن هذه المرونة ذات دلالة احصائية في قطاعي الزراعة والانشاءات. ولذلك تم تقدير المعادلة (١:٤) لهذين القطاعين بعد حذف عامل الزمن (t) وادخال الثابت (c) بحيث اسبغت على الشكل التالي:-

$$GDP_{it} = C (L)_{it}^{\alpha} (K)_{it}^{\beta} (e)^{\gamma mm_t} e^u \quad \dots\dots\dots (٥:٤)$$

حيث :  $GDP_{it}$  ،  $L_{it}$  ،  $K_{it}$  ،  $mm_t$  ،  $\alpha$  ،  $\beta$  ،  $\gamma$  ،  $u$  كما عرفت سابقا بينما C : ثابت

كانت النتائج كما يلي:

قطاع الزراعة:

$$\ln GDP = - 1.12 + 0.14 \ln L + 0.75 \ln K + 0.01 mm \quad \dots\dots\dots (٦:٤)$$

القيم التائية : (-1.18) (2.18)\*\* (4.71)\* (2.4)\*\*

$$DW = 1.39 , R^2 = 0.90 , F\text{-ratio} = 39.7754$$

قطاع الانشاءات :

$$\ln GDP = -0.75 + 0.41 \ln L + 0.59 \ln K + 0.012 mm \quad \dots\dots\dots (٧:٤)$$

القيم التائية : (-2.2)\*\* (4.6)\* (5.38)\* (3.06)\*

$$DW = 2 , R^2 = 0.985 , F\text{-ratio} = 297.756$$

- (\*) ذات دلالة احصائية على مستوى ١% فأقل .
- (\*\*) ذات دلالة احصائية على مستوى ٥% .

يتبين أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لعنصر العمل في قطاعي الزراعة والانشاءات هما على الترتيب (٠.١٤)، (٠.٤١).

٢- أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لعنصر رأس المال كانت (٠.٢٤) على مستوى الاقتصاد، (٠.٤٥) في قطاع الصناعة، (٠.٢٢) في قطاع الخدمات، بينما كانت هذه المرونة (٠.٥٨) في قطاعي الزراعة والانشاءات، ارتفعت عند تقدير المعادلتين (٦:٤)، (٧:٤) على نفس القطاعين الى (٠.٧٥)، (٠.٥٩) على الترتيب.

٢- أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي في عرض النقد كانت (٠.٥٥) على مستوى الاقتصاد، (٠.٧٦) في قطاع الصناعة و (٠.٢٢) في قطاع الخدمات، بينما كانت هذه المرونة (٠.٠٦٤)، (٠.٧٨) في قطاعي الزراعة والانشاءات على الترتيب، ارتفعت الى (٠.١٠٠)، (٠.١٢٠) عند تقدير المعادلتين رقم (٦:٤) ورقم (٧:٤) لهذين القطاعين. وما يلاحظ أن هذه المرونة كانت أقلها في قطاع الخدمات (٠.٢٢) وأعلىها في قطاع الانشاءات.

٤- أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لعنصر الزمن كانت (٠.٢٤) في قطاع الانشاءات، وهذا يعني أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في هذا القطاع يتزايد بنسبة (٠.٢٤) مع الزمن نتيجة عوامل أخرى. ولم تكن هذه المرونات ذات دلالة احصائية على مستوى الاقتصاد وفي بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولسموية توزيع عرض النقد على المستوى القطاعي، قد استبدل معدل النمو الحقيقي في عرض النقد في المعادلة رقم (٢:٤) باجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي في الأردن (٦) وذلك على مستوى الاقتصاد. ووزعت هذه التسهيلات الائتمانية على المستوى القطاعي (٧) كما يلي:

أولاً: التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الزراعة تشمل اجمالي التسهيلات المقدمة من مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية الأردنية بالاضافة الى حصته من التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية (٨).

ثانياً: التسهيلات المقدمة لقطاع الصناعة تشمل اجمالي التسهيلات المقدمة من بنك الانماء الصناعي بالاضافة الى حصته من التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية.

ثالثاً: التسهيلات المقدمة لقطاع الخدمات تشمل حصته من اجمالي التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية.

رابعاً: التسهيلات المقدمة لقطاع الانشاءات تشمل اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من مؤسسة الاسكان بالاضافة الى حصته من اجمالي التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية.

فأصبحت المعادلة الجديدة هي:

$$GDP_{it} = (L)_{it}^{\alpha} (K)_{it}^{\beta} (GG)_{it}^{\gamma} (e)^t e^u \quad \dots\dots\dots (٨:٤)$$

حيث  $GDP_{it}$  ،  $L_{it}$  ،  $K_{it}$  ،  $e$  ،  $t$  ،  $u$  ،  $\alpha$  ،  $\beta$  ،  $\gamma$  كما عرفت سابقاً.

$GG_{it}$  : اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع  $i$  في السنة  $t$ .

واستخدمت نفس طريقة تقدير المعادلة رقم (١:٤) بعد تحويلها الى الشكل الخطي باستخدام اللوغاريتمات الطبيعية، فكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (٢/٤) والذي يمكن ما يلي:-

١- أن اشارات  $\alpha$  ،  $\beta$  ،  $\gamma$  ، موجبة وتفسر بنفس طريقة تفسيرها عند تقدير المعادلة رقم (٢:٤).

٢- أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي بالنسبة لمنصري العمل ورأس المال كانت كما هي مبينة في نفس الجدول رقم (٢/٤).

٢- أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة لاجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي في الأردن للاقتصاد الأردني كانت (٠.٤٦) على مستوى الاقتصاد. وهذا يعني أن زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة (١) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٠.٤٦). أما على المستوى القطاعي فان هذه المرونة كانت اعلاها في

نسبة ف	F - ratio	معاملة الدوربون - واتسون DW	معامل التحديد R <sup>2</sup>	المعزومات المعقدة				القطاع الاقتصادي
				عناصر إجمالي التجهيزات الإنتاجية المقدمة من الجهاز السالي والصنفي في الأردن ( Ln GG )	عناصر رأس المال ( Ln K )	عناصر العمول ( Ln L )	عناصر الزمن ( time )	
٤٢٩,٢٠٧		١,٩٦	٠,٩٨٩	* ٠,٢٦٦ (٥٤١)	* ٠,٢٢٢ (٢٣٠)	* ٠,٤٢٢ (٢٤٢)	* ٠,٤١٠ - (٤٩٤)	الاقتصاد
٢٠٩,٨٩١		٢,٠٠	٠,٩٨٧	* ٠,٥٥٥ (٢,١٢)	* ٠,٢٤٤ (٢,٦٨)	** ٠,٢٠٠ (١,٧٩)	** ٠,٢٧٠ - (١,٨٧)	القطاع الزراعي
٢٢٤,٦٤٦		١,٨٢	٠,٩٨١	* ٠,٢٠٦ (٢,١٢)	* ٠,٢٥٥ (٢,٩٥)	٠,١٧٠ (٠,٧٥)	** ٠,٢٢٩ - (١,٦٧)	قطاع المعاشية والتجهيز
١٢٢,٧٢٠		١,٩٦	٠,٩٦٧	** ٠,٢٧٧ (١,٨٧)	** ٠,٢٢٨ (٢,٣٤)	** ٠,٣٠٠ (٢,١٧)	** ٠,٢٩٠ - (١,٩٦)	قطاع الخدمات
٢٥٦,١٢١		١,٩٤	٠,٩٨٨	* ٠,٢٢٨ (٢,٦٦)	** ٠,١٨٠ (٢,٦١)	* ٠,٤٢٠ (٤,٠٤)	٠,١٦٠ - (١,٢٢)	قطاع الاتصاوات

ملاحظات : الأرقام بين الأقواس هي نسبته ( t - ratio )

تسم التحديد لمستقلة الترابط المتكامل ( Autocorrelation ) عند الحاجة

\* ذات دلالة احصائية بمستوى ١٪

\*\* ذات دلالة احصائية بمستوى ١٠٪

قطاعي الزراعة والصناعة حيث كانت (0.055)، (0.056) على الترتيب. وربما يعود هذا الارتفاع الى انخفاض نصيب هذين القطاعين من اجمالي التسهيلات الائتمانية بالنسبة الى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا يتفق مع قانون تناقص العلة، فنقصان كمية أحد عوامل الانتاج تؤدي الى زيادة انتاجيته (9)، فلذلك تنخفض هذه المرونة في قطاعي الخدمات والانشاءات الى (0.27)، (0.28) على الترتيب لأنهما يستحوذان على نصيب الأسد من هذه التسهيلات الائتمانية. ففي عام 1986 مثلاً كان اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للاقتصاد تساوي (1149ر4) مليون دينار بالأسعار الثابتة. شكل نصيب قطاع الزراعة منها أقل من (5%) ونصيب قطاع الصناعة أقل من (18%) بينما شكل كل من نصيب قطاعي الخدمات والانشاءات حوالي (52%)، (25%) على الترتيب. ويرجع السبب في انخفاض نصيب قطاع الزراعة من هذه التسهيلات الى محدودية عوائده من جهة والى ارتفاع نسبة المخاطرة لاعتماد الانتاج الزراعي على الطرق البدائية في الانتاج وعلى مياه الأمطار من جهة أخرى (10). بينما قطاع الصناعة يحتاج بطبيعته الى قروض لأجل طويل ودراسات جدوى اقتصادية مسبقة.

٤- أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة لعنصر الزمن (time) كانت (-0.41) على مستوى الاقتصاد، وكانت (-0.27)، (-0.29)، في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات على الترتيب، ولم تكن هذه المرونة ذات دلالة احصائية في قطاع الانشاءات. وهذا يعني أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي يتناقص مع الزمن بنفس النسب المذكورة نتيجة لعوامل أخرى. بينما يتبين من الملحق رقم (1) أن الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية يزيد مع الزمن.

وباقتران وجود فترة انتظار للتأثير time-lag effect بين وقت صدور الائتمان وظهور أثره على الناتج المحلي الاجمالي في القطاع، ولاعتبار هذه النقطة، تم تحديد المعادلة التالية على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي:-

$$GDP_{it} = (L)_{it}^{\alpha} (K)_{it}^{\beta} (GG)_{it-1}^{\gamma} (e)^t e^u \dots\dots\dots (9:4)$$

حيث  $GDP_{it}$ ،  $L_{it}$ ،  $K_{it}$ ،  $e$ ،  $t$ ،  $u$ ،  $\alpha$ ،  $\beta$ ،  $\gamma$  كما عرفت سابقاً.

$GG_{it-1}$ : اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع  $i$  في السنة  $t-1$ .  
 وتم تقديرها بنفس طريقة تقدير المعادلة السابقة بعد تحويلها الى الشكل  
 الخطي باستعمال اللوغاريتمات الطبيعية، فكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول  
 رقم (٢/٤)، حيث نلاحظ من هذا الجدول ان مرونة الناتج المحلي الاجمالي  
 الحقيقي في السنة الحالية بالنسبة الى اجمالي التسهيلات الائتمانية الحقيقية  
 المقدمة للاقتصاد في السنة السابقة كانت (٠.٢٢) على مستوى الاقتصاد، وكانت  
 (٠.٤٠)، (٠.٢٢) في قطاعي الزراعة والصناعة على الترتيب. وهذا يعني ان  
 تأثير التسهيلات الائتمانية على الناتج المحلي الاجمالي يتوزع على أكثر من  
 سنة، ولم تكن هذه المرونة ذات دلالة احصائية في قطاعي الخدمات  
 والانشاءات. فلذلك تم استبدال عنصر الزمن (t) بالثابت (c) في هذين  
 القطاعين وتم تقدير المعادلة التالية لهذين القطاعين بعد تحويلها الى الشكل  
 الخطي باستعمال اللوغاريتمات الطبيعية:-

$$GDP_{it} = C (L)_{it}^{\alpha} (K)_{it}^{\beta} (GG)_{it-1}^{\gamma} e^u$$

حيث أن جميع المتغيرات كما عرفت سابقا.

لم تكن هذه المرونة لقطاع الخدمات ذات دلالة احصائية بينما كانت النتائج  
 لقطاع الانشاءات كما يلي:

$$\ln GDP = -0.44 + 0.29 \ln L + 0.50 \ln K + 0.16 \ln GG_{t-1} \quad (10:4)$$

(-1.15)
(2.51)\*\*
(5.56)\*
(1.95)\*\*

$$DW = 1.65, R^2 = 0.966, F\text{-ratio} = 125.146$$

حيث يتبين من المعادلة رقم (١٠:٤) أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي  
 الحقيقي في السنة الحالية في قطاع الانشاءات بالنسبة لاجمالي التسهيلات  
 الائتمانية الحقيقية المقدمة لهذا القطاع في السنة السابقة هي (٠.١٦)، وهي  
 منخفضة مقارنة مع قطاعي الزراعة والصناعة. ان هذا يعود الى أن التسهيلات  
 الائتمانية التي يحصل عليها المزارعون يظهر أثرها في الموسم الزراعي القادم،  
 فعمليات التسميد واستصلاح الأراضي للزراعة لا يظهر أثرها مباشرة. وكذلك أيضا  
 بالنسبة لقطاع الصناعة فان عمليات التوسع في المشاريع الصناعية وشراء الآلات لا يظهر

(\*) ذات دلالة احصائية على مستوى ١٪

(\*\*) ذات دلالة احصائية على مستوى ٥٪ فأقل.

نسبة $r$ - ratio	معامل الموردين - واتسون $D_k$	معامل التعمد $R^2$	المكونات المقصورة				القطاع الاقتصادي
			عنصر اجبالي التجهيزات الاتصالية المقدمة من الجهاز المالك والمبرمج في الآن في السنة السابقة (Ln 5541)	عنصر رأس المال (Ln K)	عنصر العمل (Ln L)	عنصر الزمن (time)	
٤٢٢,٧٥٦	١,٨٢	٠,٩١٠	٠,٠٢٢ (٢,٣٥)	٠,٠٢٨ (٢,٣٢)	٠,٠٠٨ (٢,٣٥)	٠,٠٠٠ (٢,٣٥)	الاتصاف
٢٨٢,٣٥٠	١,٨٥	٠,٩٨٧	٠,٠٢٠ (٢,٣٢)	٠,٠٢٢ (٢,٣٥)	٠,٠٢١ (٢,٣٠)	٠,٠٠٠ (٢,٣٨)	قطاع الزراعة
١٨١,٧٢٠	١,٠٩	٠,٩٧٥	٠,٠٣٢ (٢,١٢)	٠,٠٤٥ (٢,٥٢)	٠,٠١٦ (٢,١٠)	٠,٠٨٥ (٢,٣٩)	قطاع الصناعة والتعدين
٦٦٠,٢٤٥	٢,٠١	٠,٩٨٢	٠,٠٢٩ (٠,٣٩)	٠,٠٢٢ (٢,٣٢)	٠,٠٧٥ (٤,٦٨)	٠,٠٠٨ (٢,٣٩)	قطاع الخدمات
١٤٢,٣٠٥	١,٣٩	٠,٩٦٢	٠,٠٢٩ (٢,١١)	٠,٠٤٧ (٢,١٢)	٠,٠٢٧ (٢,٣٥)	٠,٠١٤ (٢,١٦)	قطاع الاثبات

ملاحظات : الإرقام من الأمام هي نسبة  $(1 - ratio)$ 

تم التعديل لمعالجة التراكب المتبادل ( Autocorrelation ) عند الحاجة

\* دات دالة احصائية مستوى ١٪

\*\* دات دالة احصائية مستوى ٥٪

أثرها مباشرة بل يحتاج الى فترة زمنية. بينما في قطاع الانشاءات فان التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذا القطاع يظهر أثرها مباشرة. فعمليات البناء تتم عادة بعد الحصول على القرض بوقت قليل. كما أن القروض التي تقدم الى هذا القطاع تكون عادة على دفعات مشروطة باتمام عمليات البناء على مراحل.

ولدراسة أثر التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الأردن على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الاقتصاد من ناحية، وعلى المستوى القطاعي من ناحية أخرى تم تقدير المعادلة التالية بنفس طريقة تقدير المعادلة رقم (١:٤) بعد تحويلها الى الشكل الخطي باستعمال اللوغاريتمات الطبيعية:

$$GDP_{it} = (L_{it})^{\alpha} (K_{it})^{\beta} (G_{it})^{\gamma} (e)^t \cdot u \quad (11:4)$$

حيث  $GDP_{it}$ ،  $L_{it}$ ،  $K_{it}$ ،  $e$ ،  $t$ ،  $u$ ،  $\alpha$ ،  $\beta$ ،  $\gamma$  كما عرفت سابقاً.

$G_{it}$  : التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الأردن للقطاع  $i$  في السنة  $t$ .

فكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (٤/٤)، حيث يبين هذا الجدول أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة لاجمالي التسهيلات الائتمانية الحقيقية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الأردن هي (٠.٤٠) على مستوى الاقتصاد، وهي (٠.٢٩)، (٠.٥٢)، (٠.٢٧)، (٠.٢٨) في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والانشاءات على الترتيب. وهذا يعني أن اتاجية هذه التسهيلات الائتمانية متقاربة في القطاعات الاقتصادية ما عدا اتاجيتها في قطاع الصناعة فقد كانت أعلى (٠.٥٢) كما ذكرنا.

ولعرفة ما تم تفسيره من المتغير التابع ( $GDP_{it}$ ) بإدخال ( $GG_{it}$ )، ( $mm_t$ )، ( $GG_{it-1}$ )، ( $G_{it}$ ) كمتغيرات مستقلة في دوال الاتحاج التي تم تقديرها في هذا الفصل بالاضافة الى عنصري العمل ورأس المال، يمكن تقدير دالة الناتج المحلي لاجمالي الحقيقي باستخدام عنصري العمل ورأس المال حسب المعادلة التالية بعد تحويلها الى الشكل الخطي باستعمال اللوغاريتمات الطبيعية وقدرت بنفس طريقة تقدير المعادلة رقم (١:٤) :-



دالة الناتج المحلي حسب القطاعات للفتره (١٩٦٨ - ١٩٨٦) المنقشر الناتج المحلي الاجمالي ( G D P ) والمنقشرات المستقلة هي : G , K , L , time

نسبة F - ratio	مامل الديونون - واتسون DW	معامل التعميد $R^2$	المرونيات المنقشرة				القطاع الاقتصادي
			عمر التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الزمن ( Ln G )	عمر رأس المال ( Ln K )	عمر التعميل ( Ln L )	عمر الزمن ( time )	
٤٢٨,٧٧١	٢,٣٠	٠,٩٨٩	٠,٣٥ (٤,٣٠)	٠,٣٥ (٣,٧٧)	٠,٤٥ (٣,٨١)	٠,٤٥ (٤,٩١)	الاقتصاد
٤٤٤,٤٢٩	١,٨٨	٠,٩٣٤	٠,٣٩ (٤,٣٩)	٠,٣٥ (١,٠٩)	٠,٣٥ (٣,٧٧)	٠,٣٩ (٤,٣٩)	قطاع الزراعة
٢٩٧,٣٠٢	١,٣٦	٠,٩٨٨	٠,٣٢ (٤,٣٥)	٠,٣٨ (٥,٤٢)	٠,٣٢ (١,٣٢)	٠,٣٥ (٣,٤٣)	قطاع الصناعة التعميم
٦٢,٥٧٣٠	١,٦١	٠,٩٣٧	٠,٣٧ (١,٨٧)	٠,٣٨ (٢,٤٤)	٠,٣٥ (٣,٧٧)	٠,٣٧ (١,٩٦)	قطاع الخدمات
٣٧٥,٣٨٥	١,٣١	٠,٩٨٩	٠,٣٨ (٤,٣٥)	٠,٣٥ (٣,٧٧)	٠,٣٥ (٣,٨١)	٠,٣٧ (٤,٣٧)	قطاع الاتصاات

ملاحظات : الإرتام بين الأعمار هي نسبته ( t - ratio )  
تم التعميل مستقلة التراسط المتكامل ( Autcorrelation )

- ذات دلالة احصائية بمستوى ١ %
- ذات دلالة احصائية بمستوى ١٠ %

$$GDP_{it} = (L_{it}^{\alpha} (K_{it}^{\beta} (e)^t e^u) \dots\dots\dots (12:4)$$

حيث  $GDP_{it}$  ,  $L_{it}$  ,  $K_{it}$  ,  $e$  ,  $t$  ,  $u$  ,  $\alpha$  ,  $\beta$  كما عرفت سابقا .

فكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (٥/٤) . وبمقارنة معامل التحديد ( $R^2$ ) لأي معادلة في هذا الجدول مع نظيرتها في أي جدول سابق يظهر لنا انخفاض معامل التحديد في هذا الجدول بالنسبة له في الجداول السابقة . فعلى سبيل المثال عند أخذ قطاع الخدمات في الجداول (١/٤) ، (٢/٤) ، (٢/٤) ، (٤/٤) ، كان معامل التحديد (٠.٩٩٢) ، (٠.٩٢٧) ، (٠.٩٩٢) ، (٠.٩٢٧) على الترتيب بينما هو في الجدول (٥/٤) لقطاع الخدمات يساوي (٠.٨٤٢) . ان هذا يعني أن عنصري العمل ورأس المال قد فسرا (٨٤)٪ من سلوك المتغير التابع  $GDP$  لقطاع الخدمات في الجدول (٥/٤) ، بينما ادخال معدل النمو الحقيقي في عرض النقد ( $mm_t$ ) مثلا في الجدول رقم (١/٤) مع عنصري العمل ورأس المال قد فسرا (٩٩)٪ من سلوك المتغير التابع . وهكذا بالنسبة لبقية المعادلات التي قدرت في هذا الفصل . ان هذا يدل دلالة واضحة على أن ادخال أي من  $G_{it}$  ،  $GG_{it}$  ،  $mm_t$  ، كمتغيرات مستقلة في دوال الاتحاج التي قدرت في هذا الفصل أدى الى زيادة ما تم تفسيره من سلوك المتغير التابع  $GDP_{it}$  .

وبالإضافة الى ما سبق فان نظرية الثروة اقترخت أن :-

$$y = f(k, m)$$

$$m = \frac{M/P}{L} , k = \frac{K}{L} , y = \frac{GDP}{L} \quad \text{حيث :-}$$

وأن :-

$$\frac{\delta y}{\delta k} > 0 , \quad \frac{\delta y}{\delta m} > 0$$

ولذلك تم تقدير المعادلتين التاليتين على مستوى الاقتصاد الأردني من ناحية وعلى المستوى القطاعي من ناحية أخرى بعد تحويلهما الى الشكل الخطي باستعمال

جدول رقم (٥/٤)

دالة الناتج المحلي حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦ م)  
 المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والمتغيرات المستقلة  
 هي : K, L, time

نسبة ف - ratio	عدد الملاحظات DN	مستوى التحديد R <sup>2</sup>	متغيرات المستقلة			القطاع
			متغير رأى المال (Ln K)	متغير العمالة (Ln L)	متغير الزمن (time)	
٨١,٢١٤٨	١٥٨	٠,٩٢١	٠,٤١٠ (٣,١٨)	٠,٠٤٠ (٢,١٢)	٠,٠٧٣ (٠,١٥)	الاقتصاد
٢٢,١٩٢٣	١٣١	٠,٧٤٨	٠,٣٠٠ (١٩,١٦)	٠,٣١٢ (٠,٨٢)	٠,٠٦٢ (٠,١٨)	قطاع الزراعة
٢١٨,٧٢٢	١٣١	٠,٩٦٧	٠,٤٢٧ (٤,٧٥)	٠,٤٠٤ (١,٧٤)	٠,٠٦٢ (٠,١٧)	قطاع الصناعة والخدمات
٢٥,٢١٢٥	٢٠٢	٠,٤٤٢	٠,٧٥٠ (٢,٣٥)	٠,٣٧٧ (٤,٧٣)	٠,٠٥٢ (٠,٤٦)	قطاع الخدمات
١٧٨,٤١٤	١٤٩	٠,٩٦١	٠,٤٠٠ (٨,٧٦)	٠,٣٠٧ (٢,٢٤)	٠,٠٢٤ (١,٧١)	قطاع الاعشاءات

ملاحظات : الأرقام بين الأقواس هي نسبة (t - ratio)  
 تم التعديل لمشكلة الترابط المتبادل (Autocorrelatic) عند الحاجة

\* ذات دلالة احصائية بمستوى ١ %  
 \*\* ذات دلالة احصائية بمستوى ١٠ %

اللوغاريتمات الطبيعية وبنفس طريقة تقدير المعادلة رقم (١:٤) :-

$$y_{it} = (k)_{it}^{\alpha} (m)_{it}^{\beta} (e)^t e^u \quad \dots\dots\dots (١٢:٤)$$

$$y_{it} = (k)_{it}^{\alpha} (gg)_{it}^{\beta} (e)^t e^u \quad \dots\dots\dots (١٤:٤)$$

حيث  $\frac{gg_{it}}{L_{it}} =$  وباقي المتغيرات والثوابت كما عرفت

سابقاً .

فكانت النتائج كما هي مبيّنة في الجدولين رقم (١/٤) ورقم (٧/٤) اللذان يبينان أن قيم  $\alpha$  ،  $\beta$  موجبة وهذا يعني أن :

$$\frac{\delta y}{\delta k} > 0 , \quad \frac{\delta y}{\delta m} > 0 , \quad \frac{\delta y}{\delta gg} > 0$$

حيث كانت النتائج ذات دلالة احصائية عالية كما يظهر من القيم التائية ومعامل التحديد ( $R^2$ ) ومعامل الدوربون - واتسون (DW) . ما عدا قطاع الصناعة في الجدول رقم (١/٤) ، ولذلك قدر الباحث المعادلة التالية لهذا القطاع بعد استبدال عنصر الزمن (t) بالثابت (c) وتم تحويلها الى الشكل الخطي وبنفس طريقة تقدير المعادلة رقم (١:٤) :-

$$y_t = C (k)_t^{\alpha} (m)_t^{\beta} e^u \quad \dots\dots\dots (١٥:٤)$$

حيث أن المتغيرات كما عرفت سابقاً ، فكانت النتائج هي:

$$\ln y = -2 + 0.53 \ln k + 0.53 \ln m \quad \dots\dots\dots (١٦:٤)$$

(2.52)\*      (3.62)\*      (-3.21)\*

القيم التائية

$$DW = 1.85 , \quad R^2 = 0.874 , \quad f\text{-ratio} = 49.7628$$

وكانت قيمتا  $\alpha$  ،  $\beta$  موجبتين أيضاً . وهذا يتفق أيضاً مع فرضيات نظرية الثروة .

- (\*) ذات دلالة احصائية على مستوى أقل من ١ % .
- (\*\*) ذات دلالة احصائية على مستوى ٢ % .

جدول رقم (٦/٤)

دالة ( الناتج المحلي / عنصر العمل )  $\frac{GDP}{L}$  حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٨٦)

المتغير التابع هو  $\frac{GDP}{L}$  والمتغيرات المستقلة هي:  $\frac{K}{L}$  ،  $\frac{M}{L}$  ،  $\frac{D}{L}$  ،  $\frac{F}{L}$  ،  $\frac{time}{L}$

القطاع	المرونة المقدره				R <sup>2</sup>	D	F
	$\frac{K}{L}$	$\frac{M}{L}$	$\frac{D}{L}$	time			
الاقتصاد	* ٠.٢٢ (٤.٧١)	* ٠.٧١ (٣.١٨)	* ٠.٢٢ (٤.٧١)	* ٠.٢٤ (٣.١٩)	٠.٨٥٠	١.٦٧	٤٠٠٠٧٠١
القطاع الزراعي	** ٠.٥٧ (٨.٣٢)	* ٠.٤٣ (٤.١٢)	** ٠.٥٧ (٨.٣٢)	* ٠.٥٧ (٨.٣٢)	٠.٩٧٠	١.٨٣	٢٠٠٠٩٤٦
قطاع الصناعة والتعدين	** ٠.١٢ (١.٦٥)	٠.٢٧ (٢.١٨)	** ٠.١٢ (١.٦٥)	* ٠.١٢ (١.٦٥)	٠.٣٠	١.٩٢	٢٠٠٢٩٣
قطاع الخدمات	* ٠.٣٢ (٦.٦١)	* ٠.٦٨ (٢.٩٨)	* ٠.٣٢ (٦.٦١)	* ٠.٣٢ (٦.٦١)	٠.٨٥٠	١.٧٨	٤٠٠٩٦٤٢
قطاع الاعمال	* ٠.٦١ (٢.٩٢)	** ٠.٢٧ (٥.١٧)	* ٠.٦١ (٢.٩٢)	* ٠.٦١ (٢.٩٢)	٠.٧٥٥	١.٩٢	٢١٠٢٢٨٧

ملاحظات : الارقام بين الاقواس هي نسبة t (t-ratio)

تم التعديل لمعالجة الترابط المتبادل

عند الحاجة (Autocorrelation)

\* ذات دلالة احصائية بمستوى ١٪

\*\* ذات دلالة احصائية بمستوى ١٠٪

دالة (الناتج المحلي / عنصر العمل)  $\frac{GDP}{L}$  حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦م)  
 المتغير التابع هو  $\frac{GDP}{L}$  والمتغيرات المستقلة هي:  $\frac{G}{L}$  ،  $\frac{K}{L}$  ،  $\frac{L}{L}$  ،  $\frac{time}{time}$

نسبة F - ratio	معامل DW	معامل التحديد $R^2$	المعلومات المقدرة			القطاع الاقتصادي
			عنصر رأس المال $\ln \frac{K}{L}$	عنصر التجهيزات الاتصالية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي الأرضي $\ln \frac{GG}{L}$	عنصر الزمن time	
٤١,٧٢٠٥	١,٧٢	٠,٩٥٠	* ٠,٢٩ (٢٠٤٥)	* ٠,٤١ (٢٠٤٦)	* ٠,٦٥- (٢٠٤٤)	الاقتصاد
٢٩٩,٢٣٠	١,٨٩	٠,٩٨٠	* ٠,٢٧ (١٦٤٢)	* ٠,٣٨ (١٥٨٢)	* ٠,٢٧- (١٠,٧٥٠)	قطاع الزراعة
٢٩,١٢١	١,٧٤	٠,٩٥٠	* ٠,٥٥ (٢٠,٩٠)	* ٠,٤٠ (٢٢,٢٢)	* ٠,٢٨- (٢٠,٢٢)	قطاع الصناعة والتعدين
٢٠,٤١٧٥	١,٨٤	٠,٩٤٠	** ٠,١٨ (١٢٤٤)	* ٠,٢٤ (١٧,٦٥)	** ٠,١٦- (١٧,٢٢)	قطاع الخدمات
٩,٨٤٢١	١,٦٢	٠,٨١	* ٠,٢٨ (٢,٨٨)	* ٠,١٩ (٥,٣٨)	* ٠,١٥- (٢,٦٦)	قطاع الاتصالات

ملاحظات : الأرقام بين الأقواس هي نسبة ( t - ratio )  
 تم التعديل لمشكلة الترابط المتسلل ( Autocorrelation ) عند الحاجة

\* ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪

\*\* ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٠٪

ويمكن اعادة كتابة نتائج الجدول رقم (٢/٤) على صيغة المعادلة رقم (٨:٤) تصبح:-

الاقتصاد:

$$GDP = 0.960 (L)^{0.42} (K)^{0.23} (GG)^{0.46} \dots\dots\dots (١٧:٤)$$

قطاع الزراعة:

$$GDP = 0.964 (L)^{0.20} (K)^{0.34} (GG)^{0.55} \dots\dots\dots (١٨:٤)$$

قطاع الصناعة:

$$GDP = 0.962 (L)^{0.17} (K)^{0.35} (GG)^{0.56} \dots\dots\dots (١٩:٤)$$

قطاع الخدمات:

$$GDP = 0.971 (L)^{0.50} (K)^{0.28} (GG)^{0.27} \dots\dots\dots (٢٠:٤)$$

قطاع الانشاءات:

$$GDP = 0.984 (L)^{0.54} (K)^{0.18} (GG)^{0.28} \dots\dots\dots (٢١:٤)$$

وبهذا يمكن حساب الاتاجية الحدية (Marginal Product) لاجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الأردن ومؤسسات الاقراض المتخصصة (MPGG) للاقتصاد الأردني وعلى المستوى القطاعي وذلك باستعمال المشتقة الاولى :-

الاقتصاد:

$$MP = 0.442 (L)^{0.42} (K)^{0.23} (GG)^{-0.54} \dots\dots\dots (٢٢:٤)$$

قطاع الزراعة:

$$MP = 0.530 (L)^{0.20} (K)^{0.34} (GG)^{-0.45} \dots\dots\dots (22:4)$$

قطاع الصناعة:

$$MP = 0.539 (L)^{0.17} (K)^{0.35} (GG)^{-0.44} \dots\dots\dots (24:4)$$

قطاع الخدمات:

$$MP = 0.262 (L)^{0.50} (K)^{0.28} (GG)^{-0.73} \dots\dots\dots (25:4)$$

قطاع الانشاءات:

$$MP = 0.276 (L)^{0.54} (K)^{0.18} (GG)^{-0.72} \dots\dots\dots (26:4)$$

والجدول رقم (٨/٤) يبين قيمة الاتاجية الحديدية لهذه التسهيلات الائتمانية خلال بعض السنوات في الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦).

يتضح من الجدول السابق التفاوت الكبير بين اتاجية الدينار الواحد المقدم كتسهيلات ائتمانية من الجهاز المالي والمصرفي الأردني قطاعي الزراعة والصناعة بالمقارنة مع قطاعي الخدمات والانشاءات. فعلى الرغم من أن هذه الاتاجية تتناقص خلال فترة الدراسة على مستوى الاقتصاد ككل وعلى المستوى القطاعي ما عدا قطاع الزراعة، إلا أنها كانت أعلى في قطاع الزراعة تليها في قطاع الصناعة، بينما هي أقل في القطاعين الآخرين، وبالرغم من أن الاتاجية أعلى في قطاعي الزراعة والصناعة إلا أن حستهما من اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي في الأردن قليلة بالمقارنة مع القطاعين الآخرين. ويعود ذلك الى عدم وجود ضمانات كافية في هذين القطاعين لاسترداد التسهيلات الائتمانية المقدمة لهما نظرا لوجود عنصر المخاطرة في قطاع الزراعة كما ذكرنا والى احتياج قطاع الصناعة لتروض طويلة الأجل. ففي عام ١٩٨٦م مثلا كانت الاتاجية الحديدية للدينار الأردني الواحد المقدم كتسهيلات ائتمانية من الجهاز المالي والمصرفي الأردني لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والانشاءات هي (١٢٥)، (١٢٧)، (١٥١)، (١٢) على التوالي، وبالمقابل كانت حصة هذه القطاعات من اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي في الأردن في نفس العام هي (٤٩%)، (١٧%)، (٥٢%)، (٢٤%) على الترتيب.



الجدول رقم ( ٨ / ٤ )

الاتجاهية الحدية للدينار الأردني الواحد المقدم كتهبيلات اثنتان من الجهاز المالي والمحرفي في الأردن للاقتصاد الأردني وعلى المستوى القطاعي خلال بعض السنوات في الفترة ( ٦٨ - ١٩٨٦ ) .

القطاع الاقتصادي	القطاع الاقتصادي	القطاع الاقتصادي	القطاع الاقتصادي	القطاع الاقتصادي	القطاع الاقتصادي	القطاع الاقتصادي
١٩٦٨	١٦١	١٥٥	١٧١	٠٩٧	٠٣٥	١٩٦٨
١٩٧٢	١٧٣	١٩٢	١٩١	١٠٧	٠٣٣	١٩٧٢
١٩٧٦	١٢٣	١٢٢	١٤٥	٠٦٥	١١٠	١٩٧٦
١٩٨٠	١٢٠	١٣٦	١٧٠	٠٧٧	٠٨٠	١٩٨٠
١٩٨١	١١٥	١٣٧	١٧٠	٠٤٤	٠٨٠	١٩٨١
١٩٨٢	١١٢	١٢٨	١٢٣	١٠٠	٧١٠	١٩٨٢
١٩٨٣	١١١	١٢١	١٤٥	١٢٠	١١٠	١٩٨٣
١٩٨٤	١٠٨	١٥٥	١٤٣	١٢٠	٣١٠	١٩٨٤
١٩٨٥	١٠١	١٤١	١٤١	١٢٠	٣١٠	١٩٨٥
١٩٨٦	١٠٧	١٣٥	١٢٧	١٢٠	١٢٠	١٩٨٦
المعدل		١٥٥	١٦٢	٠٦٤	٠١٧	

المصدر : احصيت باستخدام المعادلات (٤ : ٢٢ ) ، (٤ : ٢٣ ) ، (٤ : ٢٤ ) ، (٤ : ٢٥ ) ، (٤ : ٢٦ ) .

- ١- أن مرونة الانتاج بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي في عرض النقد كانت منخفضة في الاردن، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه الدراسات المختلفة بالنسبة للدول النامية.
- ٢- اتاجية اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي في الأردن الى القطاعات الاقتصادية كانت أعلى في قطاعي الزراعة والصناعة بالنسبة الى القطاعين الآخرين. كما أن هذه التسهيلات في هذين القطاعين يستمر أثرها للسنوات القادمة، ولذلك يفضل إعادة توزيع هذه التسهيلات الائتمانية لصالح هذين القطاعين من أجل زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الأردن.
- ٣- اتاجية التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الأردن ( بما فيها بنك الاسكان) كانت أعلى في قطاع الصناعة بالنسبة لبقية القطاعات الاقتصادية، ولذلك فإن إعادة توزيع هذه التسهيلات الائتمانية أيضا بين القطاعات الاقتصادية لصالح قطاع الصناعة سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الأردن.
- ٤- اتاجية عنصر العمل في قطاع الخدمات كانت عالية بالمقارنة مع اتاجية عناصر الانتاج الأخرى في كافة المعادلات التي تم تقديرها وخاصة في قطاع الزراعة. ولذلك تنصح هذه الدراسة بزيادة الاعتماد على عنصر العمل في قطاع الخدمات واحلاله محل رأس المال في هذا القطاع.
- ٥- اشارات  $\alpha$ ،  $B$ ، لا كانت موجبة في جميع الجداول السابقة، ان هذا يدل دلالة واضحة على أن زيادة أي عنصر من عناصر الانتاج التي استخدمت في الدراسة يؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاقتصاد الاردني.
- ٦- تم الانتقال من شكل الى آخر من أشكال خط الانحدار في بعض الأحيان لتقدير دالة الانتاج المحلي بنفس المتغيرات المستقلة، حيث تم في المرة الأولى اضافة عنصر الزمن (time) كمتغير مستقل بينما تم حذفه في المرة الثانية لانخفاض نسبة ت في الحالة الأولى. ومثال ذلك ما حصل في قطاع الزراعة في الجدول رقم (١/٤) حيث كانت نسبة (ت)

منخفضة لعنصر العمل عند استخدام عنصر الزمن، ولكن بعد حذف هذا العنصر تم تقدير الناتج المحلي للقطاع الزراعي بباقي المتغيرات المستقلة وكانت النتائج كما هي مبينة في المعادلة رقم (٦:٤)، حيث ارتفعت نسبة ت لعنصر العمل. ان هذا يعود الى عدم ملائمة شكل الدالة في الحالة الأولى لهذا القطاع، وأن انخفاض نسبة ت فيها لا يعني أنها غير مقبولة احصائياً، وإنما جاء الشكل الثاني للدالة بدون عنصر الزمن لتأكيد نتيجة الشكل الأول للدالة باستخدام عنصر الزمن من ناحية، كما أنه يجوز من ناحية احصائية حذف المتغير الزائد (Superfluous variable) الذي هو هنا عنصر الزمن (time) باعتباره متغير غير ضروري في النظرية الاقتصادية اذا أساء وجوده الى شكل الانحدار للمتغيرات الأساسية في الاقتصاد كعنصري العمل ورأس المال (II). وهكذا بالنسبة لبقية المعادلات التي أعيد تقديرها في هذا الفصل.

١- تم استخدام معدل النمو السنوي في عرض النقد كمتغير ممثل (Proxy Variable) لعرض النقد.

٢- انظر: حسين طلافحه، دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الأول، اربيد، ١٩٨٩، ص ٦٧ - ٩٢ .

وانظر أيضا:-

Khalil Hammad , An Aggregate Production Function for Jordan, METU studies in development 13( 3 - 4), 1986, P. 288

٣- انظر Abderrzaq Bani-Hani & Abdalla Shamia ,The Jordanian Industrial Sector : Output and Productivity (1967-1986)"AN Econometric Analysis" ,Abhath Al-Yarmouk Journal,Vol.5 ,No.2,1989.

٤- انظر: حسين طلافحه، الطلب على القوى العاملة في الاردن: دراسة غير منشورة، اربيد، ١٩٨٩م.

٥- تم استخدام طريقة زلنر(zellner) في تقدير المعادلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن النتائج كانت تتناقض مع النظرية الاقتصادية في بعض الاحيان فلذلك لجأ الباحث الى استخدام طريقة المربعات الصغرى.

٦- تشمل التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الأردن والتسهيلات الائتمانية المقدمة من مؤسسات الاقراض المتخصصة فقط.

٧- تم توزيع التسهيلات الائتمانية بهذا الشكل حسب عبد الله شاميه (التسهيلات الائتمانية وأثرها على اتاجية الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (٥)، العدد (٢)، اربيد، ١٩٨٩م).

٨- في توزيع التسهيلات الائتمانية، اعتبرت التسهيلات الائتمانية المقدمة من بنك الاسكان كجزء من اجمالي التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الأردن.

٩- تزيد الانتاجية بزيادة المرونة، حيث أن مرونة الناتج المحلي الحقيقي في القطاع  $i$  مشد بالنسبة الى التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذا القطاع هي:

$$\text{Elasticity (المرونة)} = \frac{\% \Delta \text{GDP}_i}{\% \Delta \text{GG}_i} = \frac{\Delta \text{GDP}_i / \text{GDP}_i}{\Delta \text{GG}_i / \text{GG}_i} = \frac{\Delta \text{GDP}_i}{\Delta \text{GG}_i} \cdot \frac{\text{GG}_i}{\text{GDP}_i}$$

وبما ان  $\frac{\Delta \text{GDP}_i}{\Delta \text{GG}_i}$  =  $\frac{\delta \text{GDP}_i}{\delta \text{GG}_i}$  (Marginal product)  $\text{MP}_i$  فلذلك

$$\text{elasticity} = \text{MP}_i \cdot \frac{\text{GG}_i}{\text{GDP}_i}$$

١٠- عبد الله شامييه، مرجع سابق ص ١٥

11- Potluri Rao and Roger Leroy Miller, Applied Econometrics, Wadsworth. Publishing Company, Inc., Belmont, California, 1971, P. 35 - 38

الفصل الخامس

التأجير والتوصيات

© Arabic Digital Library - Harmouk University

## الفصل الخامس

### التأنج والتوسيات

هدفت هذه الدراسة الى وصف الجهاز المالي والمصرفي في الأردن وقياس اثر التسهيلات الائتمانية المقدمة من هذا الجهاز على الاقتصاد الأردني ككل وعلى المستوى القطاعي . وهذا الفصل يلخص التأنج التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة، كما يقدم التوسيات اللازمة على ضوء هذه التأنج.

### التأنج

-----

يمكن تقسيم التأنج التي تم التوصل اليها الى ثلاثة أقسام هي:

أولاً: بالنسبة لوصف الجهاز المالي والمصرفي في الأردن فقد اتضح ما يلي:

أ- أن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفي في الأردن للاقتصاد قد توسع كثيراً، فقد نما بمعدل نمو سنوي مقداره (١٨ر٤%) خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٧م). واتخذت هذه الزيادة مكانها في بند القروض في جانب الأصول وبند الودائع في جانب الخصوم.

ب- نما الوعي المصرفي في الأردن خلال فترة الدراسة. ويظهر ذلك من زيادة نسبة الودائع لأجل والتوفير الى مجمل ودائع البنوك التجارية من (٤٢ر١%) عام ١٩٦٨م الى (٨١ر٥%) عام ١٩٨٨م، كما يظهر أيضاً من نقصان نسبة النقد المتداول الى ودائع تحت الطلب من (٢٦ر٠%) عام ١٩٦٨م الى (١٨ر٦%) عام ١٩٨٦م، بالرغم من ارتفاع هذه النسبة الى (٢٢ر٨%) عام ١٩٨٨م، وهي نسبة عالية بالمقارنة معها في الدول المتطورة.

ج- أن غالبية التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفي في الأردن لأجل قصيرة وبعضها لأجل متوسطة ونسبة قليلة جداً منها لأجل الطويلة، ويعود هذا الى مبدأ الربحية بالرغم من وجود أسباب وظروف في الأردن تشجع هذا الجهاز على منح قروض لأجل طويلة. ولهذا السبب تعاني القطاعات الانتاجية في المملكة (قطاعا الزراعة والصناعة) من

نقصان نصيبها من هذه التسهيلات مقارنة مع قطاعي الخدمات والانشاءات ، فمعدل النسب المئوية لحصة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والانشاءات من اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الأردن (بما فيها بنك الاسكان) ومؤسسات الاقراض المتخصصة خلال فترة الدراسة هي (٧٧٪) ، (١٤٧٪) ، (٥٤٪) ، (٢٢٦٪) على الترتيب وذلك كما يظهر من الملحق رقم (٨) .

د- بدأت البنوك التجارية والمؤسسات المالية المختلفة في الأونة الأخيرة بمنح قروض طويلة الأجل من خلال المشاركة في قروض التجميع البنكي والاكنتاب في اسناد القروض التجارية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة .

هـ- لا زالت الودائع تشكل غالبية مطلوبات البنوك التجارية، حيث ارتفعت نسبة الودائع الى اجمالي مطلوبات هذه البنوك الى أكثر من (٨٠٪) في الثمانينات . ومن مظاهر الارتفاع في هذه النسبة نجاح هذه البنوك بدرجة كبيرة في جذب الودائع من غير المقيمين، فتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج الى داخل المملكة زادت بشكل ملحوظ خلال السبعينات وأوائل الثمانينات .

و- تتركز البنوك التجارية العاملة في الأردن داخل المدن الرئيسية وخاصة عمان مما يعني سوءاً في التوزيع الجغرافي لهذه البنوك . ففي منتصف عام ١٩٨٩م كان عدد فروع البنوك التجارية العاملة في الأردن (بما فيها بنك الاسكان) المتواجدة في عمان الكبرى (١٦١) فرعاً، بينما كان عددها (١٤٤) فرعاً خارج عمان الكبرى .

ثانياً: بالنسبة لدور الجهاز المالي والمصرفي في التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية فقد اتضح ما يلي:

أ- يعمل هذا الجهاز على زيادة عرض النقد وذلك عن طريق خلق الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية، والذي يؤثر على الانتاج من خلال دالة الانتاج، فعرض النقد يعتبر أحد عوامل الانتاج كما بينت نظرية الثروة التي تمثل الأساس النظري لهذه الدراسة .

ب- يعمل على تنويع الاستثمارات: فبعض المؤسسات المالية ترشد رجال الأعمال لاختيار أفضل المشروعات من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها، ومن خلال تقديمها للنصائح والمشورات الفنية . كما يساعد هذا



الجهاز على اعادة توزيع الاستثمارات الجديدة من القطاعات الاقتصادية ذات الانتاجية القليلة الى القطاعات الاقتصادية ذات الانتاجية العالية. وهذا بدوره يساهم مساهمة فعالة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي في البلد.

ج- يلعب هذا الجهاز دورا هاما في توجيه المدخرات المحلية الى الاستثمارات المحلية، وبذلك يتم توفير الأموال اللازمة لهذه الاستثمارات مما يزيد معدلات تراكم رأس المال، وبذلك تقل درجة الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية.

ثالثا: بالنسبة لأثر الجهاز المالي والمصرفي في الأردن على الاقتصاد الأردني (الجانب التطبيقي للدراسة) فقد اتضح ما يلي:

أ- أن مرونة الانتاج بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي في عرض النقد كانت منخفضة، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه الدراسات في الدول النامية.  
ب- الانتاجية الحدية للدينار المنفق كتسهيلات ائتمانية على القطاعات الاقتصادية في الأردن كانت أعلى في قطاعي الزراعة والصناعة بالمقارنة معها في القطاعين الأخيرين خلال فترة الدراسة وذلك كما يظهر من الجدول التالي:

القطاع	معدل الانتاجية الحدية للدينار الواحد المقدم كتسهيلات ائتمانية	معدل النسب المئوية لحصة القطاع من اجمالي التسهيلات الائتمانية
قطاع الزراعة	١٥٥	٧٧ ×
قطاع الصناعة	١٦٢	١٤٧ ×
قطاع الخدمات	٠٦٤	٥٤ ×
قطاع الانشاءات	٠١٧	٢٢٦ ×

المصدر: احتسبت من الجدول رقم (٨/٤) والملحق رقم (٨).

فزيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة لأي من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والانشاءات بمقدار دينار واحد تؤدي الى زيادة الناتج المحلي

الاجمالي بمقدار (١٥٥) ، (١٦٢) ، (٦٤) ، (١٧) قرش على التوالي، وبالمقابل فان النسبة المئوية لحصة هذه القطاعات من اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي في الأردن هي (٧٧٪) ، (١٤٧٪) ، (٥٤٪) ، (٢٢٦٪) . يلاحظ انخفاض حصة قطاعي الزراعة والصناعة من هذه التسهيلات وذلك على الرغم من ارتفاع الاتاجية الحدية لهذه التسهيلات في هذين القطاعين، وبالمقابل نلاحظ ارتفاع حصة القطاعين الآخرين من هذه التسهيلات بالرغم من انخفاض الاتاجية الحدية للتسهيلات المقدمة لهما. ان هذا يعود الى عدم وجود ضمانات كافية في قطاعي الزراعة والصناعة، فمصر المخاطرة يتوفر في قطاع الزراعة كما ذكرنا ، بينما يحتاج قطاع الصناعة بطبيعته الى قروض طويلة الأجل والى دراسات جدوى اقتصادية مسبقة. وتتوفر هذه الضمانات بشكل أكبر في قطاعي الخدمات والانشاءات.

ج- ان مرونة الناتج المحلي على مستوى الاقتصاد ككل وعلى المستوى القطاعي كانت موجبة لجميع عناصر الاتاج التي استخدمت في الدراسة، وهذا يعني أن زيادة أي عنصر من عناصر الاتاج هذه يؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي في اقتصاد المملكة.

د- ان جميع نتائج هذه الدراسة تتفق مع فرضيات نظرية الثروة التي اراد الباحث اختبارها في اقتصاد هذا البلد.

التوصيات:

-----

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن ابراز التوصيات التالية:

١- الاستفادة من خدمات وسائل الاعلام المختلفة في بث الوعي المصرفي عند المواطنين، ومطالبة البنوك التجارية العاملة في الاردن في تحسين نوعية الخدمات المصرفية وتوزيعها بشكل عادل حسب احتياجات المناطق الجغرافية وذلك بهدف اجتذاب التمدد لدى الجمهور وتشجيع التعامل المصرفي مما يساعد في زيادة الطاقة الاقتراضية لهذه البنوك. كما أن عدم تثبيت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية من قبل البنك المركزي الأردني وافساح المجال بين هذه البنوك للتنافس على استقطاب الودائع يساعد بدرجة كبيرة على اجتذاب التمدد من الجمهور على شكل ودائع لدى هذه البنوك. ونظرا لوجود فئة من الناس لا يؤمنون بالنظام المصرفي القائم على اعتبار أنه نظام ربوي، فان هذه الدراسة توصي بادشاء مؤسسات لاربوية وزيادة فروع هذه المؤسسات كالبنك الاسلامي مثلاً

وذلك بهدف استقطاب مدخرات هذه الفئة من الناس.

٢- زيادة الائتمان الممنوح لقطاعي الزراعة والصناعة من قبل مؤسسات الاقراض الحكومية. وقيام الحكومة ممثلة بمؤسسة الاقراض الزراعي أو تأسيس مؤسسة حكومية لتقوم بدور الكفيل للقروض الزراعية والصناعية المقدمة من البنوك التجارية ومؤسسات اقراض القطاع الخاص، وتقديم الاعفاءات الضريبية في هذا المجال لتشجيع الائتمان الممنوح لهذين القطاعين، وخاصة أن الاتجاهية الحديثة في هذين القطاعين كانت عالية بالمقارنة معها في قطاعي الخدمات والانشاءات.

٢- ضرورة قيام مؤسسات الاقراض المتخصصة بالمدول عن سياستها الحالية المتمثلة في عدم قبول الودائع واتباع السياسة الداعية الى العمل على اجتذاب الودائع من أجل توفير الأموال اللازمة لزيادة القدرة الاقراضية لهذه المؤسسات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملاحقة

الملحق رقم (1)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي (G D P) بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة على اعتبار سنة 1980 كسنة اساس خلال الفترة (1968 - 1986م) (بالمليون دينار)

CPI	قطاع الاعمال		قطاع الخدمات		قطاع الصناعة		قطاع الزراعة		الاقتصاد الاردني		العصام
	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	
٢٠٠٦	٢١٠٦	٩٧	٢٠٩٢	٩٤٦	٥٧٨	١٧٧	٥٢٩	١٦٢	٥١٠٠	١٥٦٠	١٩٦٨
٢٢٠٧	٢٢٠٨	١٠٧	٢٢٢٠	١٠٨٩	٦٢٤	٢٠٣	٦٨٨	٢٢٣	٥٦٠٠	١٨٣٤	١٩٦٩
٢٥٠٠	٢٢٠٠	٧٧	٢٢٤٦	١١٢٦	٥٠٩	١٧٨	٤٤٦	١٥٦	٤٩٨٣	١٧٤٤	١٩٧٠
٢٦٠٧	٢٠٠٢	٧٤	٢١٦٢	١١٦٦	٥٠٧	١٨٦	٦٥٠	٢٢٩	٥٠٧٤	١٨٦٢	١٩٧١
٢٨٠٧	٢٢٠٨	٩٢	٢٢٥٦	١٢٦٠	٥٤٣	٢١٠	٦٩٣	٢٦٦	٥٣٥٤	٢٠٧٢	١٩٧٢
٤٢٠١	٢٥٠٢	١٥٢	٢٠٦٠	١٢٢٠	٥٥٧	٢٤٠	٤٠٨	١٧٦	٥٠٦٣	٢١٨٣	١٩٧٣
٥١٠٣	٢٢٠٦	١٦٨	٢٢٤٨	١٥١٨	٨٤٣	٤٢٣	٥٨٨	٢٠٢	٤٨٠٢	٢٤٧٢	١٩٧٤
٥٧٠٧	٢٢٠٢	١٩٢	٢٤٤٣	١٩٨٨	١٠٢٤	٥٩٠	٤٥٠	٢٦٠	٥٤٠٩	٢١٢٠	١٩٧٥
٦٤٠٢	٤١٠٤	٢٦٦	٢٧٧٦	٢٤٢٨	١١١٣	٧١٧	٥٨	٢٧٢	٦٥٥٧	٤٢١٦	١٩٧٦
٧٢٠٧	٤٩٠٩	٢٦٨	٢٧٦٩	٢٧٧٨	١١٢٤	٨٢٦	٥٦٧	٤١٧	٦٩٧٧	٥١٤٢	١٩٧٧
٧٨٠٩	٦٤٠٦	٥١٠	٤٢١٠	٢٤٠٠	١٢٨٦	١٠١٣	٧٤٣	٥٨٦	٨٠١٢	٦٣٢٢	١٩٧٨
٩٠٠٠	٧٨٠٠	٧٠٣	٤٦٩٨	٤٢٢٨	١٤٦٢	١٣١٣	٤٨٦	٤٢٦	٨٢٦٧	٧٥٢٠	١٩٧٩
١٠٠٠٠	٩٧٣	٩٧٣	٥٤٢٠	٥٤٢٠	١٨٤٢	١٨٤٢	٦٩٤	٦٩٤	٩٨٤٢	٩٨٤٢	١٩٨٠
١٠٧٠٧	١٠٢٠٧	١١٠٠	٥٨١٢	٦٢٦٠	٢١٢٠	٢٢٩٢	٦٩٧	٧٥٠	١٠٨١٠	١١٦٤٢	١٩٨١
١١٥٠٧	١٠٥٠٤	١٢١٩	٦١٢٩	٧١٠٢	٢٢٠٠	٢٥٥٦	٧٠٧	٨١٨	١١٤١٩	١٢٢١٢	١٩٨٢
١٢١٠٣	١٠٤٠٤	١٢٦٨	٦٢٧٧	٧٦٢٧	١٩٩٨	٢٤٢٨	٩٠٣	١١٠٠	١١٧٠٩	١٤٢٢٧	١٩٨٣
١٢٦٠٢	١٠٠٠٦	١٢٧٠	٦٢٨٠	٨٠٥٠	٢٢٥٢	٢٨٤٢	٧٨٧	٩٩٦	١١٨٨٠	١٤٩٩٤	١٩٨٤
١٣٠٠٠	٩٥٠٧	١٢٤٤	٦٥٦٢	٨٥٢٠	٢١٣٤	٢٧٧٤	٨٧٠	١١٢٠	١٢١٠٢	١٥٧٢٢	١٩٨٥
١٣٠٠٠	٨٦٣	١١٢٢	٦٨٢٠	٨٨٦٩	٢١٨٩	٢٨٤٦	٨٩٤	١١٦٢	١٢٤١٢	١٦٦٢٦	١٩٨٦

المصدر : (١) البنك المركزي الاردني ، بيانات احمائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣) ، عدد خاص ، دائرة الابحاث والدراسات ، الجدول رقم (٤٤) .

(٢) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد (٢٣) ، العدد (١) وكانون ثاني ١٩٨٧ ، دائرة الابحاث والدراسات ، الجدول رقم (٤٦) .

ملحق رقم (٢)

صافي التكوين الرأسمالي ( NI ) وعرض النقد ( M ) في الاقتصاد الأردني بالأرقام الجارية  
والأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦م)

(بالمليون دينار )

( سنة الأساس ١٩٨٠ )

السنة	صافي التكوين الرأسمالي		عرض النقد ( M )	
	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية
١٩٦٨	١٩٤	٦٣٤	٢٥٥٦	١٠٨٨
١٩٦٩	٢٨٩	٨٥٩	٣٦٣٣	١١٨٨
١٩٧٠	١٧٥	٥٠٠	٣٦٨٩	١٢٩٩
١٩٧١	٢٢٨	٦٢٩	٣٦٨٩	١٣٥٩
١٩٧٢	٢٨٣	٧٢٩	٣٧٨٥	١٤٦٥
١٩٧٣	٣٨٩	٩٠٣	٤٠٨٦	١٧٦٩
١٩٧٤	٥٤٧	١٠٦٢	٤٢٦٨	٢١٩٨
١٩٧٥	٧٨٩	١٣٦٧	٤٩٩٨	٢٨٨٤
١٩٧٦	١٢٨٠	١٩٩٩	٥٨٨٣	٣٧٨٣
١٩٧٧	١٨٦٠	٢٥٢٤	٦٣٤٥	٤٦٧٦
١٩٧٨	٢٠٧٣	٢٦٢٧	٧٦٨٩	٦٠٦٧
١٩٧٩	٢٦٤٠	٢٩٣٣	٨٥٩٠	٧٧٣٩
١٩٨٠	٣٥٠٩	٣٥٠٩	٩٨٤٨	٩٨٤٨
١٩٨١	٤٩٩٩	٤٦٣٤	١٠٩٥٥	١١٧٩٩
١٩٨٢	٥٠٦٥	٤٣٧٨	١٢١٢٩	١٤٠٣٣
١٩٨٣	٣٩٨٢	٣٢٧٧	١٣٢٩٤	١٦١٥٢
١٩٨٤	٣٦٥٥	٢٨٩٦	١٣٩٢٨	١٧٥٧٧
١٩٨٥	٣٣٣٩	٢٥٦٢	١٤٤٢٢	١٨٧٤٨
١٩٨٦	٣٣٠٨	٢٥٤٠٥	١٥٩٤٢	٢٠٧٢٤

(\*) M = ع = النقد المتداول + ودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي والبنوك التجارية ( بما فيها بنك الإسكان )  
+ شبه النقد ( وداائع التوفير ولأجل ) .

( \*\*) صافي التكوين الرأسمالي = تكوين رأس المال الثابت - الاهتلاك .  
المصدر : (١) بالنسبة لعرض النقد

أ - البنك المركزي الأردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣م) ، عدد خاص ، دائرة الأبحاث  
والدراسات ، الجدول رقم (٣) .

ب - البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد (٢٣) ، العدد (١) ، كانون ثاني  
١٩٨٧م ، دائرة الأبحاث والدراسات ، الجدول رقم (٤) .

(٢) بالنسبة لصافي التكوين الرأسمالي  
أ - دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٧ ، العدد ٣٨ ، عمان ، الجدولين  
(٣٠٣) ، (٣٠٤) .

الملحق رقم ( ٣ )

فائض التشغيل (٧) حسب القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة خلال الفترة ( ١٩٦٨ - ١٩٨٦ )

( بالمليون دينار )

( ١٩٨٠ م سنة الاساس )

السنة	الاقتصاد الاردني		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات		قطاع الاستثمارات	
	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية
١٩٦٨	٦٧٢	٢١٩٦	١٥٩	٥٢٠	٧٧	٢٥٢	٤١٣	١٣٥٠	٢٢	٧٢
١٩٦٩	٨١٦	٢٤٩٠	١٤٧	٤٥٠	٩٠	٢٧٠	٥٢٢	١٥٩٦	٥٦	١٧١
١٩٧٠	٧٤٩	٢١٤٠	١٣٨	٣٩٤	٩٧	٢٧٧	٤٩٧	١٤٢٠	٣٠	٨٦
١٩٧١	٨٣٨	٢٢٨٣	٢١٢	٥٧٨	١٠٠	٢٧٢	٥١١	١٣٩٢	٢٩	٧٩
١٩٧٢	٩١٩	٢٣٧٠	٢٣٦	٦١٠	١١٤	٢٩٠	٥٤٨	١٤١٦	٣٠	٩٠
١٩٧٣	٩٢٠	٢١٣٠	١٥٤	٣٥٧	١٢٦	٢٩٢	٥٩٧	١٣٨٠	٥٩	١٣٧
١٩٧٤	١٢٦٧	٢٤٦٠	٢٦٨	٥٢٠	٢٨٩	٥٦١	٦٧٠	١٣٠٠	٦٧	١٣٠
١٩٧٥	١٦٥٣	٢٨٦٠	٢١١	٣٦٦	٣٧٩	٦٥٧	١٠٢٦	١٧٧٨	٦٦	١١٤
١٩٧٦	٢٠٣٢	٣١٦٠	٣٢١	٤٩٩	٤٦٨	٧٢٨	١١٨٠	١٨٣٧	٩٢	١٤٣
١٩٧٧	٢٤٢٣	٣٢٨٠	٣٦٣	٤٩٣	٥٤٣	٧٣٧	١٤٢٤	١٩٢٢	١٢٧	١٧٢
١٩٧٨	٣١١٢	٣٩٤٤	٥١٣	٦٥٠	٦٧٤	٨٥٤	١٨٠٤	٢٢٨٦	١٧٠	٢٢٢
١٩٧٩	٣٤٩١	٣٨٧٩	٣٦٨	٤٠٩	٧٨٠	٨٧٢	٢١٨٠	٢٤٢٨	٢٣٩	٢٦٦
١٩٨٠	٤٣٠٨	٤٣٠٨	٥٣٧	٥٣٧	١١٠٠	١١٠٠	٢٤٤٨	٢٤٤٨	٣٢٨	٣٢٨
١٩٨١	٥٠٢٨	٤٦٦٩	٦٣٨	٥٩٢	١٢٦٧	١١٧٦	٢٦٤٣	٢٤٥٤	٤١٠	٣٨٠
١٩٨٢	٥٢٨٠	٤٥٦٨	٦٧٩	٥٨٧	١٢٩٠	١١١٠	٢٦٤٦	٢٦٤٦	٤٢٧	٣٦٩
١٩٨٣	٥٣٣٣	٤٣٨٩	٨٢٩	٦٨٢	١٠١٧	٨٣٧	٣٢٤٦	٢٦٧٢	٤٦٣	٣٨٠
١٩٨٤	٥٤٦٦	٤٣٢٧	٧٠٦	٥٥٩	١١٩١	٩٤٤	٣٣٩٩	٢٦٩٣	٤١٠	٣٢٩
١٩٨٥	٥٥٣٩	٤٢٦٦	٧٩٣	٦١٠	١٠٦٩	٨٢٢	٣٦٠٧	٢٧٧٠	٤٠٧	٣١٠
١٩٨٦	٥٣١٠	٤٠٨٠	٧٩٠	٦١٢	١٠٧٠	٨٢٧	٣٥٦٨	٢٧٤٠	٢٢٢	١٧٠

المصدر : ( ١ ) دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الاردن ، اعداد مختلفة .

الملحق رقم (٤)

عوائد العاملين بأجر ( L ) حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية

والأسعار الثابتة خلال الفترة ( ١٩٦٨ - ١٩٨٦ ) .

( بالمليون دينار )

( سنة الأساس ١٩٨٠ )

السنة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات		قطاع الاشغال		المجموع
	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	
١٩٦٨	١٩٦٧	٦٠٢	٣٩	١١٤	١٧٠	٥٢	٣	١١٤	١٩٦٨
١٩٦٩	١٩٨٨	٦٥٠	٤٣	١٢٢	١٧٠٤	٥٥٧	٣٩	١١٩	١٩٦٩
١٩٧٠	٢٠٦٠	٧٢٢	٤٦	١٤٦	١٧٣٧	٦٠٨	٤٦	١٣٢	١٩٧٠
١٩٧١	٢٠٢	٧٤٣	٦	١٥٠	١٦٨٩	٦٢٠	٤٦	١٢٠	١٩٧١
١٩٧٢	٢١٤	٨٢٨	٧	١٦٨	١٧٦٠	٦٨١	٥	١٤٢	١٩٧٢
١٩٧٣	٢٠٥٦	٨٨٦	٤٦	١٩٠	١٦٦٣	٦٩	٩	٢١١	١٩٧٣
١٩٧٤	٢٠٨٢	١٠٧٢	٦	٢٢١	١٦٠٦	٨٢٧	١٠	١٩٤	١٩٧٤
١٩٧٥	٢٠٨	١٢٠	٧	٢٣٦	١٧٨٣	١٠٢٩	٩	١٦٦	١٩٧٥
١٩٧٦	٢٥٠٩	١٦١٣	٧	١٩٤	٢٠٢٣	١٣٠	١٥	٢٣٣	١٩٧٦
١٩٧٧	٢٣٢	١٧٢٢	٦	٢١٠	١٩٢٧	١٤٢٧	١٦	٢١٧	١٩٧٧
١٩٧٨	٢٩٢٣	٢٣٠	٨	٢٢٣	٢١٣٩	١٦٨	٢١	٤٠٢	١٩٧٨
١٩٧٩	٣٣٦٩	٣٠٣	٦	٢٧٩	٢٣٨٩	٢١٥٠	٤٤	٤٩٠	١٩٧٩
١٩٨٠	٤٠٩٩	٤٠٩٩	٩	٥٠٩	٢٤٥٢	٢٤٥٢	٦١	٦١	١٩٨٠
١٩٨١	٤٤٠٢	٤٧٤	١٠	٦٨٦	٢٠٦	٢٣٠	٦٤	٥٩	١٩٨١
١٩٨٢	٤٧٥٦	٥٥٠٢	١٠	٨٠٢	٢٣٢٣	٢٨٤	٧٣	٦٣	١٩٨٢
١٩٨٣	٤٩٧٤	٦٠٤٤	٢٠	٨٨٣	٢٤٢٠	٤١٦٧	٧٤	٦١	١٩٨٣
١٩٨٤	٥١٤٩	٦٤٩٨	٢١	٩٧	٢٥٢٢	٤٤٥٨	٧٩	٦٣	١٩٨٤
١٩٨٥	٥٢٩٩	٦٨٨٩	٢٤	١٠٠٧	٢٦٨٣	٤٧٨٨	٧٧	٥٩	١٩٨٥
١٩٨٦	٥٦٧٩	٧٢٨٣	٢٦	١٠٥٢	٢٩٦	٥١٥٤	٨٢	٦٤	١٩٨٦

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الأردن ، أعداد مختلفة .



الملحق رقم (٥)

رأس المال المقدر (K) حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦م)  
(سنة الأساس ١٩٨٠)  
(بالمليون دينار)

السنة	رأس المال الاقتصادي		رأس المال في قطاع الزراعة		رأس المال في قطاع الصناعة		رأس المال في قطاع الخدمات		رأس المال في قطاع الإنشاءات	
	أسعار ثابتة	أسعار جارية	أسعار ثابتة	أسعار جارية	أسعار ثابتة	أسعار جارية	أسعار ثابتة	أسعار جارية	أسعار ثابتة	أسعار جارية
١٩٦٨	٨٦٥	٢٨٢٨	٢٠٤٨	٦٦٩٢	٩٩٧	٣٢٥٧	٥٢٢٤	١٧٢٩٩	٢٨٧	٩٣٧
١٩٦٩	٩٤٥٧	٢٨٩١٩	١٧٠٦	٥٢١٨	١٠٤٦	٣١٩٨	٦٠٥	١٨٥١٦	٦٤٩	١٩٨٦
١٩٧٠	١٠٤٢٢	٢٩٧٧٨	١٩٢٠	٥٤٨٦	١٣٥٠	٣٨٥٦	٦٩١٦	١٩٧٥٩	٤١٨	١١٩٣
١٩٧١	١١١١٢	٣٠٢٧٨	٢٨١٩	٧٦٦٠	١٣٢٦	٣٦١٣	٦٧٧٦	١٨٤٦٣	٣٨	١٠٤٨
١٩٧٢	١١٩٥٨	٣٠٨٩٩	٣٠٧٩	٧٩٣	١٤٨٣	٣٨٣٣	٧١٣٠	١٨٤٢	٤٥	١١٧٧
١٩٧٣	١٢٦٣٢	٣١٦٦٨	٢٢٨٢	٥٢٩٤	١٨٦٧	٤٢٣٢	٨٨٤٦	٢٠٥٢٤	٨٤٤	٢٠٢٨
١٩٧٤	١٦٧٥٣	٣٢٥٣٩	٣٥٤٤	٦٨٨٩	٢٨٢٩	٧٤٢٠	٨٨٦٠	١٧٢٠٣	٨٨٦	١٧٢٠
١٩٧٥	١٩٢٨٢	٣٣٥٩٣	٢٤٧٤	٤٢٨٨	٤٤٤٤	٧٧٠٢	١٢٠٣	٢٠٨٥	٧٧٤	١٣٤٩
١٩٧٦	٢٢٤٧٩	٣٤٩٦٠	٣٥٥٩	٥٥٢٣	٥١٧٧	٨٠٥٢	١٣٠٦	٢٠٣١٩	١٠١	١٥٨٣
١٩٧٧	٢٧٢٣٢	٣٦٩٥٩	٤٠٨٠	٥٥٣٦	٦١٠٣	٨٢٨٩	١٦٠٠	٢١٧١٦	١٤٢	١٩٣٧
١٩٧٨	٣١١٤٦	٣٩٤٧	٥١٣٤	٦٥٠٧	٦٧٤٦	٨٥٥٠	١٨٠٥	٢٢٨٨٣	١٧٥	٢٢٢٠
١٩٧٩	٣٧٨٩٢	٤٢١٠٣	٣٩٩٤	٤٤٣٨	٨٥٢٠	٩٤٦٧	٢٢٧١٦	٢٦٣٥	٢٥٩	٢٨٨٢
١٩٨٠	٤٥٠٣	٤٥٠٣	٥٦١٤	٥٦١٤	١١٤٩٩	١١٤٩٩	٢٥٥٩٩	٢٥٥٩٩	٢٤٢٩	٢٤٢٩
١٩٨١	٥٢٢٧٣	٤٨٥٣٦	٦٦٣٣	٦١٥٩	١٣١٧٣	١٢٢٣٩	٢٧٤٧٨	٢٥٥١٣	٤٢٦٣	٣٩٥٨
١٩٨٢	٦١٥١٨	٥٣١٧٠	٧٩٠٣	٦٨٣٩	١٥٠١٦	١٢١٧٨	٣٥٦٣٠	٣٠٧٩	٤٩٧٠	٤٢٩٦
١٩٨٣	٦٩٩٢٩	٥٧٥٤٨	١٠٨٦٩	٨١٤٦	١٣٢٣٣	١٠٩٧٤	٤٢٥٥٨	٣٥٠٢٧	٦٠٧٠	٤٩٩٦
١٩٨٤	٧٦٦٦٩	٦٠٨٢٣	٩٩٢٣	٧٨٦٣	١٦٧٤٠	١٣٢٦٦	٤٧٧٧٧	٣٧٨٥٨	٥٨٢٣	٤٦٢٢
١٩٨٥	٨٢٨٣٧	٦٣٧٢٩	١١٨٦٠	٩١٢٣	١٥٩٨٧	١٢٢٢٩	٥٣٩٤٤	٤١٤٩٩	٦٠٨٧	٤٦٨٢
١٩٨٦	٨٦٦٦٨	٦٦٢٨٣	١٢٩٠٩	٩٩٢٤	١٧٤٤	١٣٤١٩	٥٧٨٩٩	٤٤٥٣٨	٣٦٠٣	٢٧٧٩

المصدر : (١) تقدير رأس المال للاقتصاد الأردني تم الحصول عليه باستخدام نسبة رأس المال إلى الانتاج (٤٥م) وبالاستناد إلى الملحق رقم (٢)

(٢) تقدير رأس المال للقطاعات الاقتصادية تم على أساس استخدام المعينة التالية :

$$\text{رأس المال في القطاع } \uparrow = \frac{\text{فاشخ التشغيل في القطاع } \uparrow}{\text{فاشخ التشغيل الكلي}} \times \text{رأس المال للاقتصاد الكلي}$$

وبالاستناد إلى الملحق رقم (٣)

الملحق رقم (٦)

اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الاردن ( بما فيها بنك الاسكان) ومؤسسات  
الاقراض المتخصصة ( G G ) حسب القطاعات الائتمانية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦)  
(١٩٨٠ سنة الاساس) ( بالمليون دينار )

المعام	الاقتصاد الاردني		قطاع الزراعة*		قطاع الصناعة**		قطاع الخدمات***		قطاع الانشاءات****	
	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية
١٩٦٨	٤٩٠٩	١٦٣٠	٧٠	٢٣٠	٥٧	١٨٦	٣٠٢	٩٨٨	٢٩	٢٢٠
١٩٦٩	٥٤٨	١٦٧٦	٧٩	٢٢٩	٦٠	١٨٠	٣٣٤	١٠٢٠	٧٩	٢٤١
١٩٧٠	٥٥٤	١٥٨٢	٧٣	٢٠٩	٧١	٢٠٢	٢٩٠	٨٢٨	١٢١	٣٤٠
١٩٧١	٥٧١	١٥٥٧	٧٠	٢٠٤	٧١	١٩٤	٣١٠	٨٤٦	١١٠	٣١٤
١٩٧٢	٦١٩	١٥٩٩	٨١	٢٠٩	٧٤	١٩١	٣٤٠	٨٩١	١٢٠	٣٠٩
١٩٧٣	٧٤١	١٧١٩	١٠٢	٢٢٦	٩٣	٢١٠	٣٩٠	٩٠٦	١٥٦	٣٦٢
١٩٧٤	١٠٠٩	١٩٥٩	١٢٩	٢٥٠	١٤٣	٢٨٠	٥١٣	٩٩٦	٢٢٣	٤٣٣
١٩٧٥	١٤٥٣	٢٥١٨	١٤٣	٢٤٧	٢٠٧	٣٥٨	٧٦٠	١٣٢٦	٣٣٩	٥٨٨
١٩٧٦	٢٣٠٠	٣٥٧٧	١٧٩	٢٧٩	٣٠٠	٤٦٦	١٢٩٨	٢٠١٨	٥٢٣	٨١٣
١٩٧٧	٢٧٢١	٣٦٩٢	٢٢٨	٣١٠	٣٧٧	٥١١	١٤٣١	١٩٤٢	٦٨٠	٩٣٠
١٩٧٨	٣٦٥١	٤٦٢٨	٢٩٢	٣٧٠	٥١٧	٦٥٠	١٨١٢	٢٢٩٧	١٠٣٠	١٣٠٦
١٩٧٩	٥٠٢٧	٥٥٨٠	٣٦٩	٤١٠	٧٤٢	٨٢٤	٢٢٦٢	٢٦٢٤	١٥٣٤	١٧٠٤
١٩٨٠	٦١٠٤	٦١٠٤	٤٠٠	٤٠٠	٩١٢	٩١٢	٢٩٢٨	٢٩٢٨	١٨٥٨	١٨٥٨
١٩٨١	٧٧٧٤	٧٢١٨	٤٧٣	٤٣٩	١١٢٨	١٠٤٧	٤١١٦	٣٨٢٢	٢٠٥٨	١٩١١
١٩٨٢	٩٦٣١	٨٣٢٤	٦٣٨	٥٥١	١٤٣٤	١٢٢٩	٥٣٣١	٤٦٠٨	٢٢٢٧	١٩٢٠
١٩٨٣	١١١٩١	٩٢١١	٦٩٠	٥٧٢	١٧٥٠	١٤٤٠	٥٩٥٠	٤٨٩٧	٢٧٩٨	٢٣٠٣
١٩٨٤	١٢٧٦٦	١٠١١٦	٧٠٠	٥٥٠	٢٠٧٦	١٦٤٠	٦٦٥٣	٥٢٧٢	٣٣٣٧	٢٦٤٤
١٩٨٥	١٣٧٣٢	١٠٥٦٣	٧٥١	٥٧٨	٢٢٧٦	١٧٥١	٧٢٧٤	٥٥٩٠	٣٤٣٣	٢٦٤١
١٩٨٦	١٤٩٤٢	١١٤٩٤	٧٢٠	٥٥٤	٢٦٠٣	٢٠٠٢	٧٨٨١	٦٠٦٢	٣٦٥٤	٢٨١١

(#) تشمل اجمالي التسهيلات المقدمة من مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية الاردنية وحمته من تسهيلات البنوك التجارية ( بما فيها بنك الاسكان ) .

(##) تشمل اجمالي التسهيلات المقدمة من بنك الامم ، الصناعي وحمته من تسهيلات البنوك التجارية بما فيها بنك الاسكان .

(###) تشمل حمته من اجمالي تسهيلات البنوك التجارية بما فيها بنك الاسكان .

(####) تشمل اجمالي التسهيلات المقدمة من مؤسسة الاسكان وحمته من تسهيلات البنوك التجارية بما فيها بنك الاسكان .

(المصدر) : (١) البنك المركزي الأردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣) ، عدد خاص ، دائرة الأبحاث والدراسات ، الجدولين (١٣) ، (١٩) .

(٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد (٢٢) ، العدد (١) ، كانون ثاني ١٩٨٧م ، الجدولين (١٩) ، (٢٠) .

الملاحق رقم (٧)  
 اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الاردن (بما فيها بنك الاسكان (ب) حسب القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٨٠) (سنة الاساس ١٩٨٠)  
 (بالمليون دينار)

العام	الاقتصاد الاردني		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات		قطاع الاعمال	
	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية	اسعار ثابتة	اسعار جارية
١٩٦٨	٤١٠	١٣٤٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٣٠٢	٩٨٠	٦٠	١٩٠
١٩٦٩	٤٥٤	١٣٨٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٣٣٤	١٠٢٠	٧٠	٢١٧
١٩٧٠	٤٥٠	١٣٠٠	٠٠٢	١٧٠	٤٠	١٣٠	٢٩٠	٨٢٠	١١٠	٢٢٠
١٩٧١	٤٦٩	١٢٧٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٣١٠	٨٤٠	١٠٠	٢٨٠
١٩٧٢	٥٠٦	١٣٠٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٣٤٠	٨٩٠	١٠٠	٢٧٠
١٩٧٣	٦١٠	١٤٣٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٣٩٠	٩٠٠	١٤٠	٢٣٠
١٩٧٤	٨٥٠	١٦٥٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٥١٠	٩٩٠	١٩٠	٢٧٠
١٩٧٥	١٢٦٧	٢١٩٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٧٦٠	١٣٢٠	٣١٠	٥٤٠
١٩٧٦	٢٠٧٠	٣٢٢٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	١٢٩٠	٢٠١٠	٥٠٠	٧٧٠
١٩٧٧	٢٤٤	٣٣١٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	١٤٣٠	١٩٤٠	٦٥٠	٨٩٠
١٩٧٨	٣٣٢	٤٢١٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	١٨١٠	٢٢٩٠	١٠٠	١٢٧٠
١٩٧٩	٤٦٥	٥١٦٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٢٣٦٠	٢٦٢٠	١٥١٠	١٦٧٠
١٩٨٠	٥١٣٩	٥١٣٩	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٢٩٢٠	٢٩٢٠	١٨٠	١٨٠
١٩٨١	٧٢١٣	٦٦٩٧	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٤١١٠	٣٨٢٠	٢٠١٠	١٨٦٧
١٩٨٢	٨٨٧٢	٧٦٦٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٥٣٢٠	٤٦٠	٢١٦٠	١٨٧٢
١٩٨٣	١٠٣٠٩	٨٤٨٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٥٩٥٠	٤٨٩٧	٢٧١٢	٢٢٢٢
١٩٨٤	١١٨٤	٩٣٨٠	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٦٦٥٠	٥٢٧٠	٢٢٤٠	٢٥٦٠
١٩٨٥	١٢٧٤	٩٨٠٢	٠٠٢	٢٠٢	٤٠	١٣٠	٧٢٧٠	٥٥٩٠	٢٣١٦	٢٥٥٠
١٩٨٦	١٣٩٥	١٠٧٣٤	٠٠٢	٢٢٠	٤٠	١٣٠	٧٨٨٠	٦٠٦٠	٢٥٢٧	٢٧٢٠

المصدر: (١) البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣)، عدد خاص دائرة الابحاث والدراسات، جدول رقم (١٣)  
 (٢) البنك المركزي الاردني، الشهور الاحصائية الشهرية، المجلد (٢٢)، العدد (١)، كانون ثاني ١٩٨٧ م، الجدول رقم (١٩).

الملحق رقم (أ)

- أجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة في الأردن (بما فيها بنك الامم المتحدة) (موسمات الإفراط المتوقعة) (GG) حسب القطاعات الاقتصادية خلال بعض السنوات في الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦) (تسب مئوية)

قطاع	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع التجارة	قطاع الزراعة	قطاع الاقتصاد	قطاع العام
١٢,٨	٦٠,٦	١١,٤	١٤,٦	١٠٠	١٩٦٨		
١٩,٣	٥٥,٧	١١,٩	١٣,٦	١٠٠	١٩٧٢		
٢٢,٧	٥٦,٤	١٢,٠	٨,٠	١٠٠	١٩٧٦		
٢٠,٦	٤٨,٠	١٤,٩	٦,٦	١٠٠	١٩٨٠		
٢٦,٦	٤٣,٠	١٤,٦	٦,٦	١٠٠	١٩٨١		
٢٢,١	٥٥,٤	١٤,٩	٦,٦	١٠٠	١٩٨٢		
٢٥,٠	٥٢,٦	١٥,٦	٦,٦	١٠٠	١٩٨٣		
٢٦,١	٥٢,٦	١٦,٣	٥,٥	١٠٠	١٩٨٤		
٢٥,٠	٥٣,٠	١٦,٦	٥,٥	١٠٠	١٩٨٥		
٢٤,٦	٥٢,٨	١٧,٦	٤,٩	١٠٠	١٩٨٦		
٢٢,٦	٥٤	١٤,٧	٧,٧	١٠٠	المعدل		

المصدر: احتسبت من الملحق رقم (٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## مصادر البحث

## المصادر العربية

- ١- بركات، جميل، مال واقتصاد، الجزء الاول، سوق عمان المالي في الميزان، عمان، آذار ١٩٨٦م.
- ٢- البنك المركزي الاردني، الاردن طاقات وامكانات، عمان، نيسان ١٩٨٦م.
- ٣- البنك المركزي الاردني، البنك المركزي الاردني خلال عشرين عاما (١٩٦٤-١٩٨٤م)، منشورات البنك المركزي الاردني، عمان، نيسان ١٩٨٥م.
- ٤- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٢م)، عدد خاص عمان، ١٩٨٤م.
- ٥- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الرابع والعشرون، دائرة الابحاث والدراسات، عمان ١٩٨٧م.
- ٦- البنك المركزي الاردني، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن، منشورات دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٦م.
- ٧- البنك المركزي الاردني، قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١م والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٢٢) تاريخ ١٥/١/١٩٧٥م.
- ٨- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد (٥)، آيار ١٩٨٧م.
- ٩- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٢٥)، العدد (١)، كانون ثاني ١٩٨٩م.
- ١٠- جوارنه، طلال محمد قاسم، سوق عمان المالي واهميته في الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٤م.

- ١١- حداد، أديب، التطورات الاقتصادية في الاردن، البنك المركزي الاردني، عمان، كانون ثاني ١٩٨٧م.
- ١٢- دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، اعداد مختلفة.
- ١٢- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٧م، العدد (٢٨)، عمان.
- ١٣- شامية، عبدالله، التسهيلات الائتمانية وأثرها على انتاجية الاقتصاد الاردني، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد (٥)، العدد (٢)، اربد، ١٩٨٩م.
- ١٥- صلاح، جمال، ضرورة اتجاه البنوك التجارية في الاردن نحو الائتمان طويل الأجل، البنك المركزي الاردني، عمان، تموز ١٩٨١م.
- ١٦- الصادي، علي محمد رجا، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٢م.
- ١٧- طلافحة، حسين، دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الاردني، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الاول، اربد، ١٩٨٩م.
- ١٨- طلافحة، حسين، الطلب على القوى العاملة في الاردن، دراسة غير منشورة، اربد، ١٩٨٩م.
- ١٩- كمال، حسن وغلاب، حسن احمد، البنوك التجارية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٩م.
- ٢٠- عبد الحق، يوسف ابراهيم، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن، عين شمس، ١٩٧٩م.
- ٢١- التابلسي، محمد سعيد، دور البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية، البنك المركزي الاردني، منشورات البنك المركزي الاردني، عمان، ايلول ١٩٨٢م.
- ٢٢- النمري، احمد نبيل، دراسات في الثقافة المصرفية، عمان، ١٩٨٤م.

1. Bani-Hani, Abderrzaq and Shamia, Abdalla; The Jordanian Industrial Sector: Output and Productivity (1967-1986). "An Econometric Analysis". Abhath Al-Yarmouk Journal, Vol. 5, No 2, 1989.
2. Cameron, Rondo, Banking and Economic Development: Some Lessons of History. Oxford university Press, London, 1972.
3. Fry, M.J., "Money and Capital or Financial Deepening in Economic Developments", In Warren L. Coasts, Jr and Deena R. Khatkhate edited "Money and Monetary Policy in Less Developed countries. A Survey of Issues and Evidence". Pergamon Press, 1985 .
4. Galbis, V., "Financial Intermediation and Economic Growth in Less Developed countries: A Theoretical Approach", In Warren L. Coasts, Jr and Deena R. Khatkhate edited "Money and Monetary policy in Less Developed Countries. A Survey of Issues and Evidence". Pergamon Press, 1985 .
5. Goldsmith, Raymond W., "Financial Structure and Development", In Wai, U.Tun edited "Economic Essays on Developing Countries", Washington, D.C. September 1979.
6. Hammad, Khalil, An Aggregate Production Function For Jordan. METU studies in development 13(3-4), 1986.
7. Moore, B.J., Inflation and Financial Deepening. Journal of Development Economics, Vol. 20, No.1, Jan-Feb 1986, North-Holland.
8. Nguyen, Hong V., Money in the Aggregate Production Function. Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 18, No.2, May 1986, The Ohio State University Press.



9. Patrick, H.T., "Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries", In Warren L. Coasts, Jr and Deena R. Khatkhate edited "Money and Monetary Policy in Less Developed Countries. A survey of Issues and Evidence", Pergamon Press, 1985 .
10. Poindexter, J. Carl, Macroeconomics, The Dryden Press, 1976, Hinsdale, Illinois.
11. Porter, R.C., "The Promotion Of The "Banking Habit" and Economic Development", In Warren L. Coasts, Jr and Deena R. Khatkhate edited "Money and Monetary Policy in Less Developed Countries. A Survey of Issues and Evidence", Pergamon Press, 1985.
12. Rao, Potluri and Miller, Roger Leroy, Applied Econometrics, Wadsworth Publishing Company, Inc., Belmont, California, 1971.
13. Shaw, Edward S., Financial Deepening in Economic Development, New York, Oxford University Press, London, 1973 .
14. Startz, Richard, Can Money Matter?, Journal of Monetary Economics, Vol. 13, No.3, May 1984, North-Holland.
15. Wai, U. Tun, Economic Essays on Developing Countries, Washington, D.C. September 1979.

16. Wijnbergen, Sweder Van, Credit Policy, Inflation and Growth in a Financially Repressed Economy, Journal of Development Economics, Vol. 13, 1983, North-Holland.

17. Wilson, Rodney, 'The Role of Commercial Banking in the Jordanian Economy', In Khader, B. and Badran, A. edited "The Economic Development of Jordan", London: Croom, Helm, 1987.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Title: The Role of Money Supply and Credit in the Jordanian Economy .

Author: Ahmed Ibrahim Malawi Abudel-Hadi .

Abstract:-

Money supply is regarded by some economists as an important production factor together with the other two factors, labor and capital. According to the Wealth View (WV) money supply constitutes an important part of the society's wealth. This study basically aims at testing the postulates of this View in the Jordanian economy for the period (1968-1986).

Because of the difficulty of distributing the money supply by sectors, a proxy variable is used, it is the credit offered by the financial and Banking structure to different sectors.

The results were consistent with the postulates of the Wealth View, where it has been shown that the marginal products of the three factors of production were positive; an increase in the quantity of any factor leads to an increase in the real gross national product in Jordan.

It has been shown also that the average marginal product of one Jordanian Dinar (JD) which was offered as a credit to industrial sector was (1.62) JD, while it was (1.55) JD in the agricultural sector, on the other hand, this average was (0.64) JD and (0.17) JD in both the services and constructions sectors respectively.

The shares of the industrial and agricultural sectors from the gross credit were low compared with the shares of the other two sectors in the economy, in spite of the high marginal product of the first two. During the study period

the average share of both the industrial and agricultural shares were (14.7%), (7.7%) respectively, while the average share was (0.54%), (23.6%) in the services and constructions sectors respectively. This is due to the lack of guarantees and collaterals in the first two sectors. The risk factor is available in the agricultural sector, while the industrial sector needs long-term loans and detailed feasibility studies prior to establishment.

Finally the Study is Concluded by some recommendations such as; the expansion of the banking system and the improvement of its quality services in Jordan, increasing the credit facilities offered to industrial and agricultural sectors and the government is expected to act as a guarantor for the credit offered to both the agricultural and industrial sectors.